البعث
الأسبوعية
مجلة أسبوعية شاملة تصدر عن دار البعث للصحافة والطباعة والنشر ٣٢ صفحة
الأربعاء ١٢ نيسان ٢٠٢٣ العدد ١١٠

من يحمي منتجاتنا المحلية..؟!
هواجس باحتضار صناعتنا الوطنية



الرئيس الأسد يصدر مرسوماً بصرف منحة بمبلغ ١٥٠ ألف ليرة

الرئيس الأسد يصدر مرسوما بصرف منحة بمبلغ ١٥٠ ألف ليرة

مجلس الوزراء يناقش آليات تعزيز دور مؤسسات القطاع العام

دمشق-سانا

أصدر السيد الرئيس بشار الأسد المرسوم التشريعي رقم (٥) لعام ٢٠٢٣ القاضي بصرف منحة مالية لمرة واحدة بمبلغ مقطوع قدره ١٥٠ ألف ليرة سورية للعاملين في الدولة من المدنيين والعسكريين وأصحاب المعاشات التقاعدية.

وفيما يلي نص المرسوم

المرسوم التشريعي رقم (٥)

رئيس الجمهورية

بناءً على أحكام الدستور

يرسم ما يلي:

المادة ١-

أ- تصرف منحة لمرة واحدة بمبلغ مقطوع (١٥٠٠٠٠) ليرة سورية فقط مئة وخمسين ألف ليرة سورية لكل من العاملين داخل أراضي الجمهورية العربية السورية (المدنيين والعسكريين) في الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة وشركات ومنشآت القطاع العام وسائر الوحدات الإدارية والعمل الشعبي والشركات والمنشآت المصادرة والمدارس الخاصة المستولى عليها استيلاء نهائياً وما في حكمها وسائر جهات القطاع العام وكذلك جهات القطاع المشترك التي لا تقل مساهمة الدولة عن ٧٥ ٪ من رأس مالها والمجندين في الجيش والقوات المسلحة.

ب- يدخل في شمول الفقرة (أ) من هذه المادة المشاهرون والمياومون والدائمون والمؤقتون سواء أكانوا وكلاء أم عرضيين أم موسميين أم متعاقدين أم بعقود استخدام أم معينين بجداول تنقيط أم بالفاتورة أم على نظام البونات والعاملين من خارج الملاك وفق نظام الاستكتاب أم المراسلين على أساس الرسالة الواحدة والعاملين على العقود البرامجية أو بموجب صكوك إدارية، والمكلفين بأجور ساعات التدريس من خارج الملاك والعاملين على أساس الدوام الجزئي أو على أساس الإنتاج أو الأجر الثابت والمتحول.

المادة ٢-

أ- تصرف منحة لمرة واحدة بمبلغ مقطوع (١٥٠٠٠٠) ليرة سورية فقط مئة وخمسين ألف ليرة سورية لأصحاب المعاشات التقاعدية من العسكريين والمدنيين المشمولين بقوانين التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية النافذة.

ب- يستفيد من المنحة المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة:

— المستحقون عن أصحاب المعاشات التقاعدية وتوزع عليهم وفق الأنصبة المحددة في القوانين والأنظمة الخاضعين لها.

— أصحاب معاشات عجز الإصابة الجزئي من المدنيين غير الملتحقين بعمل ولا يتقاضون معاشاً من أي جهة تأمينية أخرى.

المادة ٣- تعفى المنحة المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي من ضريبة دخل الرواتب والأجور وأي اقتطاعات أخرى.

المادة ٤- تصرف النفقة الناجمة عن تطبيق هذا المرسوم التشريعي وفقاً لما يلي:

أ- بالنسبة لمنحة العاملين المدنيين والعسكريين في الدولة من:

— وفورات سائر أقسام وفروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣ بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون رواتبهم وأجورهم من هذه الموازنة.

— وفورات سائر حسابات الموازنة التقديرية لعام ٢٠٢٣ بالنسبة لكل من جهات القطاع العام الاقتصادي وشركات الإنشاءات العامة الذين يتقاضون رواتبهم وأجورهم من موازنة أي من الجهات المذكورة.

— وفورات مختلف أبواب وبنود الموازنات السنوية لعام ٢٠٢٣ بالنسبة لكل من الجهات العامة الأخرى في الدولة.

ب- بالنسبة لمنحة أصحاب المعاشات التقاعدية والمستحقين عنهم ومعاشات عجز الإصابة الجزئي تصرف هذه النفقة من وفورات سائر أقسام وفروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٣.

المادة ٥- يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية الخاصة لهذا المرسوم التشريعي.

المادة ٦- ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعد نافذاً من تاريخ صدوره.

دمشق في ٢٠- ٩- ١٤٤٤ هجري الموافق لـ ١١- ٤- ٢٠٢٣ ميلادي.

رئيس الجمهورية
بشار الأسد



مجلس الوزراء يناقش آليات تعزيز دور مؤسسات القطاع العام

إلى ذلك، وخلال جلسته الأسبوعية برئاسة المهندس حسين عرنوس، ناقش مجلس الوزراء بشكل موسع الإجراءات الواجب اتخاذها للتعاطي مع مؤسسات القطاع العام، وآليات تعزيز دورها ودراسة دمج وإعادة هيكلة المؤسسات والشركات ذات الاختصاص المتقارب، بما يحقق مرونة وكفاءة أعلى في الأداء، وطلب من جميع الوزارات تقديم مقترحات عملية لنقل هذه المؤسسات إلى واقع أفضل، والبحث عن المخارج والحلول التي تسهم بتعزيز رأس المال العام وزيادة الإنتاج وتحسين واقع الخدمات، وبما يضمن الحفاظ على قطاع عام قوي وتنافسي.

كما ناقش المجلس جداول توريدات المواد الأساسية خلال الأشهر السابقة من العام الحالي مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، وتم تحليل أسباب وجود بعض النقص في توريد بعض المواد والخطوات التي سيتم اتخاذها لضمان توافر هذه المواد في السوق المحلية بأسرع وقت ممكن.

وأكد المهندس عرنوس على اللجان المختصة في مجلس الوزراء تقديم خطط وبرامج قابلة للتنفيذ لتطوير عمل مختلف القطاعات كل وفق اختصاصه، وبما يضمن حسن إدارة هذه القطاعات واستثمار مقدراتها بالشكل الأمثل، وينعكس بشكل مباشر على واقع الخدمات المقدمة للمواطنين وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وجدد المجلس تأكيده على تقديم الدعم والتسهيلات اللازمة للتوسع بإقامة المشاريع الإنتاجية المشمولة ببرنامج إحلال المستوردات والاستفادة من الميزات الممنوحة لهذه المشاريع، بهدف تنشيط العملية الإنتاجية وتأمين المنتجات في الأسواق بأسعار مناسبة، وفي هذا السياق كلف المجلس وزارتي التجارة الداخلية والصناعة التواصل المستمر مع قطاع الأعمال (الصناعي والتجاري)، وإعداد رؤية مشتركة لتنشيط الواقع الاقتصادي.

واطلع المجلس من وزير الإدارة المحلية والبيئة المهندس حسين مخلوف رئيس اللجنة العليا للإغاثة على واقع الإجراءات الحكومية المتخذة من قبل الوزارات المعنية واللجان المكلفة بالمحافظات، وذلك في إطار الانتقال المنهج إلى مرحلة التعافي لمواجهة آثار وتداعيات الزلزال في المناطق المنكوبة، مشيراً إلى استمرار العمل لإنجاز قاعدة بيانات متكاملة لكل الأضرار الحاصلة، بالتوازي مع تقديم المعونات الإغاثية للمتضررين في مراكز الإيواء، والبدء بخطة تأمين مساكن للمتضررين.

إلى ذلك شدد المجلس على أهمية المتابعة المستمرة لإنجاز برامج التحول الرقمي والدفع الإلكتروني، ضمن التوجهات الأساسية لمشروع الحكومة الإلكترونية بهدف تحسين واقع الخدمات.

وناقش المجلس مشروع صك تشريعي بإحداث المؤسسة الاجتماعية العسكرية، وإلغاء القانون رقم ٦ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته، بهدف توسيع دائرة نشاطات المؤسسة وأعمالها والنهوض بواقعها بما يمكنها من تلبية احتياجات المواطنين بجودة وأسعار منافسة.

كما ناقش المجلس مشروع الصك التشريعي الخاص بالإيداع القانوني للكتب والمطبوعات في مكتبة الأسد الوطنية، بهدف إغناء محتويات المكتبة والمساهمة في تعزيز حماية حقوق المؤلف والمحافظة على الإنتاج الفكري الثقافي السوري والترويج له.

ووافق المجلس على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية في عدد من المحافظات.

كلمة البعث

الإشكالية المعاصرة لمثلث: الإرهاب والاحتلال والاستيطان

د.عبد اللطيف عمران

حضور هذه الاشكالية من حيث المفهوم والمصطلح المختّلف عليهما في الفكر السياسي، وفي القانون الدولي، وفي تكييف قرارات الأمم المتحدة وفق ازدواجيه المعايير- سيجعل العالم في حال مستدامة من التوتر والنزاعات والاقتتال.

من الطبيعي أن تمضي سيرورة المجتمع البشري، منذ القدم إلى اليوم، في ديناميكية يتناوب فيها الخلاف والوفاق، الحرب والسلم، المستغَل والمستغل لكن من غير المعقول، ومن غير المفيد، أن لا يصل المجتمع الإنساني إلى تعريفات أو تفاهمات محددة وواضحة لمسائل ملحة تَتعلق بتطلعاته وبمصائره، ولا سيما بعد تطور العلوم الاجتماعية وتقدمها، بما فيها خاصة السياسة والقانون والإعلام، في وقت يستمر فيه اضطراب هذه العلوم في تقديم مفهوم واضح علمي للإرهاب، والاحتلال والاستيطان، مثلاً.

ورغم أن هذا الأمر ليس جديداً في تاريخ البشرية، إلا أن التاريخ الحديث، بما رافقه من توسع غير مسبوق في الهيمنة الغربية، والأمريكية خاصة، شهد حدوداً قصوى من تحريف المفاهيم الحقوقية والقانونية والأخلاقية، ومن ممارسة أوسع أشكال التسييس حيال مختلف الظواهر والأنشطة الدولية، ولم يتردد هذا الغرب في أحيان كثيرة من الانقلاب على القواعد والتعريفات المتفق، أو المتعارف عليها، في إطار الهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة، عندما كان يجد أن مثل هذه القواعد تتحول بما لا يخدم هدف السيطرة الأمريكية الصهيونية على المنطقة والعالم، أو تتحداها؛ وللأسف، فقد بلغ الأمر، خلال السنوات الأخيرة، درجة الانسحاب من هذه الهيئات والمنظمات أو التوقف عن تمويلها، بغية إفقارها وإلغاء دورها، كما في اليونسكو والأونروا، أو اختراقها من الداخل وتسييس عملها والتلاعب بتقاريرها، كما في منظمة حظر الأسلحة الكيماوية، عدا عن عشرات القرارات الدولية التي تمت صياغة نصوصها تحت التهديدات والضغوط على الدول الصغيرة، سواء في مجلس الأمن الدولي أو في الجمعية العامة، بحيث تحولت المنظمة الأممية خلال السنوات الماضية من منتدى لبناء الإجماع الدولي إلى أشبه بمكتب ملحق بوزارة الخارجية الأمريكية، يملي القرارات أو يفسرها أو يعيد تفسيرها.

ولعلّنا نحن، في هذه المنطقة من العالم، نعيش هذه الحال بأبشع صورها وأسطع مفارقاتها، ولا سيما فيما يخص التعاطي الغربي مع مثلث الإرهاب، والاحتلال، والاستيطان، وهي العناوين الثلاثة التي تختزل علاقة الغرب الأوروبي والأمريكي بمنطقتنا العربية منذ بدايات القرن الماضي على الأقل، والتي تتعرض باستمرار لمحاولات متكررة من المراجعة والتسييس والتحريف المنظم، بما يصادر حق شعبنا في تقرير مصيره، وينتزع منه أي حق في المقاومة، ويسيء لصورة نضالنا، أمام أنفسنا وأمام العالم، لاسترجاع أراضينا المغتصبة.

فمن جهة يعاني وطننا العربي من استمرار اشكالية التصنيف والتعريف للإرهاب والاحتلال والاستيطان، كفعل وكحضور، ومن جهة ثانية فإنه يعاني من غياب أي اتفاق دولي (- وحتى عربي في ضوء مساعي التطبيع الأخيرة)، على النظر إلى عمل ما على أنه احتلال أو إرهاب أو استيطان. ولعل من أبرز أسباب ذلك ما يتصل اليوم بالنظرية والممارسة الصهيو - أمريكية ضد القضايا والحقوق العربية في مختلف الأقطار، وأكثرها مما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

ولعل هذه النظرة الصهيو - أمريكية إلى هذه الثلاثية الإرهاب والاحتلال والاستيطان، تستمد جذورها المعرفية والفلسفية والتاريخية، من حيث النشأة والتطور والاستثمار، من نشوء الولايات المتحدة الأمريكية، ومن محافظتها على كافة الظواهر الأساسية الثلاثة لتلك النشأة وحتى اليوم؛ وكذلك الأمر في نشأة الكيان الصهيوني وممارساته وتفكيره أيضاً، فالتحالف الصهيو-أمريكي اليوم يمارس، وقد مارس، ضغوطاً على المجتمع الدولي في اتجاهين: الأول منهما ممارسة الإرهاب والاحتلال والاستيطان، والثاني الضغط على ذيوله وحلفائه في العالم لعدم إقرار تعريف واضح وعادل ومجد يستقر العالم عليه — في منظمات الأمم المتحدة وفي القانون الدولي - لمكافحة مخاطر هذه الظواهر والاستثمار فيها أبشع استثمار.

فمثلاً، الولايات المتحدة الأمريكية تحتل اليوم أراضي في شرق سورية، وتمارس على الدولة والشعب في سورية، باحتلالها هذا، جرما إرهابياً، فيكون احتلالها وإرهابها موصوفين، وسوّغ دبلوماسيوها وبعض مفكريها هذا بأنه يأتي في الأساس لمكافحة إرهاب موصوف («داعش») بقرار من مجلس الأمن الدولي الذي يصنف «داعش» و«النصرة» إرهاباً. ولا يصنف «قسد» كذلك، بينما تركيا تدعم «النصرة» وذيولها وتصنف «قسد» إرهاباً. وهكذا!!

وأما الإرهاب فلم يقدم القانون الدولي تعريفاً واضحاً له، فبقي محملاً بتركات سياسية وإيديولوجية حتى ضمن المنظومة نفسها، فـ «قسد» تحارب الإرهاب مع الأمريكان، وتركيا تحارب «قسد» على أنها إرهاب. وهكذا فالمحاولات العديدة للأمم المتحدة لتعريف الإرهاب غير موفقة وغير مقنعة، ولا سيما أنها تصاعدت وتعددت كردّة فعل، بعد أيلول ٢٠٠١، وربما أوضحها، وأسخفها، قرار مجلس الأمن ٦٠/٤٣ لعام ٢٠٠٦ إذ لا يفرق كثيراً بين المناضل الذي يدافع عن قضاياه الوطنية، وبين الإرهابي الذي يقاتل لنصرة التطرف والاحتلال والاستيطان.

وكذلك الأمر في إشكالية الاستيطان، فبالرغم من استمرار تأكيد الأمم المتحدة ومجلس الأمن خاصة بالقرار رقم ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦، الذي أكد عدم قانونية الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بموجب القانون الدولي، إلا أن الإدارة الأمريكية زمن ترامب خالفت قرارات مجلس الأمن بشأن الاحتلال والاستيطان في القدس والجولان، كما أن وزراء ونواباً إسرائيليين بالأمس ناصروا وتراقصوا مع أعضاء جمعيات استيطانية يمينية دينية متطرفة لتشجيع الاستيطان والتوسع فيه. فالاستيطان والاحتلال المناقضان لميثاق الأمم المتحدة مستمران، والغريب أن بعض العرب يمضي في التطبيع، ويقبل هذا الذي يرفضه القانون والمجتمع الدولي.

بقي أن نقول إن من أخطر منعكسات هذا الخلاف هو نشوء أجيال طالعة على الحياة لا تميز بين الإرهاب والكفاح المسلح، وبين الاحتلال والاستيطان، وكثيراً ما يصور الإنسان المناضل من أجل حقوقه على أنه إرهابي، على غرار ما يفعل الصهاينة مع أبناء شعبنا الفلسطيني، أو مع الجماعات التي تمارس حقها المشروع في القانون الدولي ضد الاحتلال والاستيطان، ما يتطلب وضع هذا التمييز على طاولة البحث والفعل.

لقد كان مقيضاً لهذا التناقض أن يستمر إلى ما لانهاية، ولكن انهيار النظام القائم على الأحادية، وبزوغ عالم جديد قائم على التعددية القطبية، يستدعي المبادرة السريعة لإعادة تثبيت المصطلحات السياسية والقانونية والأخلاقية وفق تعريفاتها الدقيقة والصحيحة، بعيداً عن أية تشويهات أو تحريفات فرضتها توازنات القوى العالمية، وظروف الهيمنة الغربية الآخذة اليوم بالتلاشي. ولعل في مقدمة ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٢٣٦ لعام ١٩٧٤، والمتضمن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واسترجاع حقوقه بكافة الوسائل المتاحة، وهو ما فسره كثيرون بـ «الحق في الكفاح المسلح»، وبما يستتبع ذلك لجهة أن نضال الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه المشروعة بمختلف الوسائل ليس إرهاباً، إنما الإرهاب هو منع هذا الشعب من نيل حقوقه.

وبالمحصلة، فالظروف الاقليمية والدولية الراهنة ستسمح بل تساعد على حل هذه الاشكالية. فها هي الغطرسة الصهيو - أمريكية، والاصطفافات الناجمة عن هيمنة أحادية القطب، آخذة في التلاشي مقابل صمود محور مقاومة المشاريع الإمبريالية والنيوليبرالية والصهيو-أمريكية على المستويين الإقليمي والدولي.

عبر إحياء قيم الدولة القومية ذات الهوية التاريخية

حضور مهيمن في مجالها الجيوسياسي.. روسيا تحسم أمورها بالتوجه شرقا



البعث الاسبوعية-هيفاء علي

أصدرت روسيا مؤخراً تحديثاً لـ «مفهوم السياسة الخارجية للاتحاد الروسي» في هذه الوثيقة، حددت روسيا رؤيتها لدورها في بناء عالم متعدد الأقطاب، حيث تستذكر روسيا مواردها الهامة في جميع مجالات الحياة، ومكانتها كعضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومشاركتها في المنظمات والجمعيات الدولية الرئيسية، وقوتها النووية وقدرتها كوريث لحقوق الاتحاد السوفييتي وقبل كل شيء، نظراً لمساهمتها الحاسمة في الانتصار في الحرب العالمية الثانية، ومشاركتها النشطة في تصفية نظام الاستعمار العالمي، فإنها تؤكد نفسها كواحدة من المراكز السيادية للتنمية العالمية، وتعتبر مهمتها التاريخية الحفاظ على توازن القوى العالمي وبناء نظام دولي متعدد الأقطاب.

تطور العالم المعاصر

تعتبر روسيا أن النموذج غير العادل للتنمية العالمية، والذي كفل لعدة قرون النمو الاقتصادي المتسارع للقوى الاستعمارية من خلال الاستيلاء على موارد مستعمراتها، أصبح الآن شيئاً من الماضي. قام الأنغلو ساكسون بمحاولات للاحتفاظ بالمسار الطبيعي للتاريخ باستخدام مجموعة واسعة من الأدوات غير القانونية، بما في ذلك تطبيق تدابير قسرية أحادية الجانب، أي تطبيق سياسة العقوبات، والتحريض على الانقلابات، والنزاعات المسلحة، والتهديدات، والابتزاز.

تعتبر موسكو أن العدو هو الولايات المتحدة التي شكلت تحالفاً من الدول المعادية تلعب فيه المملكة المتحدة دوراً مركزياً. ونظراً لأن روسيا هي أكبر دولة في العالم، فلا يمكن لجيش الولايات المتحدة الدفاع عن حدودها وحمايتها بما يكفي، فمن السهل غزوها. عبر التاريخ، تعلمت روسيا كيف تلحق الهزيمة بالغزاة باستخدام مساحتها الهائلة ومناخها لصالحها. لقد قاتلت بالتأكيد جيوش نابليون الأول وأدولف هتلر، لكنها قبل كل شيء أحرقت أراضيها لتجويع الغزاة والمعتدين. وبسبب عدم وجود قواعد خلفية قريبة، اضطر هؤلاء إلى التراجع وتم القضاء عليهم نتيجة الشتاء القارس والثلوج. على عكس الدول الأخرى، فإن أمن روسيا يعني ضمناً أنه لا يمكن لأي جيش معاد أن يتجمع على حدودها. ونظراً لأن تعزيز روسيا يمثل تهديداً للهيمنة الغربية، فقد استخدمت الولايات المتحدة وأقمارها الصناعية التدابير التي اتخذها الاتحاد الروسي لحماية مصالحه الحيوية في أوكرانيا كذريعة لتفاقم سياستها طويلة الأمد المعادية لروسيا، وأطلقت العنان لنوع جديد من الحرب الهجينة. ومن خلال المصالح الحيوية، يجب فهم خضوع الجيش الأوكراني للبنتاغون بعد انقلاب ٢٠١٤.

أهداف ومصالح روسيا

تتمثل المصالح الوطنية لروسيا، كما وردت في الوثيقة، في حماية النظام الدستوري للاتحاد الروسي وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه ودولته من التأثير الأجنبي المدمر، والحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي، وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وتعزيز الإطار التشريعي للعلاقات الدولية، وحماية الحقوق والحريات والمصالح المشروعة للمواطنين الروس وحماية المنظمات الروسية من التدخل الأجنبي غير المشروع. بالإضافة إلى تطوير مساحة كمبيوتر آمنة، وحماية المجتمع الروسي من التأثير المعلوماتي والنفسي الأجنبي عندما يكون مدمراً. كما شددت الوثيقة على ضرورة الحفاظ على الشعب الروسي، وتنمية الطاقات البشرية، وزيادة نوعية الحياة ورفاهية مواطنيها، ودعم التنمية المستدامة للاقتصاد الروسي على أساس تكنولوجي جديد. كما دعت الى تعزيز القيم الروحية والأخلاقية الروسية التقليدية، والحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي للشعب متعدد القوميات في الاتحاد الروسي، وحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارة البيئة والتكيف مع تغير المناخ.

أما أهداف السياسة الخارجية الروسية فهي إقامة نظام عالمي عادل ومستدام، وصون السلم والأمن الدوليين، والاستقرار الاستراتيجي، وضمان التعايش السلمي، والتنمية المطردة للدول والشعوب، والمساعدة في تطوير استجابات فعالة ومعقدة من قبل المجتمع الدولي للتحديات والتهديدات المشتركة، بما في ذلك النزاعات والأزمات الإقليمية، وتطوير تعاون قانوني متبادل المنفعة ومتساوٍ مع جميع الدول الأجنبية التي لها موقف بناء وتحالفاتها، بما يضمن مراعاة المصالح الروسية في إطار مؤسسات وآليات الدبلوماسية المتعددة الأطراف. بالإضافة إلى معارضة النشاط المناهض لروسيا الذي تقوم به الدول الأجنبية وتحالفاتها، وخلق الظروف لوقف هذا النشاط، وإقامة علاقات حسن الجوار مع الدول المجاورة، مما يساعد على منع وإزالة بؤر التوتر والصراع في أراضيها، ومساعدة حلفاء وشركاء روسيا من أجل تعزيز المصالح المشتركة وضمان أمنهم وتنميتهم المستدامة بغض النظر عن الاعتراف الدولي بهؤلاء الحلفاء والشركاء ووضعهم كأعضاء في المنظمات الدولية. وهناك أيضاً إطلاق العنان لإمكانات الاتحادات الإقليمية متعددة الأطراف، وهياكل التكامل وتعزيزها بمشاركة روسيا، وتعزيز مكانة روسيا في الاقتصاد العالمي، وتحقيق الأهداف الوطنية لتنمية الاتحاد الروسي، وضمان الأمن الاقتصادي، وتحقيق الإمكانات الاقتصادية للدولة، وتعزيز المصالح الروسية في المحيطات والفضاء الخارجي والجو العالمي. كما نصت الوثيقة على ضرورة تشكيل الصورة الموضوعية لروسيا في الخارج، وتعزيز مواقعها في فضاء الكمبيوتر العالمي، و تعزيز أهمية روسيا في الفضاء الإنساني العالمي، وتقوية مواقف اللغة الروسية في العالم، والمساعدة في حماية الحقيقة التاريخية والذاكرة حول دور روسيا في تاريخ العالم في الخارج. بالإضافة إلى الدفاع الشامل والفعال عن الحقوق والحريات والمصالح القانونية للمواطنين والمنظمات الروسية في الخارج، اذ لطالما اعتبرت روسيا نفسها حامية لأقليات الثقافة الروسية في الخارج، وتنمية العلاقات مع المواطنين المقيمين في الخارج، وتقديم المساعدة الشاملة لهم لإعمال حقوقهم وحماية مصالحهم والحفاظ على الهوية الثقافية الروسية العامة.

سيادة القانون

تم إنشاء القانون الدولي المعاصر في مؤتمر لاهاي عام ١٨٩٩ من قبل القيصر الأخير، نيكولا الثاني، وشاركت فيه ٢٧ دولة كرست نفسها للبحث عن أكثر الوسائل فعالية لتأمين فوائد السلام الحقيقي والدائم لجميع الشعوب استمرت مناقشات ٧٢ يوماً، حيث تمت مناقشة ثلاثة مواضيع، ولكن نجح الموضوعان الأخيران فقط.

وتلك المواضيع هي أولاً: تحديد ميزانيات التسلح والقوى البشرية والعسكرية. ثانياً، وضع اتفاقيات تهدف إلى الحد، في وقت الحرب، من استخدام أكثر الأسلحة فتكاً والمعاناة غير الضرورية، حيث يتبنى المؤتمر بند «مارتنز»، الذي ينص على أنه لا يجوز بالتالي السماح بكل ما لا تحظره معاهدة صراحة. وبالتالي يضع أسس القانون الإنساني الدولي ويبرر وجود محكمة «نورمبرغ» والموضوع الثالث هو الاعتراف، في الحالات المناسبة، بمبدأ التحكيم حيث تم انشاء محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي بناءً على اقتراح فرنسي، حيث ضم الوفد الفرنسي كلاً من ليون بورجوا، وبول دي ستورنيل دو كونستانت، ولويس رينو، وهؤلاء الثلاثة فازوا في وقت لاحق بجائزة نوبل للسلام قدم هذا المؤتمر ابتكارين هما المساواة القانونية بين الدول مهما كانت، والبحث عن حل وسط والتصويت بالإجماع كمصدر للشرعية. إن أسلوب هذا المؤتمر، الذي طالما احترمته روسيا، يشكل طريقة تفكيرها، وطريقة تفكير الراديكاليين الفرنسيين في ليون بورجوا، وبالتالي لا ترى موسكو أنها تجد تعبيرها الحالي في ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٤٥، وفي إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٧٠.

ومن خلال معارضتهم القانون الدولي، المعرّف به بشكل جماعي داخل الأمم المتحدة، يحاول الغربيون استبداله بمجموعة من «القواعد» التي حددوها في غياب كل القواعد الأخرى. إن تضافر جهود المجتمع الدولي بأسره بحسن نية، على أساس توازن القوى والمصالح، هو وحده الذي يمكن أن يكفل بفعالية التنمية السلمية والتدريجية للدول الكبيرة والصغيرة.

في وثيقة ٣١ آذار الماضي، تذكر روسيا أن عمليتها العسكرية الخاصة في أوكرانيا مرخصة بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وتشير إلى الهجوم الذي خططت له الحكومة الأوكرانية ضد دونباس، والتي نشرت منذ ذلك الحين أحد النصوص المشروحة على يد رؤساء الأركان الأوكرانيين. لذلك من المفهوم أن الاعتراف بجمهوريات دونباس كدول حليفة مستقلة لروسيا (اليوم السابق للعملية الخاصة) كان شرطاً ضرورياً لتطبيق المادة ٥١.

إنها مسألة إقامة علاقات تعاقدية بين الدول، مع العلم أن الأقوى يمكنه دائماً أن ينتهك كلمته ويدمر الأضعف. لذلك يجب أن تكون مصحوبة بضمانات تهدف إلى ثني أولئك الذين هم في موقع قوة عن إساءة استخدامها، حيث لا يمكن لهذه الأشياء أن تقنع إلا إذا كان لدى روسيا، مثل الآخرين، حرية الوصول إلى المساحات العالمية، بما في ذلك الفضاء، وإذا تم وضع آليات لمنع سباق التسلح.

وصف العالم متعدد الأقطاب

تقترب موسكو من العالم متعدد الأقطاب من خلال نظرة ثقافية للعالم، عاقدة العزم على الحفاظ على العلاقات مع جميع الثقافات، وتشجيع كل منها على إنشاء منظمات حكومية دولية، وتؤكد أنه عندما يطلب من الدول المجاورة عدم استضافة القوات والقواعد العسكرية من الدول المعادية على أراضيهم فذلك للمساعدة في الحفاظ على استقرارها، بما في ذلك من خلال مساعدتهم على قمع المناورات المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها في الداخل دول معادية، وليس عليها أن تراقب بلا حول ولا قوة بينما تتبع دول أخرى المسار الأوكراني، وتطيح بالسلطات المنتخبة بالاعتماد على مجموعات النازيين الجدد. تولي الوثيقة أهمية كبيرة لتعزيز التعاون مع الصين والتنسيق مع عملها الدولي، ولذلك فهي مسألة ولادة عالم متعدد الأقطاب، ولكن ولدت من قبل قوتين، موسكو وبكين.

على المستوى العسكري، تستحضر موسكو شراكتها الاستراتيجية مع الهند، كما أن هناك مقطع خاص يتعامل مع العالم العربي الخارج من الهيمنة الغربية بانتصار سورية، واتفاقية السلام بين إيران والسعودية. بالنسبة لأوروبا الغربية، تأمل موسكو أن تدرك أخطائها وتبتعد عن الأنغلو ساكسون حتى ذلك الحين، لا تشك روسيا في الناتو فحسب، بل تشك أيضاً في الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا، كما لا تضع روسيا نفسها على أنها عدو للغرب، ولا تنعزل عنه، وليس لديها نوايا معادية تجاهه، بل تأمل أن يدرك الغرب في المستقبل عدم جدوى صراعهم السياسي، وأن تعود الى احترام مبادئ المساواة في السيادة واحترام المصالح المشتركة. وفي هذا السياق، يعرب الاتحاد الروسي عن استعداده للحوار والتعاون. وفيما يخص سياسة روسيا تجاه الولايات المتحدة، فهي ذات طابع مزدوج، حيث تأخذ في الاعتبار من ناحية دور هذه الدولة باعتبارها واحدة من المراكز السيادية المؤثرة في التنمية العالمية، من بين أمور أخرى، ومن ناحية أخرى باعتبارها الإلهام الأساسي والمنظم والمدير لسياسة الغرب العدوانية المعادية لروسيا، ومصدر المخاطر الأساسية لأمن الاتحاد الروسي، والسلام الدولي، والتنمية المتوازنة والعادلة والتدريجية للبشرية.

حقيقة، يمزج التصور الروسي الجديد للأمن القومي لحالة النظام الدولي بين تفاؤل حذر بالتراجع المستمر للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، وقلق عميق من التغيرات الدولية الناجمة عن هذا التراجع الذي يُتوقع أن تجابهه مقاومة ضارية من الولايات المتحدة، الأمر الذي من شأنه أن يؤجج المزيد من الصراعات وانعدام الاستقرار في مناطق مختلفة من العالم، وهذا الوضع سيكون من المحتم على روسيا التعامل معه.

فيما تظل أولوية تأمين روسيا لموقعها المهيمن في مجالها الجيوسياسي أولوية رئيسة وحيوية للدولة الروسية، يتم ذلك عبر تقوية الهياكل والمؤسسات الإقليمية «لتنسيق عمليات التكامل» بين الدول الواقعة في المجال، وهذا يعني أن روسيا حسمت أمورها بالتوجه شرقاً، فالتصور الجديد يعتبر أن تعميق التعاون «المفيد للطرفين» و«تطوير شراكة شاملة» تقوم على «التفاعل الاستراتيجي» مع الصين والهند والمؤسسات غير الغربية مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة البريكس. في هذا الإطار، قامت روسيا بترقية الهند إلى مستوى الشريك الاستراتيجي في محاولة روسية للتوازن مع الصين، وذلك لعدم رغبتها في لعب دور الشريك الأصغر للصين.

الخلاصة التي يمكن الخروج بها من تحليل الوثيقة هي أن روسيا شرعت بصياغة هويتها التي تريدها كقوة عظمى عبر إحياء قيم الدولة القومية الروسية ذات الهوية التاريخية المميزة، والحضور المهيمن في مجالها الجيوسياسي، والبروز كقطب مستقل يسعى مع الآخرين لنقل النظام الدولي من حالة سيطرة القطب الأوحد إلى التعددية القطبية

أربعائيات

بعد التصدي للعسكرة والدولرة... ماذا عن الليبرالية الجديدة ؟...

د. مهدي دخل الله

ركائز الولايات المتحدة في الهيمنة على العالم ، بمن فيه حلفاؤها الأوروبيون ، ثلاثة : العسكرة والدولرة والليبرالية الجديدة . روسيا اليوم ، وقبلها سورية ، تواجهان العسكرة في الميدان . أما الدولرة – وهي الأصعب – فلقد بدأت بوادر مواجهتها في اتفاقيات الدفع الصينية – الروسية وفي الأفكار التي طرحتها مجموعة بريكس عام /٢٠١٨/ أثناء قمتها في جنوب أفريقيا لإنشاء بنك دولي مشترك لتسوية المدفوعات بين دول المجموعة (وهو مازال مشروعاً ولم ينفذ حتى الآن). ثم هناك الخطة النوعية التي اتخذتها روسيا بالانعتاق من دولرة البترول ، وقرارها ببيع الطاقة بالروبل .

كان الرئيس الأسد أول من وجه نقداً مركزاً لليبرالية الجديدة التي تستخدم تكنولوجيا التواصل الاجتماعي لإفساد الأجيال والمجتمعات . في حديثه الشهير في وزارة الأوقاف(٢٠٢٠/١١/٠٧) قدّم تحليلاً علمياً شارحاً أدوات الليبرالية الجديدة الأربع موضحاً أهدافها وطرق مواجهتها . تحدّث الأسد عن أربع أدوات تستخدمها ل ج ، أولها تسويق الانحلال الأخلاقي ، وبعدها فصل الإنسان عن القيم والانتماء ، وثالثها ضرب المرجعية الجمعية وفرض مرجعية الفرد (الفردانية)، وآخرها الدعوة إلى نبذ العقائد .

ورأى الرئيس الأسد أن أهداف ل ج السيطرة على الإنسان والمجتمعات عبر ضرب إنسانية الإنسان وتوطيد سيادة المال وسيطرة الغرائز على المشاعر والسلوك .

أما سبل مواجهة الليبرالية كما أوجزها الأسد فهي تعزيز الهوية الوطنية والعروبية ، وتحصين الأجيال وترسيخ بنية مجتمعية مناهضة لمفاهيم الليبراليين الجدد .

بعد فترة جرى تعديل مهم في الدستور الروسي أكد على القيم وتماسك الأسرة والمجتمع وحفظ التقاليد الروسية ورعاية الأجيال ونموها الفكري والأخلاقي والروحي ، معتبراً ذلك واجباً دستورياً ينبغي التمسك به المادة (٦٧ الفقرات من ١- ٤). ثم جاء هجوم بوتين اللاذع على ل ج أثناء حديثه أمام مجلس الاتحاد الروسي داعياً إلى أهمية الحفاظ على الأجيال من مفاهيم الانحلال الخلقي والجنسي الذي تتضمنه أجندة الغرب الثقافية .

mahdidakhlala@gmail.com

تهديدات تواجه الإنسانية في القرن الحادي والعشرين

السلام ليس مجرد غياب للحرب .. الصراع الإمبريالي أكثر إثارة للقلق لدى الشعوب

البعث الأسبوعية- عناية ناصر

السلام ليس مجرد غياب الحرب، فالدعوة إلى السلام العالمي يجب أن تأخذ في الحسبان أسباب عدم السلام، والمسألة الأهم من تحديد النطاق المعتاد للتطورات في جميع أنحاء العالم، هي الخوض في تفاصيل التناقضات الأربع الرئيسية التي تواجه البشرية اليوم، والتي تخلق العنف ضد الناس وكوكب الأرض، بالإضافة إلى التناقض بين الإنسانية والكوكب.

التناقضات الأربع الرئيسية هي:

بين البرجوازية الاحتكارية، أي كبار الرأسماليين والشركات في العالم المتقدم مقابل العمال المضطهدين والمستغلين.

الإمبريالية بعملائها في مواجهة العمال المظلومين والمستغَلين والشعوب شبه استعمارية.

المنافسة والصراع الإمبريالي المؤقت.

الإمبريالية مقابل الدول والحكومات التي تؤكد الاستقلال وتسعى إلى الإشتراكية، وبالإضافة إلى ذلك التناقض بين الإنسانية والكوكب الذي يُتوقع أن تستخدمه الإمبريالية، والذي من أجله تتحمل الجماهير المصاعب الناجمة عن تغير المناخ والتدهور البيئي والأوبئة.

يبدو الصراع الإمبريالي أكثر إثارة للقلق لدى الشعوب، وقد يبدو أنه التناقض الرئيسي اليوم مع الحرب الجارية في أوكرانيا وخطر التهديد بالحرب في الصراع الأمريكي الصيني. إن التهديد الذي يلوح في الأفق بنشوب حرب دولية يتم إحداثه بشكل أساسي من خلال وسائل الإعلام، وإثارة الحروب والنزعة العسكرية من قبل الدول المتضررة من حرب أوكرانيا. في هذا السياق، وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية والمناخية، أصبحت الحرب الدولية هي الأكثر إثارة للقلق فيما يتعلق بالوضع الراهن تحت وطأة المحافظين الجدد وردود الفعل.

تهتم جماهير الكادحين ببقائها على قيد الحياة يوماً بعد يوم، فمعاناتهم وبؤسهم ناجمة عن استغلالهم كعمال في البلدان الصناعية، حيث يواجهون الجوع من تآكل الأجور والبطالة وفقدان المزايا والحماية الاجتماعية وتراجع الخدمات الاجتماعية.

وبالنسبة للبلدان الواقعة في الأطراف الإمبريالية، فإن العمال والفلاحين وشبه الإمبريالية الحضرية والتجار الصغار والعاملين يواجهون بؤساً أسوأ من أجور الجوع، والعيش كعاطلين عن العمل إلى الأبد يبحثون عن لقمة العيش في القطاع غير الرسمي. تقوم الدول «الليبرتارية» الفاشية العلنية أو الفاشية الكامنة بقمع عنيف للجماهير التي تعلمت الاحتجاج ضد جميع أشكال الاضطهاد، وضد الشركات التي تستولي على موارد الدولة وتستغل عملهم.

يشير التناقض الرئيسي الرابع إلى القمع والاستغلال الشديدين من قبل القوى الإمبريالية على البلدان شبه المستعمرة التي تعاني جميعها من محاولات كل دولة إمبريالية لتقسيم مجال نفوذها وذلك لانتزاع المزيد من الأرباح الطائلة. وقد أدى ذلك إلى ظهور بعض الحكومات التقدمية والقتالية التي تقود جهود البلدان في الأطراف لمجابهة الاحتكار الرأسمالي للسيطرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والدبلوماسية والاجتماعية والثقافية والقمع والاستغلال. ومن الأمثلة على ذلك هي كوبا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفنزويلا، ونيكاراغوا، وكولومبيا، وإيران.

الإمبراطورية أكثر شراسة

لقد أدرك البنتاغون منذ فترة طويلة أن الولايات المتحدة في حالة تراجع ما بعد سيادة وأسبقية دورها وحكمها المهيمن، فمنذ ظهور الولايات المتحدة كقوة مهيمنة رئيسية، أو الإمبراطورية كما يطلق عليها عموماً منذ أكثر من سبعين عاماً. كانت خلال عشرين عاماً من تلك الفترة القوة المهيمنة الوحيدة منذ انهيار الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٩١، لكن ذلك توقف فجأة في عام ٢٠٠٨ في مواجهة أشد أزمة اقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية، واستمرت الأزمة حتى الوقت الحاضر ومعها تدهور الإمبراطورية. يتضح هذا بشكل أساسي من خلال مكانتها الاقتصادية، وركود صناعتها وخدماتها و التي أصبحت أقل قدرة على المنافسة، و معتمدة على التعاقد من الباطن مع الصين وبقية الشرق الأقصى. لكن الولايات المتحدة تتمسك بحزم بقوتها المتبقية في المجمع الصناعي العسكري، وبنيتها التحتية العسكرية العالمية وسيطرتها الريعية على التمويل العالمي بدءاً من الارتباط بالدولار الأمريكي في المعاملات المالية العالمية.

عالم من الحروب والحروب بالوكالة

شن ترامب حرباً تجارية ضد الصين لدعم الدفاعات الأمريكية الاقتصادية السياسية، لكن بايدن يجتهد في تحفيز النمو الصناعي الأمريكي والقدرة التنافسية لوقف تراجعها المهيمن، حيث تكمن الاستجابة الاقتصادية السياسية في إعادة تحديد خطوط المعركة في التجارة والتمويل واستخدام عقوبات اقتصادية وعقوبات أخرى من جانب واحد، وعقوبات الأمم المتحدة، ضد الحكومات والاقتصادات التي تعتبرها مخطئة أو مسيئة. وبهذا السياق، فإن تايوان وكوريا الجنوبية هما حجر الأساس كقوى اقتصادية وحصن للقوة شبه الاستعمارية الأمريكية، حيث يتم استخدامها لتطويق الصين واستعادة القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة.

هناك العديد من الأسباب والاعتبارات التي تجعل الولايات المتحدة غير قادرة ببساطة على شن حرب عدوانية، وعلى رأسها الأزمة الاقتصادية العميقة التي عانت منها طيلة الخمسة عشر عاماً الماضية، حيث يمكنها مهاجمة دول شبه استعمارية محددة مثل العراق أو أفغانستان أو ليبيا، لكن ليس روسيا ولا الصين، ولا حتى إيران وكوريا الديمقراطية اللتين حددتهما علناً على أنهما رأسين لـ«محور الشر»، ولا حتى كوبا وفنزويلا التي كانت تتوق لغزوهما.

لقد كان المحافظون الجدد يحلمون بحرب عامة أو دولية، ويريدون استخدام الناتو والتحالفات الأخرى، لكن وجود قدرة عسكرية نووية من قبل من يعتبروهم أعدائهم المعلنين يضع خطر المظلة النووية الأمريكية في طريق مسدود. وهكذا تحرض الولايات المتحدة شبه مستعمراتها على الحرب أو الأفضل من ذلك، تدفع أعداءها الرئيسيين إلى الحرب بينما تنفذ استراتيجية شاملة للتضييق كما في حالة روسيا وإيران والصين.

لقد كانت تحالفات الولايات المتحدة مع الإمبرياليين الغربيين مثل المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وغيرها في الاتحاد الأوروبي، وفي حلف شمال الأطلسي في المسائل الأمنية تنتهج سياسة تفكيك أوصال الاتحاد السوفييتي السابق، وتحويل جمهورياته إلى شبه مستعمرات تتعارض مع اتفاقية احترام حياد هذه الدول بموجب معاهدة مينسك لعام ٢٠١٣، حيث كان الهدف من هذه الحرب هو تحقيق تدهور روسيا في ظل حكم بوتين على حساب أرواح الأوكرانيين والروس. ومن خلال تهيئة الظروف لفرض مزيد من العقوبات بمساعدة عمليات سرية مثل قصف خط أنابيب «نورد ستريم» لتسريع سيطرة الولايات المتحدة على صادرات الغاز وإمدادات النفط إلى أوروبا.

إن تصعيد الحرب من خلال تقديم المساعدة وضخ الأموال والأسلحة، بالإضافة إلى إنشاء قوات مرتزقة على كلا الجانبين لا يبشر بالخير لكل من روسيا وأوكرانيا، بينما تعمل قوى الناتو باطمئنان أثناء توجيه عملياتهم الحربية.

لن يوافق الحلف الإمبريالي الغربي الحديث - الناتو ومجموعة السبع - على هدنة ما لم يعانوا هم أنفسهم من العواقب الاقتصادية والسياسية لحربهم التي شنوها بالوكالة، فهم قد يسيطرون على المؤسسات الحكومية الدولية مثل الأمم المتحدة، ويواجهون ضجة دولية كافية لإنهاء الحرب من جانبهم.

لقد جربت الإمبراطورية في ذروتها في مطلع القرن الحادي والعشرين سياسة اللوم ضد أعدائها السابقين روسيا والصين، لكن سرعان ما ساءت الأمور عندما بدأ بوتين بكشف وفضح انتفاع التحالف الإمبريالي الغربي على حساب الجمهوريات السابقة بشكل علني، وعندما أدركت الولايات المتحدة أن الصين كانت تبني قوتها الاقتصادية بسرعة لتحدي الهيمنة المالية والاقتصادية للولايات المتحدة، حيث استغرقت اليابان وقتاً طويلاً في انتعاشها الاقتصادي. لقد شهدت التحولات الاقتصادية السياسية الكبرى من الكساد في عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣ خسارة الولايات المتحدة لأولويتها وأسبقيتها مما أدى إلى ظهور عالم متعدد الأقطاب مع قوتين جديدتين مستقلتين عن الإمبراطورية السابقة وتحالفها الإمبريالي.

الصين العملاق الاقتصادي

في المقابل، حققت الصين مستوى من القوة الدبلوماسية كرئيس لمجموعة الـ «٧٧ + الصين» نتيجة لمساعدتها الاقتصادية للحصول على مجال نفوذ في إفريقيا وآسيا، إضافة إلى استخدام التجارة والاستثمارات في تطوير العلاقات الاقتصادية السياسية مع بقية دول الدول. أما روسيا، فقد استخدمت الروابط التاريخية التي عقدها الاتحاد السوفييتي السابق حيث سادت التحريفية والإمبريالية الاجتماعية لإقامة علاقات شبه استعمارية مع العديد من البلدان بما في ذلك تلك التي تعتبر نفسها اشتراكية، حيث تم استهداف العديد من هذه الدول من قبل الإمبراطورية للتخريب والعقوبات والغزو، ولكنها مع ذلك تمكنت من تأكيد استقلالها ضد الإمبراطورية، لأنها تعتمد بشكل أساسي على مساندة روسيا والصين للحصول على الدعم.

تمت محاولة إنشاء كتلة بديلة في مؤتمرات البريكس، فالقوى الديموغرافية الجغرافية الخمس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) هي تاريخياً قوى إقليمية بحد ذاتها، وهي مستقلة عن التحالف الإمبريالي الغربي، ويمكن أن تصبح كتلة اقتصادية وسياسية عالمية خاصة بها، لكن الإمبراطورية تحركت بسرعة كافية في ضمهم من خلال إنشاء مجموعة العشرين، ومن خلال محاولة السحب الفردي للهند وجنوب إفريقيا والبرازيل في تحالفات اعتماداً على طبيعة الحكومة في السلطة.

على سبيل المثال، تسير الهند في ظل حكومة حزب «بهاراتيا جاناتا» المحافظة برئاسة مودي على طريق الحياد كحليف تاريخي للاتحاد السوفييتي، كما امتنعت عن أن تكون جزءاً من التحالف الهندي الأطلسي الأمني. ولذلك تضطر الولايات المتحدة إلى إنشاء تحالف «أوكوس» الأمني بشكل منفصل لتنسيق العمليات العسكرية الإمبريالية ضد ما تعتبره «محور الشر» الذي يضم إيران والصين وكوريا الديمقراطية بما في ذلك ساحل المحيط الهادئ لروسيا. ومن ثم تم جر الدول التابعة وشبه المستعمرة إلى تحالف الحرب هذا، وهذه الدول هي كوريا الجنوبية وتايوان والفلبين وتايلاند وإندونيسيا وكذلك اليابان. لقد شملت نقاط التوتر العسكرية والتدخل جزر سينكاكو، وبحر الصين الشرقي، ومضيق تايوان، وبحر الصين الجنوبي (سبراتلي وباراسيلز)، والحدود الهندية الصينية. إن الولايات المتحدة حريصة على حث كوريا الديمقراطية على بدء الحرب، لأنها لا تستطيع دفع الصينيين إلى حرب لا معنى لها. وكما هو حالها دائماً، كانت الإمبراطورية تعمل على تخريب الصين من خلال تمويل الانفصاليين في هونغ كونغ وتايوان وشينجيانغ والتبت، والبحث عن ثغرات في الدروع الصينية لغزوها في حال كانت الصين تفكر في القيام بعمل عسكري خارج حدودها المعترف بها دولياً.

وبالتالي فإن بحر الفلبين الغربي يمثل ممراً مهماً للعدوان الأمريكي، مما يبعث قلق فيتنام والفلبين، حيث تريد الولايات المتحدة أن تكون الفلبين وكيلها بموجب ميثاق الدفاع المتبادل بين الولايات المتحدة وحزب الشعب الجمهوري لمهاجمة الصين، لكن الفلبين لا تستطيع خوض حربين – محلية ودولية - وبالتالي فإن الولايات المتحدة تتخلص من الدعم الشامل الذي تحتاجه القوات المسلحة الفلبينية لسحق حزب الشعب الكمبودي- جيش الشعب الجديد- قبل أن تصبح الفلبين وكيلاً لمهاجمة الصين، كما تواجه فيتنام معضلة مماثلة بسبب العداوات التاريخية مع الصين على الرغم من محاولتها موازنة سياستها الحيادية بين الولايات المتحدة والصين.

ولا يقل أهمية شمال شرق آسيا وشبه الجزيرة الكورية حيث خسرت الإمبراطورية هجومها على كوريا والصين في الحرب الكورية عام ١٩٥٢، وكانت الهدنة بمثابة طريق مسدود أمام جهود الحرب الأمريكية، كما يمكن اعتبار وجود تايوان كمقاطعة منشقة من الصين طريق مسدود أمام التحرير الكامل لشعوب الصين. وتعتبر المنطقة الفرعية هي المحور الاقتصادي لرأس المال الاحتكاري الذي تستثمر فيه الولايات المتحدة بكثافة، حيث لا يمكن للإمبراطورية أن تسمح بوجود جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وسيبيريا في ظل كنف روسيا، لكن الهدف الحقيقي للإمبراطورية ، كما كان دائماً، هو الصين بالطبع.

الشرق مركز الاقتصاد العالمي

يعد الشرق الآن المركز الاقتصادي للعالم، ويمكن أن يصبح مركزاً للحرب، وعليه تتصرف روسيا والصين بشكل عام، بشكل دفاعي ليس لأنهما اشتراكيتان أو لديهما باقٍ من الاشتراكية في دولتهما ونظامهما، ولكن ببساطة لأن الإمبراطورية في طريق حرب، والولايات المتحدة بحاجة إلى الحرب من أجل البقاء، وآلة الحرب الأمريكية بحاجة إلى الحرب لتغذية مجمعها الصناعي العسكري. علاوة على ذلك، لا يمكنها قبول أية قوة جديدة لتقسيم مجالات نفوذ جديدة، حيث لا توجد دول متبقية لروسيا والصين كما هو الحال معهما، ويحتاج التحالف الإمبريالي الأمريكي الغربي إلى جمع المزيد من الأرباح الفائقة لتعزيز تعافيه.

إن الدعوة إلى إحياء حركة عدم الانحياز ليست مناسبة بالضرورة، لأن ما نواجهه ليس حرباً باردة بين قوتين مهيمنتين، ما هو موجود هو إمبراطورية تحتضر تسعى للحروب،ولكنها ليست مستعدة لإرسال قواتها لاحتلال دول أخرى بنفسها، وأفغانستان هي أوضح مثال على ذلك. إن آلة الدعاية و الإعلام الأمريكية عازمة على تصوير روسيا على أنها غازية فاشيّة، كما تحاول أيضاً تصوير الصين كدولة استبدادية، إنها تريد حرباً عالمية من أجل الربح طالما لم يتم خوض الحرب في قلب أمريكا، على عكس الحرب العالمية الثانية.

في حال انتشر الصراع الدولي، لا يزال هناك العديد من الرافعات الموجودة في العلاقات الدولية والدبلوماسية التي تمنع تدويل الحرب حتى تصبح هذه الأدوات الحكومية الدولية عديمة الفائدة. تعتبر المظلة النووية متعددة الأطراف رادعٍ فعلي، ما لم تكن هناك عملية غير عقلانية تطلق حرباً نووية ونهاية للبشرية كما نعرفها. إن الهيمنة الدولية والقمع والاستغلال من قبل الإمبريالية، والتي تتجلى بشكل واضح من قبل حروب الإمبراطورية وتعزيزها العسكري، والعقوبات أحادية الجانب، والعدوان العسكري الذي أدى إلى غزو شامل، لكن الأمر المشين والفاضح بالنسبة لشعوب العالم هو قيام الإمبراطورية بتوجيه ذلك إلى المواطنين العاديين، باستثناء التافهين والمحافظين الجدد، وخاصة في معاقل الامبريالية.

هناك معارضة واسعة من الدول التي ترى لا معنى لآلة الحرب الإمبراطورية، وخداع الولايات المتحدة وحكومات الناتو الأخرى بسبب استيلائها على جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق مما أدى إلى تصعيد الأعمال العدائية وحرب أوكرانيا، وتحتاج هذه المعارضة إلى الارتباط بالمعارضة الجماهيرية العريضة للحرب.

من ناحية أخرى، يجب أن نتذكر أنه في حين أن السياسة الدولية، مثل التحالفات والأفعال قد تكون مهمة، إلا أن الحرب تخاض داخل الحدود الوطنية، وبالتالي فإن السياسة الوطنية مبدئية وحتى أساسية. لكن السياسة الوطنية يجب أن تكون مرتبطة بشكل حاسم بالعمل السياسي الدولي. وبالنسبة لشعوب جنوب الكرة الأرضية على وجه الخصوص، من الضروري إنهاء الفاشية، والدعوة إلى الديمقراطية والتحرر الاقتصادي، والنضال من أجل التحرر الوطني من براثن الإمبريالية وشركاتها غير الوطنية وسيطرتها على البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. ولذلك يجب على الجميع الانتباه إلى التناقضات في بلدانهم، وفهم كيف تلعب القضايا المحلية دوراً في النزاعات الدولية التي تقودها الإمبريالية، ومعالجة نضالات الشعوب وكفاحها بتفاهم أممي شامل، ومحاربة الوطنية الضيقة الرجعية والتي تقودها البرجوازية.

تعتبر الإمبراطورية في الشرق العدو الرئيسي، لأن شعوب هذه البلدان تعارض أيضاً الدول الإمبريالية التابعة لأستراليا واليابان والدول العميلة لكوريا الجنوبية وتايوان وتايلاند وغيرها.

هناك وقت لإعداد الجماهير وتنظيمها في النقابات والجمعيات العمالية وجمعيات الفلاحين والشباب والطلاب والقوى الوسطى وصغار التجار والموظفين لتلبية مطالبهم الاقتصادية، وربطها بقضايا الديمقراطية والفاشية ومحاربة التدخلات الأجنبية والحروب الإمبريالية.

وبالنسبة للجمهور العريض، يجب الترويج لدعاية أخلاقية شعبية عادلة قائمة على العقيدة لمواجهة الدعاية الحربية والدعاية الفاشية الأمريكية ضد الصين، والتصنيف الإرهابي لمن يعتبرونهم أعداء الوضع الراهن، أي ما يسمى «بالعالم الحر». ولذا يجب عدم السماح للإمبراطورية وأتباعها العميلة بترهيب الشعوب وذلك لجعلها تذعن وتستسلم.

تجليات الواقعية والمبدئية في النهج السياسي السوري



«البعث الأسبوعية»
- د. ساعود جمال ساعود

لم تكن العداوة والبغضاء التي ابداها التكفيريون وداعميهم من غير العرب تجاه سورية في بداية الحرب عليها، أشد مضاضة من جفاء بعض الأشقاء العرب وتخليهم عنها ولحوقهم بركب الدول الكبرى السائرة على طريق تدمير سورية وتهديد وحدتها وسلامة اراضيها وتشريد شعبها.

هذا الجفاء الذي لاقى على ارض الواقع ترجمات عديدة تراوحت بين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، الأمر الذي كان له أثاره المعنوية الأشد قسوة من المادية التي زادت من تدهور الأوضاع وتدحرجها باتجاه الأسو في سورية.

واليوم بعد ميلان كفة الميزان لصالح سورية وتكشّف الكثير من خيوط المؤامرات التي كانت تحاك ضدها، واثبات سورية قيادة وشعباً لمصداقيتها ودعم ناجم عن ثقه بالدور والمكانة من الصديق الحليف الدولي قبل الإقليمي، وتحت تأثير عوامل أخرى ارتبطت بمجمل المتغيرات الدولية والإقليمية التي تعج بها الساحة الدولية، فقد عادت بعض الدول العربية إلى الحضن السوري قناعة بأحقيتها ومصداقيه نهجها تارة ورضوخاً إلى الواقع، حيث السوري ثابت ينجز ويتقدّم رغم أزماته وحرمانه من الكثير من مقومات الحياة والاستقرار والاستمرار.

وبعيداً عن الغرق بالتفاصيل التي جعلت العرب يعودون إلى سورية، لعل ما يسمى بالانفراج الدبلوماسي هو ما يحدث الأن سواء على الصعيدين الاقليمي من جهة أو الدولي من جهة أخرى.

فبعد تعليق عضوية سورية في الجامعة العربية عام ٢٠١١م وقيام العديد من الدول العربية بسحب مبعوثيها من دمشق ورغم محاولة الدولة الجزائرية الشقيقة والحليفة الوثيقة اقناع الدول العربية بعودة سورية إلى الجامعة، وإنهاء تعليق عضويتها عقب استضافتها أول قمة بعد جائحه كوفيد ١٩، إلى أنّها لم تفلح بذلك ليبقى هذا الجهد العربي والأخوي محسوباً لها، إلا أنّ تصريحات وزير الخارجية السعودي الحالي في ١٩ شباط في منتدى ميونخ حول بدء تشكّل إجماع عربي على أنّه لا جدوى من عزل سورية، وأن الحوار مع دمشق مطلوب ، علماً كان قد سبق له وصرح بأنّ هناك تمهيد لعودة سورية إلى الجامعة الدول العربية.

ولقد انتعشت الآمال من منظور العرب عموماً والسوريين خصوصاً بعد توقيع الاتفاق الأخير بين ايران والسعودية حول تسوية خلافاتهما وتطبيع علاقاتهما، الأمر الذي لقي ترحيباً من الجانب السوري، جاء صراحة على لسان السيد الرئيس بشار الأسد أثناء زيارته للرئيس الروسي في موسكو نظراً لما يمكن أن يترتب عليه من مفرزات إيجابيه، ستعم نتائجها دول المنطقة بأسرها بما في ذلك إحباط الصورة النمطية، التي حاول الغرب خلقها وزرعها في الذهنية العربية حول أن «ايران عدو وليست صديق»، الأمر الذي تحاول اثباته مراراً وتكراراً منذ عام ٢٠٠٣م، أثناء حضور الرئيس أحمدي نجاد لمؤتمر الدوحة لتبديد الخلافات والمخاوف وصولاً الى زيارة الرئيس حسن روحاني عام ٢٠١٧م، وسعيه لحل سوء التفاهم مع دول الخليج، وصولاً إلى محاولات الرئيس الحالي ابراهيم رئيسي لرأب الصدع وحل الخلافات مع المحيط المجاور له.

ولعل اتفاق إيران والسعودية بحال تم فعلاً، فإنّ نتائجه الإيجابية ستطال الصعيد الإقليمي قاطبة بما في ذلك سورية، لما له من دور فعّال في إنهاء العزلة الاقتصادية والسياسية المفروضة عليها منذ زمن.

ومن منطلق الثقل الإقليمي للمحور الخليجي على المستوى العربي عموماً والإسلامي خصوصاً فلا يمكن اغفال الثقل الإقليمي للمحور الخليجي ودوره في حسم الحرب الحالية ضد سورية، ومعالجة اثارها السلبية والكارثية، وهنا نقف باحترام أمام الدور الإماراتي انسانياً وسياسياً، فالإمارات أحد أهم دول مجلس التعاون الخليجي من حيث الوزن السياسي والاقتصادي كما تمثّل الوجه الحضاري العالمي ما تزال تؤدّي دور إيجابياً بخصوص الحالة في سورية.

ولقد شهد العالم على مرأى العين زيارة الرئيس الأسد الأخيرة إلى الأمارات العربية المتحدة التي سبقتها سلسله زيارات لوزير الخارجية الإماراتي إلى سورية في محاولات كثيرة من جانبهم لرأب الصدع، وتحقيق المزيد من التنسيق باتجاه إيجاد مخارج للخلافات العالقة التي تعتري الصف العربي، ولا يمكن تجاهل حالة التضامن العربي التي تواكبت مع الخراب والدمار الذي تسبّب به الزلزال المدمر الأخير في سورية، حيث تبعه إسعاف بعض الدول العربية على رأسها العراق والجزائر والأمارات لسيلٍ هائلٍ من المساعدات الإنسانية مطالبين المجتمع الدولي بالوقوف إلى جانب سورية في مهنتها، فكان لذلك منعكساتها السياسية من حيث تحقيق المزيد من التقارب و الرغبة بإيجاد الحلول والتسويات بقصد عودة سورية كما كانت قبل الحرب عليها.

والجديد بالأمر زيارة وزير الخارجية السوري إلى مصر العربية بعد انقطاع دام ١٢ عاماً ضمن سلسله الانفراجات الدبلوماسية التي تشهدها الدولة السورية، والتي رأى بعض المراقبين أنّها تمهيداً إلى العودة الميمونة إلى سورية على الساحة العربية، علماً أن مصر أكّدت بأكثر من موقف تمنياتها وحرصها على عودة سورية إلى المحيط العربي.

هذا وتأتي أهميه هذه الزيارة من أهميه مصر ذاتها بالنسبة لسورية، وكذلك أهميه سورية بالنسبة لمصر، فكلاهما عمق استراتيجي للأخر وبينهما قواسم مشتركة، ظهرت بوضوح مع بداية الحرب على سورية أهمها حربهم ضد حركات الإسلام السياسي وحماية مرجعية الدولتين من الأيديولوجيات الجامدة التي تعاني من ديماغوجية فكرية، إضافة إلى احتضان قطاع واسع من الشعب المصري للمشروع القومي العربي الذي يشكّل جوهر النضال السوري ضد الممارسات والمخططات الصهيونية والأمريكية على أصاله عروبة الجيشين العربيين المصري والسوري ومكانتهما عربياً واسلامياً على الساحتين الإقليمية والدولية أيضاً .

وعلى الصعيد الدولي كانت بداية مؤشرات الانفراجات مع الزيارة التي اطلقها الرئيس الصيني عقب محادثات ثنائية أكد في خضمها على بناء عالم متعدّد الأقطاب ومعارضتهما بشدة أي دول أو تكتلات تضر بمصالح الدول الأخرى، ولعل دعمهما لسوريا في ملاحظة في مناهضتها لما يمارس ضدها عالمياً من انتهاكات لسيادتها، يأتي ضمن المضمار المعلن للرئيسين الصيني والروسي على وجود علاقات وثيقة بينهما وبين سورية التي أثبتت مصداقيه مواجهتها للمخططات الصهيونية والأمريكية.

وبالمجمل إن الواقعية والمبدئية السياسية في النهج السياسي السوري تتجلّى واضحة رغم الحاجة الملحّة لأي انفراج دبلوماسي من شأنه إخراج الدولة السورية من الحرب والحصار المفروضين عليها منذ عام منذ ١٢ سنة، إلا أنّها لم تتخلّى عن مبادئها وخطوطها الحمر، والتي قامت الحرب بسببها، كما لم تقع فريسة التسّرع للقبول بالعروض الوهمية التي تبرز بوصفها موضع شك وريبة، كما هي الحالة بالنسبة للتركي المقدم على انتخابات رئاسية، وقد يكون التقارب من سورية بمثابة ورقة سياسية تخدم أغراض الانتخابات، حيث اعتمدت سورية النظر إلى حقيقة الأمور وجوهرها، وغض الطرف تماماً عن السطحيات والظواهر، وحققت بذلك الركن الجوهري الذي تقوم عليه الواقعية، كما اعتمدت مصالحها ومبادئها معياراً للتقييم والتعامل ، فزاوجت بذلك بين الواقعية والمبدئية في نهجها السياسي، واللذان تجليا بوضوح برفضها التخلّي عن الإرث العملي والنظري الذي حاولت سورية قيادة وجيشاً وشعباً أن تحميه خلال سنوات الحرب عبر ما قدّمته سورية من تضحيات مادية وبشرية، ولأنّ ذلك يعني ببساطة نسف لهذا الإرث المذكور، ولا أدّل على ذلك من المفاوضات الجارية في موسكو مع التركي، والتي اشترط بها السوري قبل كل شيء إنهاء الوجود العسكري والانسحاب من الاراضي السورية، وكذلك الأمر بالنسبة لبقيه المبادئ والمطالب التي تقدّمت بها من قبل ليثبت لدول العالم أجمع أن حالة سورية ووضعها الحرج اقتصادياً وسياسياً لم يضطرها للاستغناء عن مبادئها التي قدّمت الكثير لأجلها، واتت أكلها حين بنى حلفاء سورية من الدول الكبرى على أساس النجاحات السورية بوصفها حليفاً لهم ليتكلم الجميع اليوم عن تشكيل عالم متعدّد الأقطاب قد لا نبالغ إذا قلنا أن الحرب السورية كانت نقطة الانطلاق فيه.

تثقيل أوراق القوة

لطرد المحتل الأمريكي من سورية

البعث الأسبوعية- علي اليوسف

تثبت الوقائع، وتحديداً بعد العمليات النوعية التي نفّذتها المقاومة الشعبية السورية، يوماً بعد يوم، أن القوات الأمريكية باتت مجردة من أسباب استمرارها في احتلال أراضي الشمال والشمال الشرقي من سورية.

هذه العمليات، وإن كانت ضيقة في ميدانها، إلا أنها كبيرة بنتائجها واستحقاقاتها، وما يؤكّد ذلك هو التطوّرات التي تشهدها المنطقة التي تجعل من هذا العمل المقاوم علامة فارقة في هذا التوقيت، لأنها تأتي في قلب ما تشهده المنطقة كلها من تطوّرات ومتغيّرات تعزّز وتضاعف أوراق القوة لدى سورية تحديداً.

في هذه التطورات بات المحتل الأمريكي في ورطة كبيرة، والدلالة على الورطة تأتي من الرسالة التي وجّهها مسؤولون أمريكيون سابقون إلى الرئيس جون بايدن يطالبون فيها بسرعة التحرّك لاحتواء ما يمكن احتواؤه على الساحة السورية، سياسياً بوقف ما سمّوه «الانجراف الإقليمي» باتجاه سورية، وعسكرياً لأن هذا الانجراف الإقليمي لا بد أن ينعكس سلباً على الوجود العسكري الأمريكي في سورية، والأخطر بالنسبة لواشنطن أن يتم انجراف دولي -هناك دول أوروبية ترسل إشارات حول رغبتها بأن تحذوا حذو الدول العربية في استئناف العلاقات مع سورية- يحرج، بل يعرّي الوجود الأمريكي غير الشرعي في سورية، وخاصةً أن هذه الرسالة الموقعة أتت من مسؤولين أميركيين ما زالوا مؤثرين، وأبرزهم مدير وكالة الاستخبارات المركزية سابقاً جون ماكلولين، والمبعوث الأميركي الخاص لسورية سابقاً جيمس جيفري، والجنرال المتقاعد في مشاة البحرية أنتوني زيني، الذين أكّدوا جميعاً أن إدارة بايدن عاجزة في سورية، متسائلين أين أمريكا وحلفاؤها. لا يمكن رؤيتهم في أي مكان؟.

أما في خلفيات هذه الرسالة، فلا شك أن هناك قراءة واقعية بأن الدولة السورية تتجه نحو نصر سياسي، وأن إدارة بايدن في مسار التدهور في سورية وعموم المنطقة، وبالتالي سينعكس على وجودها العسكري الذي بدأت المقاومة الشعبية السورية وحلفاؤها -عملية يومي ٢٣ و٢٤ آذار الماضي- بكسر كل ما رسمه المحتل الأمريكي من خطوط حمراء لجهة قصف عمق الوجود الأميركي في سورية، ودكّ قلب قواعده العسكرية بوابل من الصواريخ، في رسالة واضحة للولايات المتحدة بأنها لم تعُد تمتلك اليد الطولى في المنطقة وفق قواعد اشتباك وقواعد ردع جديدة.

إن تطوّر العمليات المقاومة سيشكل بداية نهاية الاحتلال الأمريكي في سورية لأسباب كثيرة، أهمها أنه لأول مرة يقع قتلى ومصابون بين الأمريكيين، وهو أول هجوم مباشر والأطول زمنياً والأوسع قصفاً بما يُرسل للمحتل الأميركي رسالة بأن كل قواعده غير الشرعية في مرمى نيران المقاومة وحلفائها، والأهم من هذا وذاك فشل النظام الدفاعي المتطوّر جداً في القواعد الأميركية في التصدّي لهذه الهجمات التي تمّت بالصواريخ والمُسيّرات، وهذا سينعكس بصورة سلبية جداً على معنويات المحتل الأمريكي وقيادته في البيت الأبيض من خلال تثقيل التكلفة البشرية للمحتل بما يضعه مباشرة أمام ضغط الرأي العام الذي سيجبره على الانسحاب من سورية.

صحيح أن الدولة السورية لا تستطيع أن تدخل في مواجهة عسكرية مع أمريكا الدولة العظمى التي تحتل قواتها حقول النفط السورية، إلا أن مهمّة مواجهة قوات الاحتلال الأمريكي واستعادة السيادة الوطنية على الآبار النفطية شرق الفرات أوكلت إلى المقاومة الشعبية التي ما انفكّت تتصاعد في ظل إدارة الرئيس بايدن.

من هذا المعطى، وبغض النظر عن الصراع الإقليمي والدولي على الأراضي السورية، فإن المقاومة الحقيقية ضد الاحتلال الأمريكي تحتاج إلى بيئة خاضنة، وتعدّ الجزيرة السورية هي البيئة الشعبية الحاضنة للمقاومة، وخاصةً أنها تستند إلى تراث عريق من النضال ضد الاستعمار الفرنسي في العشرينيات من القرن الماضي، ومن هنا هي قادرة على إعادة تعبئة السكان وطنياً، وإعادة التوازن إلى حياة المجتمع السوري.

الهدف من طرح مفهوم الحالة الطبيعية للمقاومة وحاضنتها الشعبية مرتبط بشكل جدلي بحقيقة الوجود العسكري الأمريكي غير الشرعي في الشمال الشرقي السوري، إذ من منظور القانون الدولي، يعدّ الوجود العسكري الأمريكي احتلالاً موصوفاً، بصرف النظر عن أن الولايات المتحدة تشرعن هذا الوجود من خلال ادعائها أن القوات الأمريكية جاءت لأول مرة إلى سورية ضمن حملة إدارة الرئيس السابق باراك أوباما عام ٢٠١٥ لمحاربة تنظيم «داعش».

لذلك إن الوجود العسكري الأمريكي وجود لا يستند إلى أي تفويض قانوني دولي أو محلي أمريكي، وهو الأمر الذي أقرّ به المسؤول السابق في إدارة الرئيس باراك أوباما، والمستشار الحالي لبرنامج الولايات المتحدة في مجموعة الأزمات الدولية، بريان فينوكين، في حديث إلى مجلة «فورين أفيرز» مطلع هذا العام، إذ قال: «إن العملية العسكرية الأمريكية في سورية تجري من دون تفويض، وتقوم على أرضية قانونيّة ضعيفة، لكن واشنطن التي تمسك بخناق المجتمع الدولي، وتدوس على كل القوانين والأعراف الدولية، موّلت عن طريق الكونغرس عمليات قواتها العسكرية هناك، تحت بند محاربة إرهاب تنظيم داعش».

في الخطاب الإعلامي الأمريكي تتحدّث الإدارة الأمريكية عن وجود نحو ٩٠٠ جندي أمريكي في سورية معظمهم في الطرف الشرقي من البلاد، لكن في الواقع تقيم الولايات المتحدة الأمريكية في الأراضي السورية قواعد عسكرية ونقاطاً تتمركز جلّها في منطقة شرقي الفرات والبادية السورية، وتعدّ قاعدة «حقل العمر» في ريف محافظة دير الزور واحدة من أكبر وأهمّ القواعد الأمريكية هناك، وهو من أغزر الحقول النفطية السورية إنتاجاً، وتقوم القوات الأمريكية بسرقة نفطه بالكامل.

وتشرعن الولايات المتحدة الأمريكية وجودها تحت عنوان محاربة إرهاب «داعش»، لكنها في الحقيقة تضطلع بدور الاستعمار الجديد الذي يقوم على ركيزتين في المنطقة: الأولى نهب وسرقة خيرات الشعب السوري في المنطقة الشرقية، ولا سيما أن القوات الأمريكية تحتل آبار النفط والغاز، وتقوم بالسطو على كامل إنتاجها وسرقة إيراداتها عن طريق العراق، وتقطع طريق بغداد - دمشق بهدف إضعاف محور المقاومة ومنع أي وحدة تكاملية بين البلدين، وهو ما يخدم الأهداف الاستراتيجية للمخطط الأمريكي في المنطقة والركيزة الثانية، خدمة مصالح وأمن كيان الاحتلال الصهيوني بالتلازم مع الأمن القومي الأمريكي.

من هنا تنبع أهمية تطوير المقاومة الشعبية من كونها السبيل إلى طرد الاحتلال الأمريكي، وعودة النفط والغاز والقمح للشعب السوري، واستخدامه في سبيل إعادة بناء الاقتصاد السوري وبدء إعادة الإعمار، لأنه الطريق الوحيد للتحرّر من الاستعمار الأمريكي الجديد الذي لا يريد حلاً للأزمة السورية، بل أن تظل سورية ساحة استنزاف مالي وسياسي وعسكري للقوى الإقليمية والدولية.



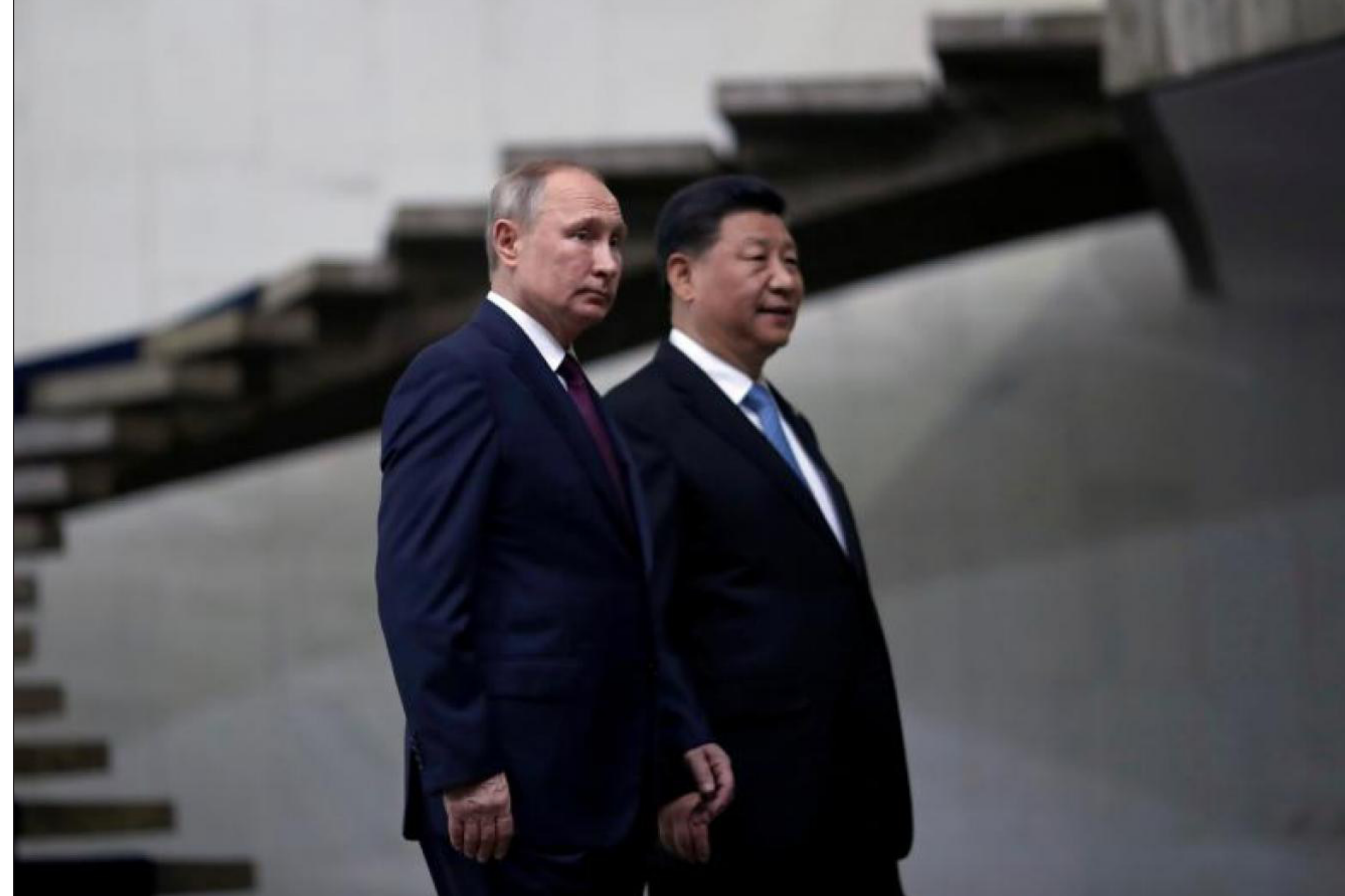
التحالف الصيني الروسي..

تسونامي يجتاح «العملة الخضراء»

البعث الأسبوعية-
سمر سامي السمارة

أثارت الزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى روسيا، والمحادثات بين قادة البلدين، بالإضافة إلى الاتفاقيات الموقعة والتقارب المتنامي الذي تشهده العلاقة مدفوعاً بشراكة لا محدودة، اهتماماً كبيراً لدى وسائل الإعلام في الشرق الأوسط، حيث سارع المراقبون بتحليل مجريات الحدث ونتائجه، فضلاً عن تأثيره على المنطقة والعالم، ومساهمته في تطوير العلاقات بين القوتين العظميين.

في هذا الصدد، سلط المعلقون الضوء على البعد التاريخي للعلاقات التي تربط موسكو وبكين، وتعود إلى سنوات عديدة مضت، عندما وقف البلدان معاً في مواجهة الغرب. ويتذكر أحد المحللين كيف استغلت واشنطن، في أوائل سبعينيات القرن الماضي «الثغرات» الموجودة في «الجدار الصيني» لإضعاف الاتحاد السوفييتي ومواقفه في السياسة الخارجية بحسب زعمها. ومع ذلك، يبدو أن القوتين العظميين تعلمتا من هذه التجربة.



مع أزمة أوكرانيا، دفعت واشنطن الروابط الاقتصادية والسياسية المعقدة بين أوروبا وروسيا إلى حافة الانهيار، ومع ذلك لم تنجح واشنطن بالرغم من مساعيها والجهود التي تبذلها في عرقلة العلاقات بين موسكو وبكين.

ويرى خبراء أن الرئيس الصيني الذي زار روسيا مؤخراً، يدرك أن هدف الغرب من التصعيد الحاد مع روسيا، لا ينفصل عن الصراع بين الولايات المتحدة والصين، ما يعني أن حرب أوكرانيا هي بداية لمزيد من الصراعات العالمية في المستقبل.

من الواضح، أن بكين تتفهم خصوصيات الخطة الإستراتيجية لواشنطن وحقيقة أنها تنظر إلى الصين كخصم محتمل بسبب «القوة الصينية الكامنة» . لذلك، تحتاج بكين لنظام دعم دولي يمكنها الاعتماد عليه في توفير الأدوات والموارد المحتملة في حالة نشوب صراع محتمل.

ووفقاً لإستراتيجية الولايات المتحدة المتمثلة بإشعال جميع الجبهات، فقد حشدت للمواجهة مع الصين وروسيا، ولم تستجب لتحذيرات بعض خبرائها، لذا لم يكن أمام الصين وروسيا خيار سوى تعميق شراكتهما الإستراتيجية.

وترى وسائل الإعلام الرئيسية أن الصين بحاجة إلى روسيا، مثلما تحتاج روسيا إلى الصين، خاصةً أن العديد من الدول تسعى إلى التخلص من الهيمنة القديمة للدولار الذي تستخدمه الولايات المتحدة للإكراه الاقتصادي للحكومات التي تعارض سياساتها، والذي يعتبر الأداة الأساسية للتأثير الأمريكي على العالم، وعلى الرغم من أن ذلك لن يحدث بين عشية وضحاها، إلا أن العملية في طور التنفيذ بالفعل.

لذا قام الجانبان الروسي والصيني بدمج علاقاتهما على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف من خلال الشراكات الإقليمية والدولية، لا سيما مع دول «البريكس»، ومنظمة «شنغهاي» للتعاون، وغيرهما. وعلى الرغم من العقوبات الاقتصادية المفروضة على موسكو، فقد تم التوصل في السنوات الأخيرة، إلى العديد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية التي تزيد قيمتها عن ١٠٠ مليار دولار، حيث تعمل هذه الاتفاقيات كقناة للاقتصاد الروسي.

كما ينظر المعلقون العرب إلى القمة الأخيرة في موسكو من منظورٍ نمو العلاقات الصينية العربية المتنوعة، فقد بات واضحاً، أن مركز الاقتصاد العالمي يتحول إلى الشرق نحو آسيا، و تتجه أسواق الطاقة في دول الخليج العربي من الغرب إلى الشرق، ويتم توجيه التدفقات الرئيسية من النفط والغاز إلى الصين والدول الآسيوية، وليس إلى أمريكا وأوروبا.

اليوم، أصبح ارتباط اقتصادات الدول العربية بالصين أكثر من أي وقت مضى، فقد تحولت الصين منذ عام ٢٠٢٠ إلى أكبر شريك تجاري لها، حيث حلت محل الاتحاد الأوروبي في هذا المجال.

ومن الجدير بالذكر، أن هذه الدول ترى في تطوير علاقاتها مع بكين عاملاً مهماً في تخفيف الضغط الأمريكي الغربي عليها. وللإشارة، فقد وجدت رعاية بكين لتوقيع الاتفاقية الأخيرة بين الرياض وطهران بشأنٍ استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما صدىً ملحوظاً.

لذا يمكن التأكيد على أن مثل هذه الوساطة بين المملكة العربية السعودية وإيران، بالإضافة إلى الدور المهم والمساعي التي تقوم بها روسيا للعمل على تقريب وجهات النظر بين تركيا وسورية، وذلك من خلال إنهاء الاحتلال التركي للأراضي السورية ومكافحة الإرهاب، يبرز بوادر مشروع صيني روسي يهدف إلى إرساء أسس جديدة للعلاقات الدولية في الشرق الأوسط، تختلف في الشكل والمضمون عما حاولت الولايات المتحدة القيام به، حيث تهدف الجهود الصينية الروسية إلى دفع المنطقة نحو التكامل والتسوية السلمية للخلافات.

يمكن للمرء أن يتأكد أن العالم بأسره يحتاج إلى علاقات ناضجة ومستقرة وقوية بين البلدين القويين، حيث يبحث البلدان وبصورة شمولية إلى مشاكل التي تواجه الكواكب من التجارة إلى العلاقات الاقتصادية، ويظهران تقييماً متطابقاً بشكل عام للمشاكل السياسية المتفاقمة في العالم والتي تتسبب بها واشنطن.

على المستوى الاقتصادي والمالي، من الواضح أن كلا البلدين يتحديان الدولار بشكل علني ومباشر، بهدف التحرر من هيمنة الولايات المتحدة على احتياطي العملات العالمية وفي التجارة، وخاصة في أسواق الطاقة. وبحسب محمد سيف الدين، المتخصص في شؤون الأمن القومي الروسي والعلاقات الروسية الأطلسية، سيؤدي نجاح هذه المهمة إلى نقطة تحول في ديناميكيات العلاقات الاقتصادية الدولية. وفي هذه الحالة، سوف يتسبب ذلك في حدوث «تسونامي» للعملة «الخضراء»، وسيكون بمثابة ضربة لها في ضوء حقيقة أن روسيا قررت بيع موارد الطاقة بالروبل، واستخدام العملات المحلية بنشاط في التجارة مع مختلف الدول الآسيوية.

في الفضاء الإعلامي للمنطقة، غالباً ما تُسمع فرضية الحاجة الموضوعية في العالم لإعادة تنسيق الروابط والسلاسل الجغرافية الاقتصادية، حيث يعتبر المعلقون أن زيارة شي جين بينغ وعلاقاته المتميزة مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين تتويجاً للعلاقات الروسية الصينية. إنهم قادرون على إعطاء ميزات جديدة للنظام العالمي، الذي يتم تشكيله على عكس رغبة الغرب الذي تقوده الولايات المتحدة، في الحفاظ على النظام السابق.

يقول المختصون إن مثل هذا المنعطف لا يناسب الغرب بالتأكيد، والذي لن يتخلى عن محاولاته لوضع العصي في عجلات اتحاد القوتين بطرق مختلفة، ولكن في ظل موجات العلاقات الدولية، فإن السفينة الروسية الصينية لن تسلك المسار الذي تريده «الرياح الغربية».

«الساحل الأفريقي» يكثف جهوده

للخروج من المستنقع الأخطر في العالم

«البعث الأسبوعية» - بشار محي الدين المحمد:

تعاني دول الساحل الأفريقي من هجمات إرهابية منذ عدة سنوات تأخذ منحىً تصاعدياً لكنه الآن تأجج بشكل كبير، بالتزامن مع قيام بوركينا فاسو ومالي بطرد القوات الفرنسية من أراضيهما بشكل كامل، ورغبة معظم الدول الأفريقية بطرد فرنسا وكل القوى الاستعمارية الغربية عن بلادها بعد طول معاناة، ففي نهاية الأسبوع الفائت قُتل ٤٤ شخصاً إثر هجومين إرهابيين وقعاً شمال بوركينا فاسو، بعد أن نفذت جماعات إرهابية الهجومين في قريتي كوراكو وتوندوبي بمنطقة الساحل، وبدوره قام الجيش بملاحقة تلك المجموعات والقضاء عليها، أما في نيجيريا، فقد قُتل ٣٧ شخصاً في هجوم شنّه مسلحون على مدرسة في ولاية بينو، تضم نازحين من شمال ووسط البلاد، في وقت أقدم مسلحون على اختطاف ٨٠ شخصاً، بينهم نساء وأطفال في ولاية زامفارا شمال غرب البلاد، وغالباً ما يحتفظ الخاطفون بضحاياهم لأشهر إذا لم يتم دفع فدية، كما يطالبون القرويين أيضا بدفع أتاوات للسماح لهم بالزراعة وحصاد محاصيلهم.

إن هذه الدول تحديداً تمتلك مجموعة ضخمة من الثروات الباطنية والمعادن النفيسة وأهمها الذهب واليورانيوم والنفط، ما جعلها مكمناً لأطماع فرنسا وغيرها من الدول الغربية التي استغلت التنوع القبلي والعشائري في مجتمعات تلك المنطقة، فساهمت في إضعاف سلطات دولها وجيوشها وقواها الأمنية بحيث يتم خلق دول عاجزة عن الاضطلاع بمهامها في إرساء حالة الأمن والحفاظ على حياة وممتلكات مواطنيها، كما تم استغلال انتشار الأمية بنسبة تصل إلى ٨٠٪، والطبيعة الديمغرافية المتمثلة في قلّة أعداد السكان بالمقارنة مع مساحات شاسعة من الأراضي، والتغيرات المناخية التي تجبر القبائل على الانتقال إلى أراض جديدة، وما يرافق ذلك من صراعاتٍ فيما بينها على الأراضي الغنية الموارد الزراعية والحيوانية، فكل ذلك شكل بيئة خصبة للصراعات في ظل غياب السلطة وتمركزها في المدن دون بقية المناطق والأطراف ما شكل حالات تصل حد الانقسام والانفصال التام، وقد عززت تلك العوامل البيئة الخصبة لتشكيل حاضنة للإرهاب الذي فاق انتشاره وتمدده كل تصور، حيث برزت عدّة تنظيمات محلية ودولية وعلى رأسها «داعش - القاعدة» الإرهابيين، نشبت فيما بينها مجموعة من الصراعات والتناحرات رغم وحدة الإيديولوجيا، كما حدثت حالات من الانشقاق والانضمام وولادة تنظيمات تحت مسميات جديدة، واختفاء أخرى زادت من تعقيدٍ وتشابك خارطة تلك التنظيمات، أما على صعيد الظروف الدولية لتعزيز تلك الحاضنة فقد كان آخرها فشل «داعش» الإرهابي في سورية والعراق نظراً لقوة الجيوش الوطنية وتلاحمها مع الشعب ضدّ التنظيم وخسارته لمصادر تمويله في منطقة الشرق الأوسط وبحثه عن مورد جديد، حيث كانت أفريقيا الخزان الأكبر له عالمياً عبر ثرواتها مواردها، إضافةً إلى الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، والحرب الأوكرانية التي أوقفت الجهود الدولية في متابعة ومكافحة الإرهاب، وما رافقها من تسرّب ضخم للسلاح الغربي الذي يفترض أنه كان يرسل وبكميات جنونية إلى النظام الأوكراني، واستغلال التنظيمات للإنترنت وتعاونها في نقل خبرات الإرهاب وضم عناصر إلى صفوفها على مستوى العالم.



لقد كانت عقلية الاستعمار والهيمنة على الموارد الطبيعية، إضافةً إلى جني الأرباح الخيالية من تجارة المخدرات والاتجار بالبشر وتهريب البضائع والمواد الخام، تشكل قاسماً مشتركاً بين تلك التنظيمات، وهذا يعود لاختراق تلك التنظيمات من الاستخبارات الغربية كما شهدنا على مرّ التاريخ، إذ تجني تلك التنظيمات مليارات الدولارات يذهب أكثر من ثلثاها إلى الدول الغربية الاستعمارية وتجارها ومهربيها، وفي الوقت نفسه تحقق تلك الدول الانطباع أمام المجتمع الدولي بأن هذه دول الساحل الأفريقي عاجزة عن إدارة نفسها، وبحاجة لتواجد القواعد العسكرية الغربية، والتي أثبتت أنها لم تقم بأي دور إيجابي أمني أو عسكري، سوى إدارة الصراع لصالحها وزيادة الإرهاب وتمدده من منطقة إلى أخرى، مع عبثها بالاستقرار السياسي لأبعد الحدود منعاً لوصول أي قيادات قد تسهم في عقد المصالحات الداخلية بين القبائل، أو تحقيق أي نوع من التنمية.

وعلى الرغم من قساوة المشهد فإن دول الساحل الأفريقي الآن أدركت أن الحل لا يكون إلا عبر عملها الجاد على تقوية وتعاون جيوشها الوطنية لضبط حدودها وملاحقة وضرب تلك التنظيمات الإرهابية، بالتعاون مع بعض القوى الإقليمية والدول الصديقة، إضافةً إلى التعاون الاستخباري وتبادل المعلومات سواءً على مستوى المنطقة أو العالم، مع قطع الصلة بشكل كامل مع القوى الغربية والتخلص من قواعدها العسكرية، وبالفعل وصلت بلدان المنطقة مؤخراً إلى مرحلة الجيوش القادرة على تنفيذ العمليات وضرب مئات الإرهابيين من خلال قطع أشواط ضمن استراتيجية «الدفاع الذاتي» وتشكيل مجموعات للدفاع الذاتي تعمل بالتعاون مع الجيوش الوطنية، فيما يشبه ما انتهجته الجزائر في تسعينيات القرن الماضي للقضاء على الإرهاب، وعلى الرغم من أن تلك الجيوش ليست كافية للقضاء على الإرهاب لكنها في الوقت نفسه أثبتت نجاعتها كحل، فبالمقارنة بين دول تلك المنطقة نجد أن النيجر بقيتٍ تحتفظ بأكبر قاعدة للقوات الفرنسية على أراضيها ومع ذلك تشهد الحجم الأكبر لتنامي الإرهاب واستفحال تنظيماته، كما شهدت المنطقة مجموعة من المبادرات لإسكات البنادق ورأب صدع الخلافات الداخلية والقبلية وقد حققت نجاحاً لافتاً وبشهادة أممية.

ومع كل ما تم ذكره فإن التنظيمات الإرهابية في الساحل الأفريقي وعلى الرغم من التحولات في المشهد الدولي والداخلي التي ستضعف وجودها، فإن كلمة سر بقاءها ووجودها هي «الفقر»، فهي الآن تستغل ثراها الفاحش لتجنيد السكان المجبرين على الانضمام إليها في ظل فقدان التنمية الاقتصادية في بلاد المنطقة، وبالتالي الحل الناجع في المرحلة الحالية والمكمل للحل الأمني والعسكري، هو تعزيز مشروعات التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر وتوزيع الثروات بصورة عادلة، وحسن استثمارها بخبرات محلية وبالتعاون مع الدول الصديقة، وانتهاج سياسة دقيقة لمكافحة الفساد الذي بدأ ينتقل كداءٍ حتى للمستثمرين الذين يدخلون المنطقة.

عمليات نصب واحتيال تدخل المنازل من بوابة التسويق الالكتروني

و"حماية المستهلك" تضبط حالات وتعول على ثقافة الشكوى

البعث الأسبوعية – علي حسون

لا يمكن لأحد أن ينكر التأثير الكبير للتسويق الإلكتروني،بعدما استطاع أن يفرض نفسه وبقوة على كافة أنواع التسويق في ظل التطور التكنولوجي والمعرفي لاسيما انتشار الكبير والسريع للسوشل ميديا كونه الأقل كلفة وجهداً، وخاصة مع تعدد مواقع التواصل الاجتماعي التي أصبحت واقعة ومن الصعب السيطرة والتحكم بها.



قفزات نوعية ولكن

وكي لا نظلم التطور والفوائد والخدمات المعرفية وغيرها التي تقدمها مواقع التواصل للعالم، إذ يرى مختصون أن صفحات التواصل شكلت قفزات نوعية في مجالات الإعلام ،حيث استطاعت التفوق على أغلب الوسائل الإعلامية الأخرى من خلال قوة سلاح السرعة ونقل الصورة من الحدث مباشرة ليشاهدها ملايين المتابعين في العالم وهذا ما تعجز عنه وسائل إعلامية معروفة.

في الوقت ذات لم يخف مختصون أن هناك من استغل هذه التقنية المعرفية من خلال خلط المفاهيم واستخدم صفحات التواصل بالشكل المخالف والمنافي للحقيقة والمصداقية، مستغلين خصائص وميزات "الفيس البوك" بقدرة المسوق بإخفاء المصدر ،مما أدى إلى حرف صفحات التواصل الاجتماعي من مهمتها الإنسانية والمعرفية والترفيهية إلى أن منصة للجرائم الإلكترونية من قذف واتهامات باطلة ونصب واحتيال لمتسللين على الشبكات الإلكترونية، حيث تعد جرائم الاحتيال والنصب من أخطر الجرائم وأكثرها وأوسعها انتشاراً بوسائل وطرق وأشكال متنوعة بعقول احترافية من أجل الإيقاع بالضحايا والاستيلاء على أموال الآخرين.

أسهل الأدوات

ويؤكد خبراء بالتسويق أن أسهل طريق لهؤلاء يكون عبر «الفيس بوك» و«التويتر» كونهما أسهل الأدوات للتلاعب والغش والاحتيال؛ ما أدى إلى وقوع الكثير من مستخدمي هذه المواقع فريسة للمحتالين.

ولم ينكر الخبراء وجود صفحات تعمل بمهنية عالية ومصداقية أي بما معناه "تحترم حالها" وذلك من خلال القنوات القانونية والتجارية وفق تراخيص معتمدة من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، معتبرين أن هذا النوع من التسويق الإلكتروني يقدم الفائدة والمعلومة والسرعة بشرط الترويج للمنتج بالشكل الحقيقي من دون تحريف أو مبالغة أو تزييف.

تحذير وضحايا

وحذر خبراء من مواقع إلكترونية وصفحات تواصل تعتمد النصب بذكاء حاد وخلق حيل وطرق تتناسب مع التطورات والاحتياطات المبذولة، من أجل تمرير أعمالهم الاحتيالية تحت غطاء التسويق والعرض لمنتجاتهم

«البعث الأسبوعية « تابعت أكثر من مرة واستطلعت بعض هذه الحالات من النصب والاحتيال، حيث كشفت إحدى السيدات عن محاولة إحدى صفحات ترويج لألبسة عبر الفيس بوك ؟،إذ تطلب تلك الصفحات وضع نقطة أو تعليق كي يصل السعر على الحساب الخاص لها ومن ثم الطلب منها التواصل على رقم معين، ومن بعد التواصل وتحديد مكان لاستلام المطلوب من الألبسة المتفق عليها على الفيس لتكتشف السيدة أن ما شاهدته على الواقع مختلف تماماً عن المنشور والمسوق له ،مشيرة إلى وجود عيوب بقطعة الألبسة المراد شرائها لم تكن موجودة على المنشور،مضيفة أنه عند محاولة التواصل مع الرقم إلا انه كان خارج الخدمة والصفحة ملغية .

ولم يك السيد "ر" أفضل حالياً، حيث قام بشراء سيارة من خلال صفحات الفيس بوك، وقام بكتابة عقد بعد أن دفع «رعبوناً» ليفاجأ أن السيارة لها مالك آخر؛ مما جعله يقوم بتقديم معروض بالنيابة العامة على البائع الذي توارى عن الأنظار وألغى رقم جواله. ويوضح أحد أصحاب المكاتب العقارية أنه سمع عن حالات نصب يقوم بها بعض المروجين عبر الفيس بوك لبيع منازل ليست لهم وأصحابها خارج البلد، حيث يتم عرضها بأسعار مغرية جداً؛ مما يدفع الزبائن للتسابق على شراء ودفع مقدمة من ثمن المنزل، ثم يكتشفون أنهم وقعوا ضحايا عملية نصب واحتيال.

رقم منزل

وتقول إحدى السيدات إنها تواصلت مع رقم مكتوب تحت منشور لمحل بيع أثاث منزلي، ليتبين أن الرقم لأحد المنازل، وعند التواصل على رقم الجوال كان خارج التغطية، ليوضح أحد المتابعين لهذه الصفحات أن بعد أي عملية نصب أو احتيال يقوم هؤلاء بإلغاء أرقامهم وبيع أرقام هواتفهم الأرضية.

شروط وعقوبة

مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك الدكتور حسام نصرالله أكد موضوع التسويق يخضع لقانون ناظم في الوزارة وفق مواد و لائحة تنفيذية للضوابط والنواظم الخاصة بحماية المستهلك الإلكتروني تضمن الحقوق للجميع،مشيراً إلى ضرورة توفر شروط تحدد كيفية التسويق في مواد معينة توضح كيفية منح التراخيص.

وشدد نصر الله على أهمية تقديم شكوى من المواطن الذي يتعرض لحالة نصب واحتيال، على أن تكون موثقة مع صور للصفحة والعرض والمنتج، وفوراً تتم متابعة الموضوع أصولاً وإحالته إلى القضاء، علماً أن الوزارة تلقت شكاوى نصب واحتيال إلكتروني عبر المواقع وصفحات التواصل، وتمت معالجة القضايا وإعادة الحقوق لأصحابها وذلك من خلال مقاضاة من يتم ضبطهم وتحويل الباقي إلى وزارة الداخلية لملاحقتهم عبر الجريمة الالكترونية وذلك من أجل المرتكبين.

وبدوره القاضي غسان البكار يعتبر أن من الصعوبة مراقبة صفحات الفيس بوك كونها بأعداد كبيرة ومجهولة المصدر في أغلبها، موضحاً أن عقوبة الجريمة الإلكترونية في القانون مضاعفة عن مثيلتها في الواقع.

وعول البكار على ثقافة الوعي لدى المواطنين، مع ضرورة الشكوى للحد من هذه الجرائم كونها بازدياد كبير مع هذا التطور الإلكتروني.

احتيال تربوي

ولم تقتصر حالات النصب والاحتيال على تسويق منتجات المكياج والألبسة والمنازل وغيرها، بل وصلت إلى القطاع التعليمي والتربوي وذلك من خلال نشر ملخصات وتوقعات امتحانية عن المقررات الدراسية؛ مما أربك الطلبة وخاصة قيام بعض الصفحات بنشر أسئلة قبل موعد الامتحان، حيث تؤكد هذه الصفحات أنها ستنشر أسئلة الامتحان، حيث أصبح الطالب يقلب قبل كل مادة عبر صفحات التواصل عن الأسئلة؛ مما يشتت ذهنه ويضيع أفكاره، لتشير الخبيرة التربوية راغدة محمود إلى أهمية مواقع التواصل الاجتماعي في عرض الكثير من المعلومات التي قد تكون رديفاً إيجابياً وفائدة حقيقة للطالب، على ألا يصل الأمر إلى حالة من الإدمان التي تؤدي إلى القلق ونشر التوقعات وشائعات عن الأسئلة مما يشتت الذهن، لافتة إلى دور الأهل في التوعية وإبعاد أبنائهم عن الفيس بوك في فترة التحضير للامتحانات، والاعتماد على المنهاج كمرجع أساسي ولاسيما أن وزارة التربية أكدت أن الأسئلة ستأتي من المقرر حصراً.

وزارة التربية من خلال مديريتها المختصة أحالت أكثر من مدرس قام بنشر ملخصات عن المقررات إلى الرقابة كونه يخالف التعليمات الوزارية، لاسيما أن الغرض الأساسي من المناهج المطورة كشف مهارات الطالب من خلال التفكير والتحليل لا الحفظ والتلقين.

امتهان التسول

التسويق الالكتروني لم يكتف بمنحى واحد أو اثنين بل بدأت بعض صفحات التواصل بامتهان التسول «الفيس بوكي» من خلال نشر صور مؤثرة وكلام يثير الشفقة ويحرك المشاعر الإنسانية لا أحد يعلم مصداقيتها من زيفها.

ويعتبر متابعون أن هناك من اتخذها مهنة مربحة لا تتطلب جهداً، ويجني منها تبرعات وافرة، ولاسيما أن الناشر يصعب معرفة اسمه الحقيقي ومكان إقامته أو مكانته الاجتماعية، لافتين إلى ضياع المحتاج الحقيقي بالمزيف والمحتال. ويؤكد خبراء على أهمية دور الأسرة بالتوعية مع مؤسسات المجتمع الأهلي من جمعيات ومؤسسات خيرية بأن يكون توجه التبرع إلى جهات رسمية معتمدة مستحقة بالفعل.

حيطة وحذر

ختام الكلام رغم أن صفحات التواصل الاجتماعي ومع أهميتها في ظل التطور المعرفي وإيصال المعلومة بالسرعة الكلية والترويج الحقيقي والمفيد، إلا أنه بالمقابل خطورتها كبيرة؛ فهي سلاح ذو حدين لابد من أخذ الحيطة والوعي.

مشروع تربية الأفاعي السامة بين الدعابة والجدية

أبواب موصدة وجهات تتبرأ من تبني الترخيص

البعث الأسبوعية -ذكاء أسعد

لاشك أن سموم الأفاعي تعتبر مادة أولية تدخل في بعض الصناعات الدوائية إلى جانب إنتاجها للأمصال المضادة للسموم "anti venom" على مبدأ و"داويها بالتي كانت هي الداء"، لكن مع انخفاض إنتاجها عالمياً ، دعا البعض للتفكير ملياً بمشروع وطني لإنتاج السموم في سورية خاصة وأن أعداد المنشآت التي تقوم بتربية الأفاعي قليلة جدا في العالم، ولم تسجل في سورية أية منشأة ،لذلك يتم استيرادها بمبالغ وتكاليف كبيرة، فقام السيد وسيم حلوم بطرح فكرة تربية الأفاعي السامة ، بغية استخراج سمومها لاستخدامها في صناعة الأدوية والأمصال ولتخفيف العبء على خزينة الدولة التي تضطر لاستيرادها بآلاف الدولارات، مؤكداً أن الأحداث التي ألمت بسورية ، وما نتج عنها من ظروف قاسية وترد بالوضع المعيشي، جعلته يفكر مليا بتحسين أوضاعه، فتم طرح الفكرة التي اعتبرها البعض مجرد دعابة تدعو للضحك ، نظراً لخطورة تربية الأفاعي والتعامل معها ، في الوقت الذي نفى حلوم خطورتها معتبراً أن النظرة المعتادة للأفاعي هي نظرة خاطئة ، فهي كسائر الكائنات الأخرى تدافع عن نفسها حين شعورها بالخطر ، وتلتزم الهدوء والسلام عندما تكون بمأمن من ذلك الخطر.

رحلة شاقة

يقول حلوم إن الرحلة الشاقة بدأت بتأمين الرخص في عام ٢٠١٥ بحثاً عن العمل بشكل قانوني ، فمن مديرية الزراعة إلى مديرية الصحة فالثروة الحيوانية ، لكن الأمر باء بالفشل نظراً لغرابة المشروع في بلادنا ، فلم تتبن أية جهة هذا المشروع لترخيصه ،وتوقف العمل مجدداً حتى عام ٢٠١٨ عندما ،يوضح حلوم أنه وجد ضالته في وزارة الزراعة إذ تبنت حصوله على الرخصة ضمن شروط ، باعتماد ترخيص تحت مسمى "تربية وتدريب الحيوانات" ليتم الحصول على هذا الترخيص بموجب قرار ٢٢٠ من مديرية زراعة اللاذقية في تاريخ ١٠ أيار ٢٠١٨ .

رخصة الانتاج

ولم يخف حلوم صعوبة تأمين رخصة إنتاج السموم ، فكانت العائق الأكبر ،إذ اشترطت وزارة البيئة وجود منشأة خاصة مهيأة ومتوفر بها كافة التجهيزات ، لكن هذا الأمر غير متاح حيث يحتاج لتكاليف كبيرة سيما مع ضرورة وجود جهاز التجفيد والذي يتم استيراده بمبالغ هائلة ، أضف إلى ذلك الشروط الأخرى المتعلقة بوسائل الأمان و وجود طبيب بيطري مشرف على المشروع بموجب عقد.

ويضيف حلوم أنه على اعتبار أن مركز البحوث هو المعني الوحيد في سورية بإنتاج الأمصال ، تم التواصل مع رئيس قسم إنتاج الأمصال في حينها ليبدي استعداده لاستقبال المنتج بشريطة تحقيق الشروط الآنفة الذكر، لكن الأمر فشل بسبب عدم توفر الدعم من أي طرف أو جهة ، ولأن حلوم يتطلع لتوسيع المنشأة عن طريق القيام بتجميد السم وتحويله من سائل إلى بودرة بواسطة أجهزة تجفيد (ويقصد بالتجفيد التجفيف بالتبريد) .

قرع الأبواب

وبما أن طاقة المنشأة الإنتاجية وحجمها مرتبط بشكل مباشر بالدعم المادي والتقني ، وبسبب ارتفاع الأسعار . بين حلوم أنه بدأ بقرع أبواب جديدة عن طريق مراجعة مصرف اللاذقية الزراعي للحصول على قرض استنادا لرخصة التربية الممنوحة لكن المصرف اعتذر لعدم إدراج مثل هذه التراخيص في جداول قروض المصرف حسب ما أكده مدير المصرف آنذاك .

تكاثرها كهواية

أما تأمين الأفاعي يكون عادة إما عن طريق صيدها أو عن طريق شرائها ، بعدئذ يتم الاعتماد على الأفاعي المتوفرة في موضوع التكاثر وذلك بعد تأمين بيئة مناسبة لها تتوافق مع بيئتها الحقيقية وفق حلوم الذي لفت إلى تأمين الشروط اللازمة للتكاثر ، وبهذا يتم تأمين عدد الأفاعي المطلوب دون إحداث خلل في التوازن البيئي نتيجة صيدها، لكن بسبب عدم الاهتمام بالمشروع يؤكد حلوم أنه يعمل حالياً بتربية الأفاعي على أرض الواقع وتكاثرها "كهواية" ضمن بيئة آمنة منعا لأي ضرر وذلك من خلال وضع الأفاعي بأحواض زجاجية في غرفة بعيدة وآمنة.

أخيرا ولنبتعد عن السلبيات يأمل حلوم دعم المشروع من قبل وزارة الزراعة أو البيئة أو معامل الأدوية التي تقوم باستيراد المادة السمية المرهقة لخزينة الدولة ،فهذا سيعود بالنفع الكبير على كافة القطاعات سواء أكانت حكومية أم خاصة ، ويتم تحقيق نجاحاً هائلاً لترياقنا الوطني والبحوث الدوائية والوضع الاقتصادي عامة.



قطاع الغزل والنسيج .. شركات خارج الخارطة الإنتاجية.. ونقص شديد في اليد العاملة والمادة الأولية والقطع التبديلية

٢٥ شركة متخصصة بالصناعات النسيجية و١٣ شركة منها متوقفة عن العمل



دمشق – بشير فرزان

تواجه شركات الغزل والنسيج العديد من التحديات والمشكلات المزمنة والتي أثرت بشكل كبير في مسيرة هذا القطاع الذي تعرض لانتكاسات إنتاجية متتالية حيث ساهمت الأوضاع الاقتصادية في رفع تكاليف الإنتاج إضافة إلى العقوبات التي فرضها الحصار الجائر بما انعكس على الإنتاجية.

وطبعاً هذا القطاع المتهالك يعمل اليوم بمجموع عمال حوالي ١٩٨٥٦عامل في القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المشترك والوحدات الإرشادية ويتناقص عدد العمال بسبب عدم تعيين عمال في القطاع العام وإغلاق بعض المعامل نتيجة الظروف الحاصلة في سورية ونقص في اليد العاملة نتيجة الاستقالات وهذا باستثناء العاملين في اثنا عشر وحدة إنتاجية تم إنشاؤها للعمل لصالح شركة وسيم للألبسة الجاهزة في محافظات دمشق – حمص – طرطوس – حماة – اللاذقية

عبد المجيد عزوز رئيس الاتحاد المهني لعمال الغزل والنسيج وصف في لقاء "البعث الأسبوعي" واقع هذا القطاع والتحديات الذي تواجه حيث أكد أنه بجهود مشتركة مع مكاتب نقابات الغزل والنسيج وبالتعاون مع وزارة الصناعة والمؤسسات النسيجية والأقطان تم عقد عدة اجتماعات مفتوحة متوالية مع إدارة المؤسسة النسيجية ولقاءات مع إدارات شركات الغزل للعمل على تأمين مادة القطن وفق توصيات اللجنة الاقتصادية وموافقة السيد رئيس مجلس الوزراء وإيجاد الطريقة المناسبة التي يمكن من خلالها تأمين المادة الأولية وتحسين الجودة وتفعيل مكاتب الجودة للحفاظ على سوية المنتج (الغزل – النسيج) قدر الإمكان والاستفادة من العوادم بالشكل الأمثل بمبادرة في خيوط اللاذقية كما كان هناك جولات فنية وإنتاجية على بعض الشركات المتعثرة (وسيم – الوليد) وتم وضع الحلول على السكة الصحيحة وإعطاء فرصة لتحسين وضع هذه الشركات فنياً وإنتاجياً وستستمر هذه الجولات لكافة الشركات المتعثرة

ولفت عزوز إلى تدشينخط إنتاج جديد في شركة زنوبيا وشمرا للمستلزمات الصحية(غطاء راس – كفوف) وتشميل شركات وسيم – الشرق – زنوبيا وشمرا باللباس العمالي والعمل مع وزارة الصناعة و إدارة المؤسسة النسيجية لإعادةتفعيل الوحدات الإنتاجية واستخدام الطاقات المتاحة لتشغيل شركة وسيم وافتتاح وحدة انتاجية هي الثانية عشر لدعم الطاقات الإنتاجية في الشركة وتأمين فرص عمل لذوي الشهداء وجرحى الجيش لعربي السوري ومتابعة تصريف المخازين الموجودة في بعض شركات النسيج والغزل وشركة الشرق للألبسة الداخلية وتدشين آلتين أيرون سيرف في شركة حماة للغزل والنسيج بعد تأهيلها بخبرات وطنية وتوفير عشرات الملايين من الليرات السورية والبحث في إمكانية إنتاج أصناف جديدة في شركتي الألبسة الداخلية والجوارب والنايلون (بيجاما قطنية / ولادي – محير/ بشاكير) وإمكانية الاستفادة من الطاقات المتاحة لدى الشركات عن طريق المصانعة (التشغيل للغير) في شركات خيوط اللاذقية – الساحل للغزل – حماة للغزل – جبلة القديم

والعمل على تطبيق القانون رقم / ٢ / فيما يخص توزيع نسبة (١٠ ٪)من الإرباح على العمال من خلال ممثلي العمال في اللجان الإدارية والمجالس الانتاجيةوتشميل عمال العقود السنوية لمؤسسة الأقطان باللباس العمالي وعددهم / ٤٨٠ / عامل نتيجه المطالبة من قبل التنظيم النقابي وتم عقد عدة ندوات في سبيل رفع السوية الثقافية للصحة والسلامة المهنية وقانون التأمينات الاجتماعية لدى عمال الشركات وتأمين رواتب الشركات المتوقفة للعام ٢٠٢٢

وبيّن عزوز أنه يتبع لمجال عمل الاتحاد المهني لنقابات عمال الغزل والنسيج المؤسسة العامة للصناعات النسيجية وشركاتها التابعة والمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان والمحالج التابعة لها فالنسبة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية هناك٢٥ شركة متخصصة بالصناعات النسيجية منها(٩) شركات غزل تنتج الغزول القطنية ١٠٠٪ من مختلف النمر وحتى النمرة ٥٠ إنكليزي إضافة إلى وجود شركة واحدة متخصصة تنتج الغزول الممزوجة قطن وبوليستر و (٨) شركات نسيج متخصصة بإنتاج الأقمشة القطنية الخامية والمقصورة والمصبوغة والمطبوعة بالإضافة إلى الأقمشة الممزوجة والصوفية والقطن والشاش الطبي و(٨) شركات مختلفة متخصصة بإنتاج الألبسة الجاهزة . الألبسة الداخلية ،الصوف والسجاد ، الجوارب نتيجة الإحداث التي شهدها القطر توقفت (١١) شركة عن العمل بالإضافة لمعمل سجاد حلب وأصبحت خارج العملية الإنتاجية نهائياً بالإضافة لشركتين متوقفتين قبل الأزمة لعدم الجدوى من تشغيلها وهما مصابغ حمص وحرير الدريكيش

وفيما يخص الصعوبات والعقبات التي تعترض العملية الإنتاجية في شركات التابعة للمؤسسة النسيجية ورؤية اتحادالغزل حولها أشار عزوز إلى النقص الشديد بالمادة الأولية (اقطان - غزول) ووجود آلات قديمة ونقص في القطع التبديلية ونقص في اليد العاملة

وسوء المادة الأولية وتندني جودتهاوارتفاع في أسعار حوامل الطاقة والقطع التبديلية ووجود تشابكات مالية وعدم استقرار التيار الكهربائي ووجود عمالة بعقود خبرة غير مثبتة وهذا يؤدي إلى عدم استقرار في اليد العاملة

ولفت إلى أن اتحاد الغزل يقترح حماية الصناعة الوطنية ومكافحة التهريب ووضع رؤية تسويقية مختلفة عن التقليدية والعمل على إيجاد صيغة لحل التشابكات المالية بين شركات الغزل والنسيج ومؤسسة الأقطان والجهات الأخرى بما يؤدي إلى تحقيق مصالح الشركات وتحقيق خططها وإعفاء شركات الغزل والنسيج من الفوائد المترتبة على الديون والعمل على تأمين حاجة الشركات الإنتاجية من حوامل الطاقة بسعر مدعوم يمكن من خلاله خفض التكاليف والمنافسة في كافة الأسواق والعمل على رفد الشركات الإنتاجية بخريجي المعهد المتوسط للصناعات النسيجية وإعفاء الراغبين بالتعين في هذه الشركات من الفئة الرابعة شرط حصولهم على شهادة التعليم الأساسي والعمل على استبدال وتجديد الآلات القديمة وبشكل خاص في شركتي السجاد والعمل على تأمين كافة شروط العمل النظامية من استقرار في التيار الكهربائي الذي له الأثر في الحفاظ على الجاهزية الفنية وتخفيف في استهلاك القطع التبديلية والاهتمام بجو العمل في الصالات الإنتاجية من إضاءة وحرارة الاستفادة من الطاقات الفائضة من خلال التشغيل للغير والعمل على الحد من ارتفاع المخازين وذلك بإنتاج الأصناف المسوقة والمطلوبة في الأسواق، العمل على مكافحة الهدر بكافة اشكاله وبشكل خاص المادة الأولية والوقت و تأمين جبهات عمل للوحدات الإنتاجية التابعة لشركة وسيم بشكل دائم للاستفادة من طاقاتها الإنتاجية وتغطية رواتب وأجور العمال

وعن المؤسسة العامة لحلج وتسويق الاقطان أشار عزوز إلى أنه في موسم ٢٠٢١ / ٢٠٢٢تم استلام كمية ٦٧٢٩ طن قطن محبوب وقد تم حلجها ونتج عنها كمية ٢٤٥١ طن قطن محلوج وكمية ٤٠١٤ طن بذور القطن بيعت جميعها للقطاعين العام والخاص وبلغت مبيعات القطن حوالي ٢٤ مليار ليرة سورية ومبيعات بذور القطن بلغت ٥ مليار ليرة سورية وبلغت إرباح المؤسسة ٩٧٢ مليون ليرة سورية

أما فيما يخص الخطة الاستثمارية لعام ٢٠٢٢ فبين عزوز أن الاعتمادات النهائية للمؤسسة بلغت / ١٣٧٢٩٦٠ / ألف ليرة سورية مخصصة لمتابعة تأهيل كل من محالج تشرين والشرق وأمية بحلب إضافة إلى تأمين بعض الآلات والمعدات اللازمة لعمل ورشة الصيانة المركزية والتي تساهم في تأمين بعض القطع والمواد لباقي المحالج وقد بلغت نسبة التنفيذ ٨٢ ٪ حيث بلغت قيمة الأعمال المنفذة / ١١١٣٧١١٠٠٠ / ليرة سورية

وحدد عزوز جملة من الصعوبات منها عدم تسديد شركات الغزل والنسيج الديون المترتبة عليها و النقص الحاصل في كافة وأنواع وسائل النقل والشحن والتجهيزات الهندسية نتيجة سرقتها وتدميرها من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة والانخفاض الكبير في كمية الأقطان المحبوبة الموردة للمؤسسة من قبل الفلاحين مقارنه بتقديرات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

والنقص الكبير في الكوادر المتخصصة حيث لم يتم تنظيم مسابقة خاصة لتعين الفئة الأولى والثانية في المؤسسة منذ عام ٢٠٠٢ وتسرب عدد كبير من الكوادر لأسباب مختلفة المقترحات

جدولة الديون المترتبة والإسراع في حل التشابكات المالية الحاصلة

تأمين الآلات المختلفة للمؤسسة وتخصيص المبالغ اللازمة لها

زيادة المساحات المزروعة بالقطن وتأمين مستلزمات الإنتاج وتشجيع الفلاحين بزراعة محصول القطن إجراء مسابقة خاصة بالمؤسسة للفئة الأولى (اقتصاد – حقوق) والفئة الثانية

وعن رؤية عمل المؤسسة للسنوات القادمة لفت عزوزإلى أن المؤسسة تسعى حالياً لاستكمال تأهيل بعض المحالج بالتتابع ووفق الاعتمادات التي يتم تخصيصها وبما يتناسب مع زيادة المساحات المزروعة من الأقطان المحبوبة حيث يتم تعويض الطاقات الحلجية التي تضررت بفعل الإرهاب حيث تتابع المؤسسة تنفيذ مشروع تأهيل مجموعة الحلج الثالثة والرابعة في محلج تشرين بحلب إنشائياًمشروع تأمين مراكز تحويل كهربائية مع مستلزماتها لمحالج الشرق وتشرين وأمية والورشة و المرأب المركزي مشروع أعمال كهربائية وميكانيكية في محالج الشرق و أمية و تشرين مشروع تأمين آلات ومعدات لزوم محالج ومنشآت المؤسسة

واستعرض عزوز خطة عمل الاتحاد المهني لنقابات عمال الغزل والنسيج لتأمين مادة القطن لشركات الغزل حرصاً على عدم توقف شركات الغزل والنسيج عن العمل والإنتاج وتسعير القطن المبكر مع وضع محفزات من قبل وزارة الزراعة لحثهم على زراعة القطن والاستفادة من الأراضي الممكن زراعتها بمحصول القطن

وتفعيل دور الضابطة الجمركية فيما يخص تهريب الأقطان بدون شهادة منشأ ضمن الأراضي الواقعة تحت سيطرة الدولة

وتثبيت العمال المؤقتين والموسمين لأهمية الاستقرار الاجتماعي والنفسي مما ينعكس على زيادة الإنتاج وحل مشكلة نقل العاملين بشكل جذري وزيادة اعتمادات الطبابة لدى الشركات خصوصا في مع رفع أسعار الأدوية والكشفيات الطبيةوالإعفاء الضريبي عن رواتب ومستحقات العاملين في الدولة ورفع سقف المكافآت في وزارة الصناعة ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تيسير منح القروض وتأمين نول حديث لمعملي السويداء و حلب وطرح أراضي الشركات المدمرة للاستثمار بما ينعكس على تطوير و تحديث شركات الأخرى وتعديل قيمة الوجبة الغذائية وتشميلها لكافة عمال الشركات والاهتمام بجانب التدريب والتأهيل حماية الصناعة الوطنية والاهتمام بالتسويق وجودة المنتج لجعله منافس للمنتجات الموجودة في السوق والبحث عن إنتاج خطوط جديدة لأصناف تضاهي أذواق السوق في شركات الألبسة الجاهزة (وسيم – زنوبيا -) وتوسع في الأصناف الموجودة في الصالات التابعة لشركاتنا والاهتمام بالجانب الإعلامي للتسويق ورصد اعتمادات كافية لتحسين أدوات الصحة والسلامة المهنية وتحديثها ومنح مكافآت للعمال الملتزمين باستخدام وسائل الصحة والسلامة المهنية والاهتمام بدائرة الجودة في الشركات واختيار العناصر الكفوءة لممارسة مراقبة أعمال مراقبة الجودة بشكل علمي ومهني لتدارك العيوب في المنتج سواء الغزل أو النسيج والصباغة متابعة كافة خطط الصيانة الدورية (يومية – أسبوعية – شهرية -) في الشركات حرصاً على سلامة والجاهزية الفنية وتخفيف التكاليف من حيث الوقت والقطع التبديلية

بحثاً عن التنفيذ؟!

بشير فرزان

إذا أردنا إنصاف الفلاح وإعطائه حقه فلابد من الإقرار بأنه أحد أهم مقومات الصمود بل كان صانع الحياة خلال السنوات الماضية فعلى الرغم من الحرب الجائرة بكل مساراتها العسكرية والاقتصادية على بلدنا لايزال قطاع الزراعة صامداً بجهوده وتضحياته وحتى اليوم لم يفقد أي منتج زراعي من الأسواق لا بالعكس لدينا فائض للتصدير.

وطبعاً الموضوعية في الطرح و تشخيص الواقع تتطلب عدم إنكار أن الأزمة الحالية تركت بعض الآثار السلبية على القطاع الزراعي نتيجة الظروف الاقتصادية والتي أثقلت على كاهل المزارعين وأعاقت متابعتهم لعمليات الخدمة والسقاية للمساحات المروية واستمرار النقص في المحروقات اللازمة لعمل الآلات الزراعية ومتابعة عمليات خدمة المحاصيل مما يؤثر سلباً على تنفيذ الخطة الإنتاجية، إضافة إلى ارتفاع أسعار شراء المستلزمات الزراعية المحمية وانخفاض العمالة الزراعية في بعض المحافظات إضافة إلى إصرار التجار على التعامل نقدا عند بيع مستلزمات الإنتاج مماشكّل عبئاً إضافياً على المزارعين إلا أن كل تلك التحديات لم تستطع تحييد الفلاح عن زراعة أرضه أو تغيير مسار حياته الزراعية قيد أنملة.

وفي المقابل لم تتوان الجهات المعنية في تدعيم هذا الصمود الفلاحي وتعزيز إنتاجيته الزراعية حسب ماتؤكد في الاجتماعات واللقاءات الفلاحية والتصريحات من خلال العمل الجماعي على تأمين مستلزمات الخطة الإنتاجية من الأسمدة وخاصة المحاصيل الإستراتيجية التي تم توزيعها على الفلاحين من خلال فروع المصرف الزراعي التعاوني وبالتنسيق مع الاتحاد العام للفلاحين ومديريات الزراعة في المحافظات، إضافة إلى حرص الوزارة والاتحاد العام للفلاحين وبالتنسيق مع وزارة النفط والثروة المعدنية على تأمين احتياجات القطاع الزراعي من المحروقات ولاسيما المازوت وإيلائها الأولوية والتنسيق مع الجهات المختصة قدر المستطاع للعمل على نقل آمن لمستلزمات الإنتاج ونقل المنتجات الزراعية إلى الأسواق حيث كان تذليل المشكلات التي تعترض دوران عجلة الاقتصاد الوطني الزراعي وإنهاء معاناة الفلاحين التي سببتها لهم هذه الحرب هدفاً مشتركاً فالتقت الجهود في مسار رفع كفاءة المزارع وتنويع أنشطته الاقتصادية لمساعدته على القيام بعمل زراعي مميز وناجح ولكن كل هذه الجهود لانقول أنها أخفقت في انتشال الفلاح من معاناته بل تمت مصادرة نتائجها بطريقة غير قانونية ومن خلال غياب المصداقية وعدم وصول الدعم بشكل فعلي وكامل للأراضي الزراعية التي بقيت عطشى للسياسات الزراعية غير المنفذة

ولاشك أن تقديم الدعم الحقيقي للفلاح سيزيد من تفاؤلنا بالأيام القادمة بمايكلل الجهود بالنجاح بحيث يكون هناك إنتاج زراعي وفير ومنتجات تصديرية وسيكون العطاء أكثروسيتضاعف الإنتاج خاصة إذا تم تحويل الأقوال إلى أفعال في القريب العاجل وبشكل يسهم في تدعيم أمال الفلاح بالمرحلة القادمة

من يحمي منتجاتنا المحلية..؟!

هواجس باحتضار صناعتنا الوطنية.. تنافسية المنتج السوري في غرفة الإنعاش

دمشق – البعث الأسبوعية

عرّت المنتجات العربية والأجنبية -التي أتخمت أسواقنا- منتجاتنا السورية، وكشفت ضعف منافستها لاسيما مقابل نظيرتها الإماراتية والسعودية والصينية منها، ما أثار هواجس خطيرة لدى أصحاب بعض الفعاليات الاقتصادية باحتضار صناعتنا الوطنية أو صمودها ضمن الحدود الضيقة أمام الصناعة العربية والإقليمية في أحسن الأحوال نتيجة غياب الدعم الحكومي لها وغياب القوانين والتشريعات المشجعة لجذب وتوطين صناعات جديدة وتطوير ما هو قائم منها ورفع قدرتها التنافسية، علماً أن التنافسية ترتبط بثلاثة عوامل رئيسية هي السعر والجودة والتكلفة، وهي محفز قوي يدفع نحو بذل المزيد من الجهد لتحسين الأداء على مستوى المؤسسة ومستوى الاقتصاد الوطني وبالتالي إيجاد مزايا تنافسية تمكن الاقتصاد الوطني من المحافظة على نشاط المؤسسات تجاه المنافسين وتعزيز مكانتها في السوق.

فساد إداري

في محاولة لإسقاط ما سبق ذكره على الاقتصاد السوري ومعرفة إلى أي درجة من المنافسة وصلت المنتجات السورية، نجد أنها دون المستوى المطلوب حيث يرى المراقبون أن هناك أسباب عدة ساهمت بتدني مستوى القدرة التنافسية في سورية لخص بعضها الاقتصادي الدكتور علي حسن الذي اعتبر أن الإنتاج السوري غير قادر على الخروج من حدوده إلا نادرا بسبب غياب الدعم المنظور وغير المنظور كالذي تتلقاه – على سبيل المثال - المنتجات المصرية والخليجية سواء من ناحية انخفاض أسعار الطاقة أو من ناحية النقل والشحن والإعلان، إضافة إلى أن النظام الضريبي والنظام الجمركي والفساد الإداري تعرقل المستثمر السوري وتجعله أقل قدرة على المنافسة.

وأضاف حسن أن الاقتصاد السوري يواجه الآن أزمة كبيرة بسبب ضعف الإنتاجية وضعف الإدارة وعدم دعم الدولة للمنشآت الاستثمارية، وهذا يحتم علينا دراسة هذه الأمور دراسة وافية وإجراء تغييرات جذرية على كثير من المسائل الاقتصادية والتحرك أكثر وبسرعة أكبر لحماية منتجاتنا.

وضرب حسن مثالا على تدني القدرة التنافسية للمنتجات السورية بقوله: يعتبر قطاع الغزل والنسيج القطاع القائد تاريخيا في سورية، وكان الأتراك والدول العربية يستوردون منتجاتنا، واليوم نحن غير قادرين على منافسة الإنتاج التركي، بسبب ضعف الإدارة في القطاع العام أولا قبل القطاع الخاص كون قطاع الغزل والنسيج قطاع عام بالدرجة الأولى.

قوانين متناقضة

عوامل أخرى ساهمت بتدني قدرة منافسة المنتجات السورية تتعلق بالقوانين والأنظمة النافذة ذكرها الصناعي سامر رباطة معتبرا أن القوانين السورية غير متناغمة ومتناقضة في كثير من الأحيان ما يجعل المنتج السوري يواجه صعوبة بالغة بالصمود أمام المنتجات الأجنبية والعربية مبديا خشيته من احتضار المنتج السوري، فلا يجوز – على سبيل المثال – أن ندعم الصادرات ونعيق بطريقة ما الصناعة، لذلك لابد أن تكون جميع القوانين في حزمة واحدة لدعم التصدير والصناعة ورفع القدرة التنافسية لمنتجاتنا.

وفي ذات السياق لم ينكر مصدر في هيئة المنافسة ومنع الاحتكار وجود تناقض في مجموعة القوانين النافذة، لذلك يجب دراستها من قبل لجنة عليا وتدقيقها وإلغاء أي تناقض فيما بينها، داعيا إلى ضرورة وجود برنامج لدراسة الأثر التشريعي لهذه القوانين بهدف الوصول إلى تشريعات متوافقة تستطيع أن تحكم اقتصاد السوق الاجتماعي.

ومن الأسباب الأخرى التي ساهمت بتدني القدرة التنافسية قال رباطة: إن أسعار المواد الأولية في دول الجوار أقل منها في سورية، كما أن النسب الجمركية في بلادنا أعلى من مثيلاتها في دول الجوار والدول المنافسة وبناء عليه لا يمكننا أن ننافس.



رأي معاكس

مرت فترة طويلة على سورية كانت الحكومة بمثابة الأب الذي يرعى المواطنين والمنشآت الاقتصادية عبر دعمها للمحروقات وغير ذلك من وسائل الدعم التي كانت تقدمها للمنتجين، واليوم تعيش سورية مرحلة جديدة تستوجب أن تكون فيها مؤسسات الاقتصاد السوري مؤسسات منافسة من خلال تكاليف حقيقية وليست وهمية كما كان يجري في السابق وتمخض عن ذلك أسباب عديدة أخلت بمعادلة نجاح قطاعنا العام الإنتاجي وتراجعه إلى الصف الثاني أمام نظيره الخاص، علما أن ما يمتلكه الأول من مقومات مادية ولوجستية تفوق ما لدى الأخير الذي بدا خلال سنوات الانفتاح الاقتصادي الأخيرة - بنظر كثير من المراقبين - يسحب البساط من تحت من بقي على مدى سنوات طويلة سيد الموقف في اقتصاد يسارع الخطى بتثاقل ليحجز مكانا له على خارطة الاقتصاد العالمي، ورغم ذلك لم يضطلع القطاع الخاص بالدور المطلوب منه خلال فترة الأزمة، ولو من مبدأ العرفان بالجميل، فكثير من رجال أعمالنا ممن حصلوا على امتيازات أيام الرخاء، آثروا الهروب والاستثمار في الخارج، حفاظاً على ما جمعوه من مال تحت إطار الامتيازات والتسهيلات الحكومية.

ليس أولى أسباب خلل معادلة نجاح الخاص وإخفاق العام، الروتين والبيروقراطية وليس آخرها الفساد الإداري وما نجم عنه من تداعيات جعلته يأخذ دور الأب المغدق على أبنائه دون أن يقدموا ما يكافئ – كحد أدنى - عطاءات الأب الذي أُثقل بعقوق أبنائه الناكرين لمسؤوليتهم تجاه ما اؤتمنوا عليه.

كثيرة هي الشواهد في قطاعنا العام التي تدل على تراجع أدائه وتدني مستوى كفاءته الإنتاجية، ولعلنا نجد في المؤسسة العامة للصناعات النسيجية أنموذجا يشخص حالة الترهل التي يعيشها القطاع العام الإنتاجي نتيجة تناقص عدد الكفاءات والخبرات رغم ما تزخم به من فائض عددي انكفئ معظمه بعيدا عن مواقع الإنتاج الحقيقية لاهثا وراء الأعمال الإدارية تحت ذرائع وحجج من قبيل عدم مساواة الأجر بما يبذل من الجهد.وأن السن المتقدم نسبيا للبعض لم يعد يساعدهم على العمل العضلي. وغير ذلك من الأسباب التي يحيكها عمال يفضلون قضاء ساعات عملهم بأدنى جهد ممكن، وبالتالي اضطرار إدارات مؤسساتهم وشركاتهم الإنتاجية إلى ضخ دماء جديدة ليزداد فائضهم العددي وتحميل الشركات أعباء مالية خارج حسابات المدخلات والمخرجات الإنتاجية.

في هذا السياق ترتفع أصوات المطالبين بضرورة ربط الإنتاجية بالأجر وزيادة الحوافز والمكافآت بهدف تقليص نسبة العاملين الراغبين بالانتقال إلى العمل الإداري، وأن يعمل القائمين على إدارة القطاع العام الإنتاجي بعقلية القطاع الخاص والاهتمام بالأبحاث والأفكار لتطوير الإنتاج، وعدم اتباع سياسة الأبواب المغلقة أمام الاقتراحات والأفكار التطويرية، والتركيز على الجانب التسويقي لمنتجاتهم عبر دراسة السوق بكل تفاصيله والتعرف على أذواق المستهلكين والزبائن المحتملين، إلى جانب القيام بحملات دعاية وإعلان بشكل مستمر، مع التأكيد على حيثية أنه لا معنى لتشغيل الآلات بكامل طاقتها الإنتاجية دون تصريف إنتاجها، وبالتالي لا بد من دراسة السوق بعمق لمعرفة مدى استيعابه لهذه المنتجات، ومدى ملائمتها لأذواق المستهلكين اللذين فقدوا الثقة بمعظم ما ينتجه القطاع العام، علما أن المواد الداخلة بتصنيع منتجات القطاع العام ذات جودة أعلى من نظيرتها في القطاع الخاص.

إعادة هيكلة

مؤكد أن خلاص شركاتنا الإنتاجية مما ابتليت به من أمراض نخرت مفاصلها لا يحتاج إلى قرارات إسعافية وترقيعية بل جذرية وإستراتيجية عبر إعادة هيكلتها ورفدها بكفاءات تضاهي تلك الموجودة في القطاع الخاص، وإن كان ذلك على حساب التخلي عن دورها الاجتماعي والأبوي، لأن من لا يريد أن يعطي لا يستحق أن يأخذ، وفي النهاية لكل مجتهد نصيب.

وأخيراً

تبقى المنافسة والتنافسية والإغراق هي ثالوث الاقتصاد الحر الذي يعتمد على العرض والطلب أو ما يسمى في بلدنا (اقتصاد السوق الاجتماعي)، وعلى اعتبار أن تعزيز المنافسة ورفع القدرة التنافسية داخليا وخارجيا سوف يسهم باستقرار الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمارات ودخول مستثمرين جدد إلى البلاد من خلال تحقيق العدالة والشفافية في كافة العاملات التجارية لجميع الراغبين بالاستثمار فلا بد من الإبداع والابتكار والبحث عن أساليب أكثر حداثة للارتقاء بالمنتج والخدمة في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي والوقوف أما الانفتاح الاقتصادي العالمي لنصل إلى اقتصاد متمكن ومتماسك يستطيع المنافسة على الصعيد الداخلي والخارجي.

أين نحن من ثقافة الإنتاج؟

البعث الأسبوعية - المحرر الاقتصادي

نذكر خلال سنوات الرخاء الاقتصادي أننا كنا نتندر في جلساتنا المسائية، على عادات بعض شعوب العالم، خاصة تلك التي كانت تعرض على برنامج طرائف من العالم، ولعل من أكثر المشاهد المحفورة بالذاكرة حتى الآن – وهو بيت قصيد هذه الزاوية- ذلك المشهد الموثّق لعادة التسوق لدى الشعب الياباني، وإظهاره أنهم يشترون بمقدار حاجتهم لا أكثر ولا أقل، وأذكر تحديداً لقطة شراء أحد الزبائن لقطعة من البطيخ دون البطيخة كاملةفقد أثارت هذه اللقطة –وقتها- استغراباً كبيراً لدينا، وتساؤلات ساخرة من قبيل . هل الشعب الياباني فقير لدرجة أنه عجز عن شراء بطيخة كاملة؟ أم أنه يبخل على نفسه ويحرص على عدم الترفيه عن ذاته ليوفر بضع دولارات؟.

جاهلين أو متجاهلين أن هذا الأمر نابع من ثقافة مجتمعية عامة غايتها حفظ النعمة والحد من الهدر.!

فهذا الأمر الذي لم يكن وارداً في قاموس عاداتنا الاستهلاكية اليومية، أصبح اليوم حقيقة راسخة في هذه العادات إلى حد كبير، مع الإشارة هنا إلى أن مرد هذا التغيير والتطور ليس نابعا من الثقافة المجتمعية المومأ إليها سابقاً، وإنما مرد هذا التغيير هو الضغط المعيشي الناجم عن ارتفاع نسبة التضخم إلى مستويات غير مسبوقة تجاوزت الـ٦٠٠٪، وتأثير ذلك على تآكل القدرة الشرائية لليرة السورية، وبالتالي اضطرار المستهلك لإعادة ترتيب أولوياته المعيشية اليومية، واتخاذه إجراءات حازمة جداً لابتياع مقدار حاجته الفعلية دون أية زيادة.!

ورغم أن النتيجة واحدة لكلا الحالتين السابقتين وهي «الاستهلاك بمقدار الحاجة فقط»، إلا أن ثمة بون شاسع بينهما من جهة الأثر والتأثير. فإن تستهلك حاجتك فقط، فأنت حكماً تمنع الهدر، وتحول دون فقدان السلعة من الأسواق وبالتالي عدم احتكارها، والأهم من هذا وذاك أن من يدأب على نهج الاستهلاك على قدر الحاجة، ويتقي شر عواقب الهدر فهو بلا شك منتج ويقدر قيمة الإنتاج.

أما من اضطرته الظروف إلى الاستهلاك على قدر الحاجة، فإن الظروف ستعيده إلى ما كان عليه ريثما تخلي عن كاهله ضغوطها، لا بل قد يصبح أكثر إسرافاً ليعوض ما فاته من إسراف.!

فالإنتاج بالنهاية هو ثقافة مجتمعية، أكثر منه منهج معتمد، وكذلك الأمر بالنسبة للاستهلاك.وإذا ما أردنا تعزيز الأول على حساب الثاني، فعلينا العمل باتجاه ترسيخ مفهوم العمل الحر والإنتاج في مناهجنا الدراسية عسى أن تحدث الأجيال اللاحقة خرقاً بمفهوم الاستهلاك العام بحيث يصبح متوازناً مع الإنتاج.!

في رمضان.. باب جديد للتسول!

استغلال واضح لكارثة الزلزال المدمر كذريعة جديدة لاستعطاف الناس

البعث الأسبوعية – ميس بركات

بعباءة جديدة وكلمات مختلفة يجوبون شوارع دمشق وأبواب المنازل متوسلين الناس لمساعدتهم بمبالغ مادية ليست بالقليلة، فحال المتسولين في شهر رمضان لهذا العام اختلف عن الأعوام الماضية كون أغلب الذين يجوبون الشوارع جمعتهم عبارة "مهجرون من كارثة الزلزال"، لتكون مصائب قاطني المناطق التي تعرضت للكارثة بمثابة ذريعة جديدة لاستعطاف الناس من قبل ممتهني التسول في محافظة دمشق، فعلى الرغم من اكتفاء الناجين من الكارثة بما قدّمته لهم الجهات المعنية من معونات متعففين عن السؤال والطلب، إلّا أن شريحة المتسولين وجدت بهذه الكارثة باباً جديداً للرزق الوفير.



شريحة جديدة

مرات كثيرة فتحت فيها وسائل الإعلام ملف التسول بشكل عام والتسول خلال هذا الشهر بشكل خاص، وأرقام ومعطيات عرضتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وجمعيات أهلية شاركت بقمع هذه الظاهرة، إلّا أن الواقع لا زال يشي بالعكس تماماً، فلا زالت أوجه المتسولين ذاتها ولا زالت أماكن عملهم "بالحفظ والصون"، ناهيك عن تربع أوجه جديدة على الساحة خلال الشهرين الأخيرين، إذ أوجدت كارثة الزلزال فرص عمل "بالشحادة" لشريحة جديدة لم تكن تتسول من قبل لكنها وجدت بهذه الكارثة مخرجاً لحل أزماتها المادية، في حين لم تجد شريحة المتسولين"أباً عن جد" صعوبة في إضافة جملة استعطاف جديدة مفادها "ناجون من الزلزال"، بيد أن الواقع يؤكد أن قلّة قليلة من الناجين من هذه الكارثة توجهوا للإقامة في دمشق بمساعدة ذويهم في المحافظات إضافة إلى المجتمع الأهلي الذي قدّم لهم يد العون بدءاً من السكن وصولاً لمحاولة مساعدتهم للبدء من جديد في الحياة العملية بعيداً كل البعد عن التسول.

غياب الرادع

وعلى الرغم من أننا طرحنا هذا الملف سابقاً مع تحديد أكثر أماكن تواجد شريحة المتسولين "القدامى"، إلّا أن شيئاً لم يتغير بل على العكس فإن الأم المتواجدة يومياً على مدار أعوام في كراج العباسين برفقة طفلتها الرضيعة –حسب زعمها- نجدها في هذا الشهر قد كثّفت جهودها بنشر بناتها الثلاث ممن لم تتجاوز أعمارهم ال٧ سنوات، متجولين في باصات النقل الداخلي ومرددين جمل طويلة تعبر عن مأساتهم بصوت يغصّ بدموع مرّنوا أنفسهم على تكرارها لنيل أكبر حصة من المال، كذلك الرجل الستيني المتواجد في شارع الثورة منذ أكثر من عشر سنوات لم يبرح مكانه حتى في سنوات الأزمة ولم تستطع خطط الجهات المعنية المتنوعة بضبطه، كذلك الأمر للكثير من الحالات التي أصبح مشاهدتها في منطقة جسر الرئيس وشارع الحمرا وغيرها من الأماكن بمثابة عرف لا يمكن مرورك بجانبهم دون محاولتهم "قنص جيبتك" التي لا تحوي أكثر مما تحويه جيوبهم، إلا أن استسهال التسوّل برأسمال يتضمن ثياب رثّة يجنون منها خرجية يومية تتجاوز الأجر اليومي لموظفي الخاص والعام بأضعاف مضاعفة، جعل من هذه الشريحة تتكاثر وتتضاعف أعدادها عاماً تلو الآخر.

تسول وظيفي

يتفق أهل الاختصاص على أن التسول ظاهرة موجودة في جميع دول العالم، إلّا أنه أخذ أبعاداً أخرى في بلدنا، من منحى استغلال هذه الفئة لأي أزمة يتعرض لها البلد، ناهيك عن وقوع الكثير من المواطنين في فخ التسول بأشكاله الكثيرة، فعدوى التسول برأي مضر سليمان "إدارة موارد بشرية" انتقلت بشكل كبير إلى بعض الدوائر الحكومية لكن في هذه المرة بثياب أنيقة ووجه حسن، مشيراً إلى وجود الكثير من ضعاف النفوس من بعض الموظفين في بعض الدوائر الحكومية الذي يعرقلون انجاز المعاملات من دون إكرامية، الأمر الذي يستدعي اجتثاث هذه الظاهرة المتفاقمة من جذورها بتشديد القانون وتكثيف الرقابة ضمن بعض المديريات التي تشهد اكتظاظاً بالمراجعين، وتحدث سليمان عن ظاهرة التسول في الشوارع والتي هي الأخرى أشد وطأة على مجتمعنا الذي بدأ يشهد تزايداً في الظواهر الاجتماعية السلبية بعد سنوات الحرب، ومنها استغلال الأطفال بشتى الأشكال سواء بزجهم في سن مبكرة للعمل بمهن مختلفة لا تقوى أجسادهم على تحملها، أو بإرسالهم إلى الشوارع للتسول، وفي جميع الحالات لا تخرج هذه الظاهرة من عباءة الاتجار بالأطفال لإستجرار عطف المجتمع، الأمر الذي يتطلب تعاون جميع الجهات المعنية والذي بدأ فعلاً بإتباع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل آلية جديدة تضمنت تفعيل ثقافة الشكوى عند الجميع والاتصال بالجهات المعنية للتبليغ عن أي حالة تسول ومن ثم تضافر الوزارات والعمل بشكل مؤسساتي للحد من هذه الظاهرة، إلّا أنه وبرأي "سليمان" لم ولن نلحظ أي تغيير يذكر، فالمواطن لا زال ممتنعاً عن الشكوى كونه غير وصي ومُجبر بضبط هذه الظاهرة لاسيّما مع وجود جهات معنية أقدر على ضبطها وتطبيق القانون عليها.

آلية جديدة

وفي بحثنا عن إجابات لتساؤلاتنا عند الوزارة المعنيّة بالموضوع جاء رد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مفصلاً بوجود آلية تم اعتمادها مؤخراً تقوم على التنسيق بين جميع الوزارات المعنية وبتعاون المواطنين والمجتمع لضبط حالات التسول والتشرد، ولفتت الوزارة في إجاباتها إلى الإطار الإجرائي العام لضبط التسول حيث يتم بآلية الرصد والإبلاغ والإحالة تتبع ورصد الحالات الموجودة في الشوارع والإبلاغ أصولاً عنها ومن ثم التحرك لضبطها، ويتم بعد ذلك استكمال الإجراءات القانونية لعرضها على المحامين العامين ليصار إلى إيداعها في الدور والمراكز المخصصة "سواء التابعة للوزارة أو للجمعيات الأهلية" أو إحالتها للقضاء المختص.

إعادة دمج

أما الرعاية وإعادة التأهيل فأكدت الوزارة أن ذلك يتم ضمن دور الرعاية المخصصة "الحكومية والأهلية" وهو ما يعتبر التدبير الاجتماعي لمعالجة الظاهرة، وحول الآلية الجديدة المعتمدة فتكلف قيادات الشرطة في كل محافظة بضبط المتسولين وبالتعاون بين الشرطة والشرطة السياحية حيث تم تخصيص خطوط خاصة "ساخنة" للتواصل مع الشرطة للإبلاغ عن أي حالة تسول بالرقم "١١٢٠١٠٨" بالنسبة لمحافظة دمشق بالإضافة للمحافظات الأخرى مسبوقا بالنداء الخاص بها، وتقوم غرفة عمليات الشرطة عند تلقي البلاغات عبر الخطوط الهاتفية بإعلام الدوريات الموجودة في اقرب منطقة والتوجه لها وضبط الحالة وإيداعها في أقرب قسم شرطة، فتودع حالات الرجال لدى أقسام الشرطة وحالات النساء لدى معهد التربية الاجتماعية للفتيات الكائن في باب مصلى وتحدد في باقي المحافظات دور تابعة للوزارة للإيداع المؤقت لهذه الحالات مع مراعاة ما يتعلق بمعايير التعامل مع الأطفال، وبحسب الآلية الجديدة المحددة من قبل الوزارة تقوم غرفة عمليات الشرطة صباح كل يوم بإعلام مكتب مكافحة التسول الشؤون والتي تتضمن التوصيف الدقيق من حيث الفئة العمرية والجنس، ويتخذ المحامون العامون والقضاة المختصون التدبير الأشد لناحية العقوبة ومدة التوقيف والإيداع لدى الدور وفقا لما تم الاتفاق عليه مع وزارة العدل، ويتم تقديم الخدمات اللازمة من غذاء ولباس في هذه الدور وتجرى دراسة اجتماعية عن الحالة وفق استمارات إدارة الحالة، كما تنظم ملفات الحالات متضمنة مسار تطور الحالة من قبل الاختصاصيين الاجتماعيين، وعند تخريج النزلاء من الدور يقوم الاختصاصيون الاجتماعيون بمتابعة أوضاع الحالات ضمن الأسر والمجتمع ضمانا لعدم العودة لممارسة التسول.

لماذا تأخرنا في إطلاق مشروع لرواد الأعمال الشباب؟

كلام كثير حول التسهيلات وفعل قليل يصيب الرواد باليأس والإحباط!

البعث الأسبوعية – غسان فطوم

لم تعد الشهادة الجامعية لوحدها كافية أن تفتح أبواب سوق العمل، وهذا ما تؤكده المعطيات على أرض الواقع، إذا توجد فجوة كبيرة بين المخرجات الجامعية وسوق العمل، الذي لم يعد يرضى بالشهادات الجامعية التقليدية نظراً لفقر المناهج وتخلفها عن اللحاق بركب التطور العلمي المتسارع، الأمر الذي يتطلب ضرورة إخضاع الخريجين الجامعيين لدورات تأهيل وتدريب من أجل تنمية مهاراتهم وصقل خبراتهم وتعزيز قدراتهم الريادية ودعم تطلعاتهم في السعي لريادة الأعمال للمساهمة في التنمية الاقتصادية.

أسئلة مشروعة

هنا ثمة أسئلة تطرح نفسها: ماذا قدمنا لرواد الأعمال الشباب لجهة دعمهم مادياً ومعنوياً، لماذا تغيب الرؤية والبرامج والخطط لغرس روح الريادة في سن مبكرة من العمر لتمكين الشباب من استثمار قدراتهم، وطاقاتهم ليكونوا فاعلين ومبدعين وقادرين على التعامل مع التحديات؟، ماذا عن دور التشاركية بين القطاع العام والخاص بدعم الرواد؟

رؤية حكومية

برأي الدكتور ناصر قيدبان رئيس مجلس إدارة أكاديمية دايموند فيوتشر للتدريب وريادة الأعمال أن الواقع الحالي لريادة الأعمال في سورية يحتم علينا ضرورة الإسراع بإطلاق مشروع رواد سورية للسنوات العشر القادمة، ووضع رؤية حكومية داعمة بهذا الخصوص محفزة مادياً ومعنوياً لرواد الأعمال الشباب، ومن أجل تحسين بيئات العمل والاستثمار وتطوير المجتمع بكل مجالاته، لافتاً إلى أهمية التشاركية بين القطاع العام الممثل بالجامعات والمعاهد والفعاليات الأخرى، والقطاع الخاص الممثل بالأكاديميات والمراكز التدريبية، فهذه التشاركية –بحسب قوله- مهمة لأنها توصل لنتائج إيجابية، فالقطاع الخاص يمكن أن يوفر على الدولة الكثير من التكاليف، ونوه إلى أن أكاديمية دايموند (على سبيل المثال) لديها اتفاقين للتعاون العلمي مع جامعة دمشق تم من خلالهما الوصول إلى نتائج جيدة عبر وضع برامج لصناعة مهارات الريادة وتمكين الشباب من الإلمام بكل ما يريده ويحتاجه سوق العمل.



على المسار الصحيح

وبيّن الدكتور قيدبان أن استمرار اتساع الفجوة بين الشهادة الجامعية وسوق العمل يستدعي السعي الجاد بكل الإمكانات لدعم رواد الأعمال الشباب من خلال وضع مشاريعهم على المسار الصحيح لأن ذلك هو الطريق نحو مستقبل أفضل، وهنا تتضح أهمية التشاركية فالأكاديميات والمراكز التدريبية الخاصة يمكن أن تساهم بجزء كبير، فهي تعتمد في التأهيل والتدريب على أحدث البرامج التدريبية التي تصنع خريجاً مهنياً وتقنياً بامتياز، خاصة في ظل وجود ملاحظات ومآخذ على ضعف الجامعات والمعاهد لجهة مواكبة التغيير والتطور في متطلبات وحاجات سوق العمل.

يجهلون الفرق!

ولم يخف الدكتور قيدبان وجود بعض المسؤولين في المواقع الإدارية يجهلون الفرق بين ريادة الأعمال وإدارة الأعمال، ودلل على ذلك بالصعوبة التي لاقتها الأكاديمية عندما طرحت البرنامج التدريبي لدبلوم ريادة الأعمال، وجدوا صعوبة بشرح هذا الموضوع عند بعض القطاعات الحكومية، رغم الخطوات المتقدمة التي قامت بها وزارة التنمية الإدارية في تأسيس بنية جديدة داعمة للإصلاح الإداري.

أولوية في المرحلة القادمة

إن التطورات السريعة التي يشهدها عالمنا تتطلب منّا أن نكون مبادرين وجريئين، فيما يخص ريادة الأعمال وإدارة الأعمال، فبحسب الدكتور سامر المصطفى عميد المعهد العالي للتنمية الإدارية بجامعة دمشق أن التأخير بهذا الخصوص سيجعلنا على الهامش، مؤكداً على أهمية دعم رواد الأعمال الشباب ووضع ذلك كأولوية في استراتيجيات وخطط عمل الحكومة خلال المرحلة القادمة من خلال نشر ثقافة الريادة ليتعلم الشباب أسسها ومعاييرها وتبني مشاريعهم كتسهيل الحصول على التمويل، وتوفير التدريب اللازم الذي ينمي مهاراتهم ويصقل خبراتهم

صعوبات كثيرة!

وحول الصعوبات التي تعرقل دعم رواد الأعمال الشباب، بيّن عميد المعهد أن الصعوبات كثيرة، أولها غياب البحث العلمي وعدم الاعتماد عليه بشكل جيد فيما يخص دعم أصحاب البحوث المميزة التي تطرح أفكاراً غير مطروقة سابقة وذات جدوى اقتصادية كبيرة، بالإضافة إلى عدم وجود رأس مال جريء يثق بقدرات الرواد الشباب وجدوى مشاريعهم، وما يزيد الأمور تعقيداً برأي الدكتور مصطفى هو غياب البيئة التشريعية والقانونية غير مشجعة للانطلاق بالمشاريع التنموية

أسف على الغياب!

وأبدى عميد المعهد أسفه بخصوص غياب الجهات الداعمة التي تتكلم كثيراً عن الدعم لكن فعلها يبقى قليلاً لا يلبي طموحات رواد الأعمال، لذا لا عجب أن يصابوا بالإحباط، رغم أن رائد الأعمال لو تم دعمه مادياً ومعنوياً بشكل صحيح لديه قدرة على العمل تفوق قدرات الآخرين بأربعة أضعاف، فشخصية رائد الأعمال تتسم بروح المبادرة والمخاطرة، وتتحلى بالصبر أي تتحمل أعباء العمل.

ولفت الدكتور مصطفى إلى أن مناهج المعهد ودوراته التدريبية تُعنى بتدريس خصائص المنظومة الريادية حتى يكون لدى الطلبة والمتدربين فكرة واضحة عن المشروع الذي سيقدمونه، كما يعمل المعهد على إطلاع الطلبة الرواد على الصعوبات التي يمكن أن تعترض طريقهم، وذلك بهدف التعرف عليها ومعرفة كيفية مواجهتها، من خلال تزويدهم بالمهارات الريادية وزرع الثقة فيهم، والتأكيد عليهم أن يكونوا مبادرين وخلاقين ومبدعين للمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية لهم وللمجتمع.

وفي الجانب السلوكي بيّن أن المعهد يدرّب الطلبة على كيفية التعامل مع التقنيات الجديدة اللازمة لانجاز العمل والتي باتت تستخدم في كل مفاصل العمل، وكيفية التفاعل والتواصل مع الآخرين نظراً لأهمية ذلك في إنجاح المشاريع، ودعا الدكتور مصطفى إلى ضرورة بناء فرق عمل لأننا على صعيد الواقع نعاني من غيابها، مشيراً إلى أن المعهد يعمل على هذا الشيء.

شخصية رائد الأعمال

واتفق قيدبان ومصطفى في الرأي بخصوص أهمية التأهيل والتدريب العالي المستوى للخريجين في الجامعات، وخاصة للمتفوقين منهم بهدف بناء الشخصية الريادية كونها تلعب دوراً كبيراً في نجاح المشروع، مؤكدان أن ريادة الأعمال أصبحت من المفاهيم السائدة والرائدة في العالم في قطاع الأعمال وإدارة الأعمال وعلى كل الصعد نظراً لأهميتها ودورها في دعم النمو الاقتصادي، فهي تمثل الرافعة الحقيقية في تحسين نموه.

بالمختصر، الشباب السوري وخاصة الرواد منهم لديهم الشغف والطموح، في العمل بمشاريع نوعية تحتاج لدعم حقيقي معنوي ومادي، فهل نوفر لهم بيئة العمل المناسبة ونحن في مرحلة نحتاج فيها لجهودهم وقدراتهم وإبداعاتهم قبل أن تغريهم الهجرة؟

أنديتنا على مشارف الاحتراف الحقيقي والتراخيص الآسيوية قيد التطبيق

الجهل بالاستثمارات يزيد المشاكل الإدارية والمشاريع الصغيرة أحد الحلول

البعث الأسبوعية-ناصر النجار

الحديث عن تراخيص الأندية ودخولها عالم الاحتراف هو أحد العوامل التي يجب أن تبنى عليها أنديتنا، في كل دول العالم نجد أن النادي له خصوصية اجتماعية، وله دور فاعل في المجتمع، ودوره لا يقتصر على العمل الرياضي وحده، هناك عمل اجتماعي ضخم، فالنادي هو ملتقى العائلات من أبناء النادي وضيوفهم، ونحن لن نذهب بعيداً، ففي مصر عشرات الأندية تعتبر نموذجاً يحتذى به ربما منها وأهمها الأهلي والزمالك.

هل حاول أحد منا الاطلاع على تجربة الأهلي والزمالك الاجتماعية، وما تدر عليهما من أموال من خلال اشتراكات أعضاء النادي ورواده، الأندية في مصر لا يباح بالدخول إليها لغير الأعضاء والمشتركين، وهنا تبدو عملية التفاعل والتناغم بين النادي وجمهوره.

فجمهور النادي يتفاعل مع ناديه عندما يكون مشتركاً في النادي ودافعاً رسوم الاشتراك وهذه الصورة للأسف لم تكتمل عندنا، وحتى الآن لم نجد أي نادٍ يفعل العضوية، فالأندية مباحة للمستثمرين وأصحاب المصالح والرواد، ولا نجد العضو القادر على الاستفادة من كل ما هو متاح في النادي.

في مصر هناك رسم دخول للنادي، قد تكون عبارة عن تذكرة دخول لمرة واحدة أو اشتراك شهري أو سنوي، وعندما تدخل تجد كل شيء أمامك موجود لتقضي أوقاتاً جميلة مع العائلة من المطاعم إلى المولات إلى المسابح وغير ذلك.

نحن لدينا كل المؤهلات ليتحول نادي الوحدة مثلاً ليشبه ناديي الأهلي والزمالك بغض النظر عن أن مساحة الناديين أكبر من مساحة أنديتنا لكن يمكن التقليد والعمل ضمن المنهج الذي سارت عليه الأندية المصرية وقد وصلت إلى درجة متميزة من الاكتفاء الذاتي من خلال المطارح الاستثمارية والاستفادة من كل مواقع النادي بالإضافة إلى دعم محبي الأندية عبر الاشتراكات.

المؤسسة الكاملة

لذلك نحن نفهم من أن المقصود من تحويل النادي إلى مؤسسة كاملة ليستطيع قيادة مشاريعه الرياضية باحتراف كامل وكذلك مشاريعه الاستثمارية، فعندما يكون هناك تناغم بين الأهداف والمال يصبح تحقيق المطلوب أمر وارد بأسهل الطرق.

المؤسسة الكاملة تبيح لكل الأعضاء والموظفين ممارسة دورهم في البناء والإعمار والتطوير بشكل جيد، وعندما تتألف إدارة النادي من مجلس يشرف على كل الموظفين وأصحاب الاختصاص فإن إدارة كل المشاريع ستسير بشكل جيد دون منغصات، وعندما نضع الرجل المناسب في المكان المناسب فحتماً سنصل إلى نتيجة جيدة، على سبيل المثال فإن إدارة المشاريع الاستثمارية يجب أن يقودها رجال مختصون بعالم المال والاستثمار، الآن هذا الجانب من العمل يتعلق بتفاهمات مالية وأسعار السوق وما شابه ذلك، وبالإضافة إلى المختصين الماليين لا بد من وجود اختصاصي قانوني يعطي الضوء الأخضر قبل البدء بأي مشروع وقبل الإقلاع به.

المشكلة في أنديتنا أن رئيس النادي أو المتنفذين فيه (المقصود أي ناد) يقدمون نفسهم على أنهم الأعلم، فلا تجد رئيس النادي يراجع المحامي لأمور قانونية ولا يهتم بمحاسب النادي إلا عندما يكون هناك مشكلة مالية وتحتاج إلى حل.

النادي مثله مثل أي شركة تحتاج إلى جهاز مختص بكل شيء ويبقى رئيس الشركة أو رئيس النادي هو من يرسم السياسات العامة للنادي ويأمر بالتنفيذ ويشرف عليه ولديه الصلاحية للمحاسبة.

التفرد بالقرار هو الذي يضيع على أنديتنا الكثير من الأموال، إنما لجهل بالعملية الاستثمارية أو لسوء إدارة هذه المشاريع، أو لسوء التخطيط، فقد يكون هناك طريقة نستطيع من خلالها رسم معالم جديدة للاستثمار عبر إعادة رسم النادي هندسياً في سبيل الوصول إلى الخريطة الصحيحة والاستفادة من كل زوايا النادي ومساحاته الضائعة وهذا الأمر بحاجة إلى اختصاصيين يقدمون أفضل الحلول وأفضل المصورات التي تخدم النادي شكلاً مضموناً.

مطارح استثمارية

كل الأندية تملك مشاريع استثمارية حضارية ومتطورة وكبيرة ومردودها مئات الملايين، وكل ناد عندما تزور منشأته تجد المطارح والمشاريع الآتية:

ملعب كرة قدم رئيسي، وعدة ملاعب مكشوفة تستعمل لكرة القدم والسلة والمضرب، ومسبح، ومقصف، ومطاعم، وصالات جيم، وصالات أفراح، وصالات ايروبيك وبلياردو وشطرنج وصالات ألعاب قوة ومحلات تجارية.

وهذا التطور في العمليات الاستثمارية من المفروض أن يعود ذلك على النادي مالاً وفيراً، لكن للأسف نسمع أن الأندية خاسرة بميزان عاجز، وهي مديونة، لذلك ينطرح السؤال التالي: إما الأندية فيها خلل ناجم عن جهل وسوء إدارة فيخسر النادي ويقع في العجز أثناء الموسم الرياضي أو قد يكون هناك سوء تصرف تجاه العمليات الاستثمارية التي تحتاج إلى اختصاصين حتى لا يقعِ النادي في الغبن أو الخسارة، فالجهل هنا لا يحمي المغفلين، لأن العقود متى أبرمت صارت حقاً مشروعاً للآخرين.

المشكلة التي عانتها كل أنديتنا في هذه الظروف أن الأسعار تغيرت وانقلبت رأساً على عقب منذ جائحة كورونا، هذا الأمر أثر على الرياضة بشكل واضح ومباشر، فالأسعار طارت لكن الاستثمار بقي على حاله، وعلى سبيل المثال: مطعم يدفع بدل استثمار لعام واحد خمسة ملايين ليرة سورية والوجبة التي يقدمها لا يتجاوز ثمنها خمسمئة ليرة، مع تحولات الأسعار صارت الوجبة في هذا المطعم خمسة وعشرون ألفاً، ومع ذلك بقي يدفع خمسة ملايين بدل استثماره بحجة أن العقد شريعة المتعاقدين، وهنا نسأل هل القانون الذي سمح لمستثمر برفع سعر الوجبة أربعين ضعفاً غير القانون الذي لا يسمح برفع سعر بدل الاستثمار؟

ومثله هذه كل المطارح الاستثمارية لذلك غرقت أنديتنا بالعجز لأنها لم تلجأ إلى القانون أولاً، ولأن عقودها الاستثمارية فيها خلل كبير ولو أن هذه العقود كانت ضامنة حقوق النادي المالية والاستثمارية من كل الجوانب ما تعرضت الأندية لمثل هذه الكوارث، لذلك دائماً فإن الشبهات تلف أنديتنا والحديث عن صفقات مشبوهة تكثر في الكواليس، وربما كان ذلك صحيحاً أو غير صحيح لكن المؤكد أن الوقوع بالخطأ ناتج عن سوء الإدارة وبسبب هيمنة الفرد على كل ممتلكات النادي ومقدراته وكل القرارات، لذلك قلنا لابد من العمل المؤسساتي حتى تتكامل صورة النادي وحتى يمارس كل الأعضاء مهامهم، وصولاً إلى عمل ناجح بأقل الخسائر.

المشاريع الصغيرة

دوماً العمل في الأندية يجب أن يكون في الأمور المتاحة والتفكير بتحويل غير المتاح إلى متاح، فمهما حاولت الإدارة فعله واستثماره من مساحة المنشأة فإن هذه المساحات ستنتهي بلا أدنى شك، لذلك لا بد من البحث عن البديل الاستثماري خارج العقارات وما يسمى الاستثمارات الرياضية.

أول مشاريع الاستثمار تعزيز جانب الاشتراك وعضوية النادي وملاحقة الموضوع، في البداية فإن هذا الموضوع غير مطروق ومطروح عند الجماهير، لذلك شد الجماهير إليه بحاجة إلى إغراءات كثيرة وهذه تحتاج إلى لجان اختصاصية تقدم الحلول والطرق التي يمكن جذب الجمهور ليكون عضواً فاعلاً ومشتركاً في منشأته وملاعبه ومسابحه وحاضراً لمبارياته، وهذه الأمور لها ترتيبات عددية، نسمع سباق محبي الأندية فيما بينهم على العدد من باب التفاخر، لكن هذا العدد سواء قلنا يوجد خمسون ألف كرماوي وخمسون ألف أهلاوي، قد يكون هذا صحيحاً، لكن كم واحد من هؤلاء الخمسين ألفاً له عضوية في النادي ويساهم في نشاطاته ومؤتمراته وفعالياته.

نحن نتمنى التحول من العضو السلبي إلى العضو الإيجابي، فيكون مشجع النادي على طول الموسم وفي كل مكان للنادي وليس وقت المباريات نتابعه عبر الشاشات.

وهناك الكثير من المشاريع التي تعزز قدرات النادي المالية عبر الإعلان والدعاية الرعاية، ويمكن إنشاء استثمارات مع شركات الهواتف المحمولة أو برامج ذات طابع رياضي مع القنوات الرياضية، ويمكننا أن نتابع برامج المنوعات وكم تدر على منظميها من أموال عبر الاتصالات فقط.

أيضاً يمكن تقليد كل الأندية بالعمل على استثمار شعار النادي بالتجهيزات الرياضية التي يمكن أن تباع للجماهير أو بعض المنتجات الخدمية.

كل ما نتكلم عنه يهم الأندية وكلها مشاريع على الورق وأفكار قد يتناقلها البعض، ولكن هل يفكر أحد بتفعيل هذه الأفكار والبدء بها، أم إن إدارات الأندية سيبقى همها محصور بما تستفيد من النادي بأقل جهد؟

الفكر الرياضي

وحتى لا نكون بعيدين عن أصل وجود الأندية وهو رعاية الرياضة وبناءها، فإن الحديث عن المال والاستثمار هو من باب إيجاد الموارد المالية الكبيرة لدعم الرياضة وتطوير ألعابها، لذلك إلى جانب وجود اختصاصيين في كل المجالات بالأندية فإنه من باب أولى وجود اختصاصيين رياضيين يعرفون كيف يقودون الألعاب الرياضية نحو النجاح، اتحاد كرة القدم فرض على الأندية وجود مدير فني ضمن الآليات التي وضعها الاتحاد الآسيوي.

والمدير الفني المطلوب ليس أي كلام، بل هو كروي خبير يملك أعلى الشهادات الفنية وقادر على وضع استراتيجية عمل وخطط لكل فرق النادي بدءاً من الاكاديميات وصولاً إلى فرق الرجال، وقادر على تسيير المركب نحو الشواطئ الآمنة.

المشكلة التي تعترض الأندية في التطبيق هو عدم وجود هذه الخبرات في أغلب الأندية وهذا يقودنا إلى ضعف كرتنا في كوادرها الخبيرة المتمرسة، فليس كل مدرب قادر على أن يكون مديراً فنياً، وهذا الأمر يلفت النظر إلى ضرورة العمل على تطوير مهارات مدربينا الذين نعتقد أنهم يصلحون ليكونوا مدراء فنين.

كلما اتجهنا نحو الاحتراف الحقيقي كلما وجدنا أن كرتنا غارقة بالجهل على كل الأصعدة وليست كرتنا وحدها التي تفتقد الخبرات بل كل ألعابنا الرياضية.

نبض رياضي

رياضة بلا استقرار

البعث الأسبوعية-مؤيد البش

مع مرور نحو ثلثي مدة الدورة الرياضية الحالية وبدء العد التنازلي لانتخابات مختلف مفاصل رياضتنا نهاية العام المقبل، مازالت مشكلة غياب الاستقرار الإداري هي السائدة في أغلب الأندية واتحادات الألعاب رغم أن كل تأكيدات المكتب التنفيذي للاتحاد الرياضي عند استلامه لمهامه تشير إلى ضرورة تجاوز أخطاء الماضي وبدء مرحلة جديدة مختلفة كلياً شكلاً ومضموناً.

ما دعانا لهذه البداية هي كمية التخبط الإداري الذي تعيشه مختلف أنديتنا، فخلال الأسبوع المنصرم فقط سمعنا عن مشاكل إدارية بالجملة فيها بدءاً من استقالة رئيس نادي حطين مروراً بمشاكل نادي النواعير المستمرة وانتهاء بالحالة المزرية التي وصل إليها نادي الوحدة، طبعاً هذه الأمثلة تنطبق على نادي أهلي حلب الذي ينتظر ترميم إدارته بعد استقالة عضوين منها ، وعلى نادي الطليعة الذي لم يعرف الاستقرار منذ اشهر نتيجة التغيير المستمر في إدارته كما أن نادي بردى في دمشق لديه رئيس مؤقت للنادي منذ نحو سنتين دون أن يوجد بديل دائم.

المشكلة أن الأندية باتت تئن تحت وطأة المتطلبات المالية لألعابها خاصة المحترفة منها، فلا تكاد تصل إدارة راغبة في العمل حتى تصطدم بالواقع الصعب المتجلي بواجبات مالية كبيرة أمام واردات غير موازية، وللإنصاف فإن بعض الإدارات وتحديداً في الأندية الكبرى تعاني من سوء تدبير مع تبديدها الإمكانات المتوفرة بأسوأ الطرق.

الحديث عن الأندية يقابله واقع مشابه في أغلب اتحادات الألعاب، فلا يكاد يوجد اتحاد لعبة لم يشمله التغيير أو التعديل أو الترميم، حتى أن بعضها تغير مرات عدة خلال أشهر قليلة لأسباب غريبة وعجيبة أبرزها غياب الانسجام، والملاحظ في كل الاتحادات تقريباً وجود تهميش تام للخطط أو الاستراتيجيات للتطوير بينما توجد طرق مميزة لتصفية الحسابات وإيجاد الأعذار لغياب النتائج الجيدة خارجياً.

المؤسف أن المكتب التنفيذي للاتحاد الرياضي وهو المتسبب بشكل مباشر أو غير مباشر بما يحصل، يتخذ موقف المتفرج أو المعالج على استحياء في أحسن الأحوال فاختيار إدارات الأندية ومحاسبتها ضمن صلاحياته وتشكيل اتحادات الألعاب له دور فيها، لكن الواقع يقول بأن طريقة العمل السائدة لدى أغلب رؤساء المكاتب هي رد الفعل عوضاً عن أن يكون فاعلاً ومستبقاً للمشكلة، وبالتالي تتكرر ذات الأخطاء ويستمر التخبط الإداري الذي يؤدي بالضرورة للتراجع الفني لذلك يبدو الحديث عن تحسن في المستويات الفنية ضرباً من المستحيل لأن المقدمات الخاطئة ستؤدي حتماً لنتائج سيئة.

وسط تحديات المنافسة الصعبة

رياضتنا تعود للمشاركة في دورة الألعاب العربية

البعث الأسبوعية-عماد درويش

شهد الأسبوع الماضي عقد اجتماع بين المكتب التنفيذي للاتحاد الرياضي العام واتحادات الألعاب بهدف وضع تصور أولي للمشاركة في الدورة العربية الثالثة عشرة التي ستقام في الجزائر خلال شهر تموز المقبل، حيث تم التأكيد على ضرورة تحقيق نتائج جيدة رغم صعوبة المهمة.

ولعل الجانب المعنوي سيكون له أهمية خاصة لرياضتنا التي ستعود للمشاركة في ميادين الألعاب العربية بعد أن مّر عليها ستة عشر عاماً لم تشارك خلالها في أي دورة عربية حيث تعود آخر مشاركة إلى الدورة التي استضافتها مصر عام ٢٠٠٧.



فرصة ذهبية

عودة رياضتنا للدورات العربية ستكون اختباراً صعباً حيث من المقرر أن تشهد الدورة مشاركة ما يزيد على ٣٥٠٠ رياضي ورياضية من ٢٢ دولة سيتنافسون في ٢١ لعبة رياضية، حيث كانت قطر استضافت آخر نسخة من الدورة العربية أواخر العام ٢٠١١، قبل أن يغيب التجمع الرياضي العربي الذي انطلق من مدينة الإسكندرية في مصر عام ١٩٥٣، حيث اعتذر لبنان عن استضافة النسخة الثالثة عشرة عام ٢٠١٥ بناء على طلبه لأسباب أمنية، قبل أن تنقل إلى المملكة المغربية التي اعتذرت بدورها، كما كان مقرراً أن تقام نسخة العام ٢٠١٩ في العراق، لكنها تأجلت عدة مرات قبل أن يستقر اتحاد اللجان الاولمبية العربية على إقامتها في الجزائر الصيف المقبل.

ومن المقرر أن تشارك رياضتنا في أغلب الألعاب تقريباً والهدف من المشاركة هو التأكيد على رغبة الرياضيين السوريين في العودة إلى الأجواء العربية بعد سنوات طويلة من الغياب القسري.

إعادة بناء

لا شك أن المرحلة التي تمر بها رياضتنا في الوقت الحالي بالغة التعقيد وشائكة، فإعادة بناء كافة الألعاب لا يقف عند مشاركة في بطولة عربية أو قارية بل هي بحاجة لخطط طويلة الأمد عبر وضع روزنامة عمل ونظام جديد ومتطور لكافة الألعاب، بدءاً من الأندية التي من المفروض أن تكون اللبنة الأولى، والعمل على تطوير المستوى الفني للكوادر التي تصب في مصلحة المنتخبات الوطنية، ويجب على اتحاد كل لعبة أن يوفر الأجواء المثالية لمنتخباتنا الوطنية قبل المشاركة بأي محفل مثل الدورة العربية المقبلة.

كما أن المشاركة في المسابقات الرياضية في أي مكان وفي البطولات العربية بشكل خاص أصبحت في هذه الفترة هدفاً من الأهداف الاستراتيجية لإعادة بناء القدرات الرياضة السورية، فرياضتنا لا تملك الإمكانيات حالياً للحديث عن المنافسة فالملاعب لا تصلح حتى للتدريب، والظروف المالية الصعبة تحرم الأندية والاتحادات واللاعبين من حق الاستعداد للبطولات، والشيء الوحيد الذي لا ينقص رياضتنا هو الحماس والإصرار على النهوض من جديد.

تضافر الجهود

وبعيداً عن النتائج المتوقعة فإن تأهيل منتخباتنا الوطنية بشكل لائق وتوفير كافة الجهود لتكون مشاركة منتخباتنا في البطولات العربية والقارية جيدة مطلب محق رغم ان الواقع الحالي لا يبشر بتحقيق أي إنجاز في الدورة العربية.

ولنأخذ على سبيل المثال عدداً من الألعاب التي تعاني جملة من المشاكل المزمنة، فكرة الطائرة لم تشارك بالدورة العربية منذ عام ١٩٩٩ وكرة اليد طالها المصير ذاته، وكرة القدم والسلة اعتذرت عن المشاركة في دورة عام ٢٠٠٧، والريشة الطائرة كانت بيضة القبان في الدورة المذكورة لكن الجيل الذهبي الذي حصد ست ذهبيات لم يعد موجوداً، ويبقى الأمل ببعض الأبطال في الألعاب الفردية والقوة حيث تعول عليهم رياضتنا الكثير لاعتلاء منصات التتويج.

الجميع مطالب اليوم بتكثيف الجهود وتقديم الدعم المالي واللوجستي لتكون منتخباتنا على قدر المهمة الملقاة على عاتقها، على أمل أن يقدم الاتحاد الرياضي الدعم الكافي لتسهيل أمور منتخباتنا الوطنية ليحقق لاعبونا ميداليات تليق بسمعة رياضتنا.

استضافة وصدارة

ومنذ الدورة الأولى التي أقيمت في الاسكندرية بمصر عام ١٩٥٣ شاركت سورية في تسع دورات وتغيبت عن دورة عام ١٩٦١ في الدار البيضاء بالمغرب ودورة عام ١٩٦٥ في القاهرة بمصر وعن دورة عام ٢٠١١ في قطر، ولم تنظم الدورة في السنوات ما بين ١٩٧٦ و١٩٨٥ و كذلك الفترة ما بين ١٩٨٦ و ١٩٩٢ لأسباب مختلفة، وفي عام ١٩٦٩ اختيرت ليبيا لاستضافة الدورة إلا أن المسؤولين في ليبيا طلبوا تأجيلها للسنة التالية بسبب تأخر تهيئة المنشآت الرياضية اللازمة ليتخلوا في النهاية عن تنظيمها نهائياً، بعد ذلك تم تكليف السودان بمهمة تنظيم هذه الدورة في سنة ١٩٧١، إلا أن السودان لم يقم بذلك، وأقيمت الدورة في آخر الأمر في سورية عام ١٩٧٦ في دمشق وتصدر رياضيونا الترتيب العام حينها برصيد ٦١ ميدالية ذهبية ، وعادت سورية مرة ثانية واستضافت الدورة عام ١٩٩٢ وفازت بالمركز الأول وجاءت بعدها مصر.

وفي الترتيب العام للدول في الدورات الرياضية العربية حلت سورية في المركز الثاني (خلف مصر) في المشاركات التسعة السابقة برصيد ٧٨٩ ميدالية منها ٢٧٩ ميدالية ذهبية و٢٢٨ فضية و٢٨٢ برونزية.

لمحة تاريخية

يذكر أن فكرة إقامة ألعاب رياضية عربية في مطلع سنة ١٩٤٧ حيث تقدم عبد الرحمن عزام أول أمين عام لجامعة الدول العربية بمذكرة لإقامة دورة رياضية تشارك فيها كل الدول العربية، ولم يحظ هذا المشروع بالموافقة في ذلك الوقت إلا أن الفكرة بقيت مطروحة، وظلت المجهودات من أجل إقامة هذه الدورة مستمرة إلى الجلسة التي عقدتها الجامعة في ١٩٥٣، حيث لعب المهندس أحمد الدمرداش توني - عضو اللجنة الاولمبية الدولية - دوراً كبيراً في إقناع مسؤولي الدول العربية بالفكرة، وعلى إثر العرض الذي قدمه توني لمجلس الجامعة في نفس الجلسة تمت الموافقة على إقامة هذه الألعاب، وأسندت إلى مصر مهمة تنظيم دورتها الأولى التي احتضنتها مدينة الإسكندرية من ٢٦ تموز إلى ١٠ آب من نفس السنة وشاركت فيها ثماني دول عربية.

عودة ميسي إلى أسوار برشلونةٍ

تواجه متطلبات شبه مستحيلة وأموالا بالجملة

البعث الأسبوعيّة-سامر الخيّر

تكثر التوقعات والتكهنات كثيراً مع اقتراب الدوريات الأوروبية من نهايتها بشأن رحيل بعض الأسماء واستقدام آخرين وخاصة نجوم الصف الأوّل، فمنذ انتقال أفضل لاعب في العالم ٧ مرات الأرجنتيني ليونيل ميسي من ناديه الإسباني برشلونة إلى نادي باريس سان جيرمان الفرنسي، وشائعات عودته مرة أخرى إلى صفوف ناديه المفضل لا تفارق سوق انتقالات اللاعبين وخاصة الميركاتو الصيفي، لكن هذا العام تبدو الأمور أكثر جدية وخاصة مع تسريبات من داخل النادي الكتالوني هذه المرة، فهل سيعود الابن الضال وتكتمل فرحة أنصار برشلونة؟ أم سيخيب ظنهم ويرحل بعيداً على مبدأ ما كسر من الصعب إصلاحه؟

نهاية الشهر الماضي شهدت تصريحاً مهماً جداً حول هذه المسألة، حيث غازل نائب رئيس نادي برشلونة رافا يوستي (ميسي) ومعلناً بشكل غير مباشر وللمرة الأولى من مسؤول في النادي بعد رحيل الأرجنتيني بأن هناك احتمالية لعودته، فالفريق يبحث عن سبل لتدعيم تشكيلته تحسباً لتحديات الموسم المقبل، إذ دخل في مفاوضات مع عدد من اللاعبين، رغم إدراك إدارة لابورتا صعوبة المهمة من الجانب المادي، وسيلتقي أعضاء مجلس إدارة البلوغرانا مع نظرائهم في الهيئة الكروية الإسبانية بهدف إقناعهم بقبول عودة ميسي وتسهيل مهمة حسم الصفقة.

وسيعرض مسؤولو برشلونة مخططاً على «الليغا» يشرح المراحل التي سيتخذها النادي للتخفيف من قيمة الرواتب، بما أنها أصبحت تعيق حالياً نشاط النادي في سوق الانتقالات وكسرت حواجز لوائح اللعب المالي النظيف، ويرى مجلس الإدارة أن حظوظه في نيل رضا رابطة كرة القدم كبيرة خاصة أن المخطط يتضمن قائمة اللاعبين الذين سيرحلون عن النادي، وتعاملات تجارية من شأنها أن تدر على خزينته قيم مالية إضافية، وسيحدد هذا اللقاء بشكل نهائي مستقبل ميسي مع برشلونة، لكن موافقة «الليغا» لا تعني بالضرورة حسم الصفقة رسمياً، فهناك عدة عقبات كراتبه العالي الذي يبلغ ٤٠ مليون يورو سنوياً.

وهناك طبعاً موافقة ميسي الذي قد لا يرغب في العودة إلّا وفق شروط محددة، وأولها كما أصبح واضحاً للجميع تنحي خوان لابورتا رئيس النادي، حيث قوبل سعيه لعقد صلح مع الأرجنتيني خلال حفل جوائز الاتحاد الدولي لكرة القدم بالرفض، وأكد ليونيل لمقربيه أنه لن يتحدث معه ثانيةً، فهو يحمله مسؤولية مغادرته للنادي وعدم الوفاء بوعده بتجديد عقده رغم أن ميسي كان أحد أكثر الداعمين للابورتا، والغريب أن لابورتا وباستثناء محاولته الأخيرة من أجل التقرب من ميسي لم يحاول خلال السنوات الماضية مصالحة ميسي الذي كانت تجمعهما علاقة طيبة جداً في ولايته السابقة، فكيف يتوقع أن تحلّ أزمتهما بلقاء وكأن شيئا ًلم يكن؟

إذا تركنا الموضوع العاطفي الذي قد يلعب دوراً كبيراً في فصل هذه القضية، نظراً لتعلق عائلة ميسي بالمدينة والنادي، واستقال لابورتا، لا يزال أمام ميسي أمور أخرى تعيق عودته فهناك شرط في عقده مع باريس سان جيرمان، يسمح له بتجديد تعاقده لموسم إضافي بشرط موافقته، وحقيقةً يرفض النادي الباريسي رحيل نجمه الأرجنتيني دون أن يتقدم له بعرض جديد، باعتباره اسماً مهما في التشكيلة رغم المطالب الجماهيرية برفض بقائه على ضوء غياب تأثيره على النتائج في اللقاءات المهمة، وفي الوقت نفسه لا يوجد حتى الآن عرض رسمي ولو تحت الطاولة من برشلونة، والأمر محصور باتصالات هاتفية ولقاءات مع والده فقط، وارتبط اسم ميسي أيضاً بالانتقال للدوري الأمريكي من بوابة إنتر ميامي بقيادة الأسطورة الإنكليزية ديفيد بيكهام، كما ترددت أنباء عن اهتمام عملاقي السعودية الهلال والاتحاد بخدماته.

وكان ميسي قد رحل عن برشلونة في صيف عام ٢٠٢١، وانضم لباريس سان جيرمان في صفقة انتقال حر، بسبب عدم التوصل لاتفاق حول تجديد عقده، في ظل الأزمة الاقتصادية التي عانى منها النادي الكتالوني، وينتهي تعاقده في حديقة الأمراء بختام الموسم الجاري، بينما لم يتوصلا لاتفاق بشأن تفعيل بند التمديد حتى الآن.

وكان وداع ميسي حزيناً ومفاجئاً وخاصة له فقد كان الاتفاق بينه وبين النادي قوياً جداً من أجل فعل كل ما يلزم من أجل إبرام صفقة تضمن بقاءه لعدة سنوات أخرى، وكان ميسي على استعداد لتخفيض راتبه بشكل كبير، ومع ذلك حالت الصعوبات الاقتصادية المعقدة جداً دون استمراره في «الكامب نو» حتى بعد تخفيض راتبه إلى النصف، وصرح وقتها أنه لم يرغب أبداً في المغادرة، وكشف عن رغبته في العودة إلى برشلونة بشكل ما مع تفضيل دور المدير الرياضي في النادي.

ويقود حالياً فيكتور فونت -المرشح الرئاسي الذي خاض انتخابات ٢٠٢١ وحل ثانياً بعد خوان لابورتا-حملةً قويةً من أجل عودة ميسي، وطبعاً هناك بوابة مفتوحة حالياً بعد تذليل كل الصعوبات التي ذكرناها، تجعل ميسي يفضل العبور منها على البقاء في فرنسا أو الهجرة للخليج أو الدوري الأمريكي، وهي بوابة تشافي هيرنانديز مدرب البارسا فلطالما تقاسما علاقة رائعة داخل الملعب وخارجه.



رواد السوشيال ميديا.. نقاد يتصيدون الأخطاء ويتاجرون بها

أمينة عباس

ما إن بدأت المحطات التلفزيونية والمنصات ببثّ الحلقات الأولى من الأعمال الدرامية خلال الموسم الحالي حتى استُبيحت هذه الأعمال من قِبل رواد السوشيال ميديا الذين عملوا على تصيّد الأخطاء والعثرات التي وقعت بها لتتحول بفعل التكرار والنسخ إلى ترندات يتاجرون بها، في حين غاب النقد الحقيقي، باستثناء بعض ما يُكتب من قبَل نقّاد معروفين اتخذوا من صفحتهم منبراً لهم لممارسة نقد ما بُثّ من حلقات دون إطلاق أحكام نهائية، منتظرين انتهاء الأعمال لإطلاق قولهم الفصل.



نقد الاسترخاء والترف

وحول فوضى النقد التي عمّت السوشيال ميديا والتركيز على تصيّد الأخطاء في الأعمال الدرامية يبيّن الناقد أحمد علي هلال لـ«البعث»أن ما يُتداول من (نقد) للأعمال الدرامية مع شيوع جائحة هذا النقد يوحي بموت الناقد الدرامي، في حين أن المسألة أبعد من ذلك بما يصاحبها من ارتجال الأحكام والابتعاد عن المعيارية والموضوعية والحدود المعرفية المنهجية نتيجة غياب الاختصاص وتوسل نجومية بمعنى ما توهماً بحجم الإعجابات وحصد الترند ولفت الأنظار من خلال المديح أو الهجاء الجاهلوالوقوف عند الأخطاء وتضخيمها بتجاوز أي قيمة فنية أو جمالية للعمل، أو من خلال امتداح عمل بعينه بشكل مبالغ، موضحاً هلال أن وسائل التواصل الاجتماعي على أهميتها وخطورتها أتاحت أشكالاً من الاختراقات غير الواعية لتسطيح مفهوم النقد الدرامي والعصف بقواعده بمسوغ التذوق والانطباع الذي يأتي في أكثر الأحيان مقصراً في متابعة العمل كاملاً، مع الابتذال وإسقاط رغبات بعينها لأولئك (النقاد) والمفارقة برأي هلال أن سوق النقد الدرامي في وسائل التواصل الاجتماعي تعج بالمتناقضات وشيوع خطابات لغير المختصين الذين يسعون لمزاحمة أهل الاختصاص النادرين، حيث تغلب على هذا (النقد) سمات تتأرجح مابين غياب الخيال الاحترافي الذي يرصد العمل كقيمة مضافة ودلالته في المشهد الدرامي والخروج عن سياقات أكاديمية، وذلك يظهر جلياً في ركاكة اللغة التي يعتمدونها وغياب الثقافة الدرامية وفجاجة الأسلوب وتغييب قيم النص، ليكون نقد الاسترخاء والترف الذي يطيح بالأعمال باختزالها للأخطاء والعثرات حصداً للترندات المجانية التي تعج باستظهار التفاهة ومفرداتها، والسبب غياب المنهجية والتوهم بالتقاط اللحظة الدرامية واللحاق بعصر الصورة وتغذيتها الراجعة في السلوك والقيم، مع غياب الثقافة الدرامية بحد ذاتها وقواعدها في ظل ندرة نقاد الدراما الحقيقيين الذين يعيدون الاعتبار إلى النقد بوصفه فعالية معرفية بالدرجة الأولى، إضافة إلى أنها جزء من ظواهر اختراق الثقافة وتعميم الجهل بغياب الناقد الدرامي الحصيف والقراءة بمعناها المعرفي وشيوع مفهوم (الحرية) التي جعلت الكثيرين يسيئون استثمارها، مؤكداً هلال أنه لا بد من العودة إلى المعايير الناظمة لهذا النقد ليصبح مواكباً بحقّ لا ظلالاً باهتة على لوحة الثقافة، وإقصاء هذه الممارسات بوعي منهجي يمارسه النقاد المختصون بعيداً عن الشللية وتكريس قيم السوق الدرامي الذي جلب (كتّاباً) طارئين يعبثون بقيم التلقي ويسايرون شبّاك التذاكر.

ثرثرة لا تضر ولا تنفع

ويبيّن الكاتب خلدون قتلان أن ما يحدث في السوشيال ميديا من فوضى آراء حول الأعمال الدرامية هو ثرثرة لا تضر ولا تنفع وشبيهة بثرثرة الجالسين في مقهى، حيث لكل منهم رأيه الخاص الذي يلقيه أمام الحاضرين ولا يدخل في باب النقد، وأن قسماً كبيراً جداً من جمهور المواقع يهاجمون دراماهم ويتصيدون الأخطاء، والغاية جمع لايكات، موضحاً أنه علينا أن نفرّق بين النقد والانطباع، وهو ككاتب ينتظر النقد الذي يكتبه أساتذة مختصون يشرحون فيه العمل ويضعون أصابعهم على مكامن القوة ومكامن الضعف فيه، مع إشارته إلى أن بعض النقد الذي يصدر من بعض (نقاد) الصحافة الفنية والذين يسمون أنفسهم نقاداً دراميين هو نقد انطباعي لا يتعدى إعطاء رأي، في حين أن النقد علم، وهو يختلف عن الرأي وانطباع المشاهَدة لأن ما يراه البعض خطأ في بعض الأعمال الدرامية قد يكون مقصوداً، وهنا يأتي دور الناقد في شرح مالا يفهمه الجمهور، لذلك يرفض قتلان تسمية ما يحدث على منصات التواصل بالنقد، خاصة وأن هذه المنصات تُستخدم أحياناً لتقليب الشارع على عمل ما ومهاجمته بهدف التشويش فقط، مع إشارته إلى أن هناك جمهوراً واسعاً لا يعطي رأيهعلى مواقع التواصل، مع إيمانه أن رسائل العمل وتأثيره على المتلقي تبقى هي الأهم

لا يحق للجميع أن يكتب

ولطالما اقتنعت الإعلامية وفاء العلي بمقولة «من حق الجميع أن يقرأ ولكن لا يحق للجميع أن يكتب» وهي مقولة نسفتها اليوم السوشيال ميديا بعد أن منحت الحق للجميع أن يشاهد ويصور ويقرأ ويكتب ويدلي برأيه ويناقش، والبعض قد يفتي أحياناً، ورأت أن هذا أمر له جانبان، إيجابي وسلبي،حيث المجال يتسع للنقاش والاختلاف، ومن هنا تجد العلي أن النقد والآراء حول ما تقدمه الدراما أمر طبيعي، خاصة وأن الدراما مادة ترفيهية بالدرجة الأولى قد تستهدف شريحة ما وقد تتوجه للجميع على اختلاف ثقافتهم ومعارفهم،ليبقى برأيها معيار نجاحها مرتبطاً بمدى احترام عقول الجميع. من هنا تشيروفاء العلي إلى الآراء التي تستهدف الإشارة إلى خطأ هنا أو هفوة هناك، خاصة إن كانت صحيحة ونابعة من ثقافة ومعرفة، في حين تكمن خطورتها في تناقلها بشكل ببغائي، حيث لا يدرك مرددها صحتَها أو أسبابها وتداعياتها، فيطلق ناره دون رحمة بغية تسديد هدف نقدي جارح في مرمى الكاتب أو المخرج أوالممثل دون تقدير لجهود بُذلت، مؤكدة العلي أن المتابع عندما يدلي برأيه على مواقع السوشيال ميديا فلا يعني ذلك أنه أصبح ناقداً فنياً، ولكن قد يكون لرأيه قيمة وفائدة تصحح وتشير إلى خطأ، ولكنها تبقى آراء خاصة به قد نتفق معها وربما لا، موضحة أنه ليس من السهولة أن يُطلَق على أي شخص صفة ناقد فني، فقد يقضي صحفيون سنوات في عالم الصحافة والكتابة لكنهم لا يرتقون إلى مرحلة الإلمام بأصول النقد الفني أو غيره

فخ وسائل التواصل الاجتماعي

ويرى الناقد الفني عامر فؤاد عامر أنّ المنتَج الفنّي الدرامي هو ملك للجمهور منذ لحظة عرضه الأولى، ووسائل التواصل الاجتماعي ومرتادوها ليسوا بمنأى عن هذا التناول، لذلك لندع الآخر يعبّر عن نفسه ويتحدّث، ولنستمع له ونشاركه إن أحببنا، لكن إن ذهبت الأمور برأيه إلى باب الإسفاف والرغبة في التشويه والتهكّم والتهجّم على صنّاع عمل مافهذا أمر غير مقبول، ونكون هنا أمام فخ وسائل التواصل الاجتماعي الذي جمع بين الجاهل والعارف في ذات الصلاحيّات والحقوق، مؤكداً عامر في الوقت ذاته أنه لا يجد في الأمر خطورة كأن يطفو القشّ على سطح مياه النهر فترةً من الزمن ثم يزول تدريجياً مع مرور الوقت، مع اعتقاده أن رواد السوشيال ميديا غير قادرين على تغيير قيمة وإحلال أخرى أو تزييف موضوع، وقد شهدنا موجات التطاول على شخصية فنية أو عمل فني أو مقطع ما من عمل ثم بعد أيام قليلة ينتهي الأمر وكأن شيئاً لم يكن لأن ذاكرة رواد السوشيال ميديا ضعيفة ولا توثيق حقيقي فيها، وهيتشبه الضجيج الذي ينتهي فجأةوقد يصيبنا بالدوار قليلاً لكنه لا يجعلنا مرضى، مذكّراً عامر بما قاله الجاحظ سابقاً: «الأفكار على قارعة الطريق» بمعنى أنها ملك للجميع، وعالم السوشيال ميديا ليس غريباً عن أبعاد هذه المقولة، فهو عالم مُنفتح ولا محدود، تنطلق فيه الفكرة ولا تتوقف عن التناول تبعاً للشخص الذي يتلقاها وأسلوب التعبير عنها في الفضاء الافتراضي الذي يختلط فيه مفهوم إبداء الرأي بمفهوم النقد، والسبب هو وسائل التواصل الاجتماعي، مع أن الجميع يعلم الفرق الكبير بينهما، لذلك تتجلّى ضرورة منح الناقد الحقيقي دوره الفاعلفي التعبير عن نقده الذي يرتقي به في اللغة والهدف والمضمون، مبيناً أن وسائل الإعلام لو اجتهدت على الموضوع لكانت قد خلقت نقاداً فاعلين، ولبات الصوت مسموعاً من منابرهم وليس من غوغاء السوشيال ميديا، موضحاً أن المفهوم الاجتماعي السائد عن النقد هو تبيان سلبيّات المنتج الفنّي فقط، في حين أن النقد هو تشريح وتحليل وطرح الحلول إن أمكنوالإشارة إلى مواطن الضعف والخلل وذلك بهدف خلق الجدل الإيجابي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مهام الناقد برأيه ليست إبداء الرأي فقط لأنه عين صاحية تراقب المشهد العامّ وتنظر في تفاصيله الخاصّة وتكون كلمته هي الفيصل في النهاية، شرط ألا يحيد عن الحقيقة. من هنا يرى أ.عامر أن الحل للخروج من هذه الفوضى يكون بالتكاتف بين أهل النقد والقائمين على الوسائل الإعلاميّة لإبعاد المتسلقين بآرائهم على مهنة النقد الراقية، حيث أن وسائل الإعلام بأنواعها ترتقي بالنقد السليم وتذهب به لمصافي الصوت المسموع، لذلك يدعو إلى زجّ كوادر جديدة شابة في هذا الميدان، لا سيما وأن قسماً قائماً بحدّ ذاته في المعهد العالي للفنون المسرحيّة يدرّس النقد بعلميّة وبمناهج متفرّدة، وأنه بهذه الطريقة سنصل إلى عدد مهم من النقاد مكرسين في وسائل الإعلام كافة، وستصبح كلماتهم هي الكلمات المرتقبة والمسموعة، حتّى ولو ضجت وعلت أصوات روّاد السوشيال ميديا، خاصة وأن ضبط هؤلاء المرتادين ضمن قوانين وقواعد أمر غير ممكن.

يستجدي الفضيحة أولاً

ويشير الإعلامي والكاتب علي الراعي إلى أنه في الصحافة التقليدية كان ثمة وقتٌ متاح للإعلامي لأن يقوم بتشكيل الرأي العام، لكن اليوم ثمة أمرٌ اختلف، فمع الميديا الجديدة تمّ سحب البساط من تحت قدمَي الصحفي والناقد وأصبح يُخشى عليه من الانقضاض من قبل الشعبوية الهائجة التي تريد محاسبة الصحفي الذي يخرج عن ذائقتها الجمعية العامة، مبيناً أن هذه الحالة الشعبوية بات يستغلها أصحاب النتاجات الإبداعية الذين يوجهون هذه الذائقة حسبما يشاؤون وقبل أن تُعرض أعمالهم، وتجلت هذه الظاهرة في أعمال الموسم الحالي من خلال الاصطفافات والآراء والانحيازات الحادة تجاه كل مسلسل. من هنا كان من السهولة برأي الراعي توجيه هذه الشعبوية والذهاب بمنحى التصيّد الذي يستجدي الفضيحة وقبل أي شيء آخر بعيداً عن تصحيح الأخطاء، مبيناً أن أي عمل إبداعي هو هدف مشروع للنقد، لكن على أن يتم الأمر من قبل مختصين، وأن يكون موضوعياً، ولكن في الحالة الشعبوية غالباً ما يخرج الأمر عن السيطرة، فالمسألة تبدأ من توجيه فتصيّد لا يقف عند التصحيح، وهنا تكمن المشكلة برأيه، حيث من اللافت تضخيم الأخطاء، علماً أنها أخطاء قد تحصل في أي عمل درامي، خاصة وأن البعض يُطالب أن يكون المسلسل أشبه بالتوثيقي، ومن هنا يرى أ.الراعي أن الهجوم على بعض الأمور التي قد يراها صُنّاع العمل ضروري، وإن بدا نافراً رغم أن له مبرره الدرامي.

النقد لايُكتسب بين ليلة وضحاها

ويلاحظ الإعلامي والمهتم بالشأن الثقافي بديع صنيج أن الجميع تحول إلى نقاد في الفترة الأخيرة، وهم في حقيقة الأمر يقدمون انطباعات لا تستند إلى أي قاعدة نقدية لتكون توصيفات عامة تطال الإخراج والنص، وقلائل منهم من يمتلكون خلفية فنية يبنون عليها رأيهم النقدي حول مفاصل العمل بشكل دقيق ومفصّل وثقافة نقدية فيقدمون آراء يُعتدّ بها تقوم على التحليل الدقيق لأبسط الأمور من زوايا التصوير واللون وحركة الكاميرا والإضاءة والموسيقا التصويرية وأداء الممثلين وكيفية تبينهم للشخصيات، ولا يرى صنيج مشكلة في انتشار ظاهرة قيام رواد السوشيال ميديا بتقديم آرائهم حول ما يُقدم، وهي ظاهرة مبررة، حيث يحق للجميع إبداء رأيه حول ما يُقدم، وقد أتاحت وسائل التواصل الاجتماعي فعل ذلك، ومهمة من يمتلك قدراً من المعرفة فرز الغث من السمين، ويمكن تبيان ذلك من خلال اللغة التي يكتب بها هؤلاء، فهي تكشف مستواهم النقدي والمعرفي، لذلك يمكن تصويب الأخطاء التي يرتكبونها ليدركوا أحجامهم الطبيعية في هذا المجال لأن النقد لايُكتسب بين ليلة وضحاها أو بمتابعة عشرات المسلسلات وإنما يولد من معرفة آليات وجوانب العمل الدرامي بكل تفاصيله، مع تأكيد صنيج على أنه ما من عمل درامي كامل لأن الظروف الإنتاجية هي التي تتحكم بكل العاملين فيه، إضافة إلى أن موضوع ال ٣٠ حلقة تحول أحياناً دون تحقيق الترابط بين خيوطه بدقة، مع إيمانه أن مهمة النقد هي الإشارة إلى كل الأخطاء الصغيرة والكبيرة بعيداً عن اقتناص الأخطاء وتضخيمها وتعميمها وإنما الإشارة إلى الأخطاء والسلبيات والإيجابيات لأن مهمة النقد ليست جلد العمل والعاملين فيه وإنما التصويب للوصول إلى الكمال الفني.

ومضة

أيقونة الرقة وفراتها

البعث الأسبوعية- سلوى عباس

كتب القليل عن عبد السلام العجيلي إزاء مكانته الإبداعية العالية، وارتهن النقد الخاص به بالأدلجة غالباً في المرحلة الأولى التي استمرت حتى نهاية ثمانينيات القرن الماضي، بينما تطورت الكتابة النقدية حول إبداعه في المرحلة الثانية منذ عام ١٩٩٠ وحتى الآن.

أما بداءة النقد حول الأدب بعامة والعجيلي بخاصة حتى نهاية الستينيات فلا تخرج عن المراجعات والانطباعات، مثلما يصعب انتسابها إلى المنهجية النقدية تحليلاً كاشفاً عن الرؤى الفكرية والفنية، باستثناء ما كتبه عدنان بن ذريل في كتابه «أدب القصة في سورية» ١٩٦٢ وقد أرخ في هذا الكتاب للقصة في سورية منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى تاريخ إصدار كتابه، وحلل أهم الإبداعات القصصية وفق المنهج الوصفي التحليلي إلى حد ما، وأبرز هذه المذاهب الأدبية في منحيين الأول المذهب الواقعي عند السرديين وفي مقدمتهم عبد السلام العجيلي واصفاً سرده بالتصوير، وقد وصف بعض النقاد العجيلي بـ«البدوي البرجوازي» أو «البرجوازي النبيل» فقال عنه نزار قباني: «العجيلي أروع بدوي عرفته المدينة، وأروع حضري عرفته البادية»، ويجمع كثيرون أن عبد السلام العجيلي كان من أكبر مبدعي عصره شعراً ونثراً في سورية، وكذلك طبياً إذ كان من أمهر الأطباء الجراحين وأكثرهم التصاقاً بمدينته الرقة وأبناء عشيرته، هذه البيئة البدوية انعكست في كل كتابات العجيلي؛ إذ يقول عن مدينته: «ولدت في الرقة، بلدة صغيرة، أو قرية كبيرة، على شاطئ الفرات بين حلب ودير الزور، من الناحية الاقتصادية كان أغلب أهل الرقة، وأسرتي منهم، يعيشون حياة نصف حضرية، بأنهم كانوا في الشتاء يقيمون في البلدة فإذا جاء الربيع خرجوا إلى البادية يرعون فيها أغنامهم ويتنقلون بين مراعي الكلأ حتى أوائل الخريف، وقد عشت هذه الحياة في صباي، فأثرت فيَّ كثيراً وقبست منها كثيراً فيما كتبت».

أولى محاولات العجيلي الكتابية بدأت في الثانية عشرة من عمره عبر تأليفه تمثيلية عن قصة تاريخية حدثت في إحدى ضواحي الرقة، ومحاولته كتابة بعض الأبيات الشعرية، لكنها كانت بداية تشوبها بعض الأخطاء في الوزن والعروض والتي تداركها لاحقاً بعد معرفته الكاملة بها، وفي عام ١٩٣٦ نُشر أول عمل له في مجلة «الرسالة» المصرية وهو عبارة عن قصة بدوية تحمل عنوان «نومان»، حيث شكلت هذه الخطوة حافزاً وثقة كبيرة في نفسه بالرغم من نشرها باسم مجهول، وفي عام ١٩٣٨، نال الشهادة الثانوية من مدارس مدينة حلب، وانتقل إلى دمشق حيث التحق بكلية الطب بجامعة دمشق وتخرج منها في عام ١٩٤٥.

في كتاباته الكثيرة والمتنوعة اتبع العجيلي المذهب الإنساني، مُنطَلقاً لكل فكرة وآرائه التي بثها في تلك الكتابات، فجسد في ذلك صدق الأديب والطبيب معاً، كما أنه مثّل عصره خير تمثيل، وكان يتمتع بحسّ ساخر مبطن وهو يسرد مفارقات الأشخاص وطرائق فهمهم لظواهر العلم والطب والمدنية والمعاصرة، كما ألف في نهاية الستينيات مع مجموعة من الأدباء (عصبة الساخرين)، لكنه رغم شهرته ككاتب لم يتخل عن مهنته طبيباً، إصرارا منه على مداواة أهل بلده الذين كانوا يقصدون عيادته للعلاج مجاناً، وفي ذلك يقول: «إن ما كتبته يكتبه غيري لكن دوري في مداواة الناس لا يقدر عليه غيري»، ويطلق عليه لقب أيقونة الرقة لعدة أسباب منها ممارسته الطب وخدمته لكل الناس لسنينَ طويلة بلا كلل أو ملل أو أجر.

لقد كان الواقع هو المنبع الرئيسي لأعمال العجيلي، ولم يكن توثيقياً، بل تحليلياً لهذا الواقع، فقد رصد أوضاعه ومآسيه وأفراحه، وكان ينطلق دوماً من قاعدة إيمانه بدور الأدب في صياغة رؤية دقيقة لما يجري، وقد أيقظه الجوع إلى المعرفة، فجعله يلتهم آلاف الصفحات من كتب التراث، ومن دواوين الشعراء، ومن الحكايات والأمثال والسير الشعبية، فتكونت لديه ثروة مبكرة من مخزون الأدب، فكان حكواتي هذا الزمان أضاف إلى مخزون القص العربي الحديث المكتوب أهمية بالغة، حيث لا يميّز المرء في أدبه الواقع الملموس من الواقع المتخيل، فكلاهما واحد، ليجد القارئ نفسه أمام واحد من أهم الذين يبنون هيكل الحكاية المعاصرة، وتعد مجموعاته القصصية مدونة سردية مؤسسة ودالة على ظاهرة القص العربي، إذ يقول د.حسام الخطيب في كتابه «القصة القصيرة في سورية»: «كان ظهور «بنت الساحرة» للأديب العجيلي في عام ١٩٤٨ علامة انعطاف حي في تاريخ القصة القصيرة في سورية، فهي ليست إعلاناً عن ولادة كاتب قصصي عظيم فحسب، بل إعلان عن بدء استواء فن جديد متميز في التجربة الأدبية لسورية، ومن هنا لا بد من القول إن «بنت الساحرة» تحتفظ بقيمة تاريخية كبرى إضافة إلى قيمتها الفنية، فالعمل الأدبي يصير نقطة انعطاف حينما يجمع بين القيمتين جمعاً واضحاً».

في نيسان من عام ٢٠٠٦ رحل الأديب العجيلي تاركاً لنا من فائق الإبداع وغزارته ومن القيم الأخلاقية ما يسمح لنا بالقول: إنّ من كان مثله لا يمكن أن يعوّض ولا يجود به الدهر إلا نادراً.

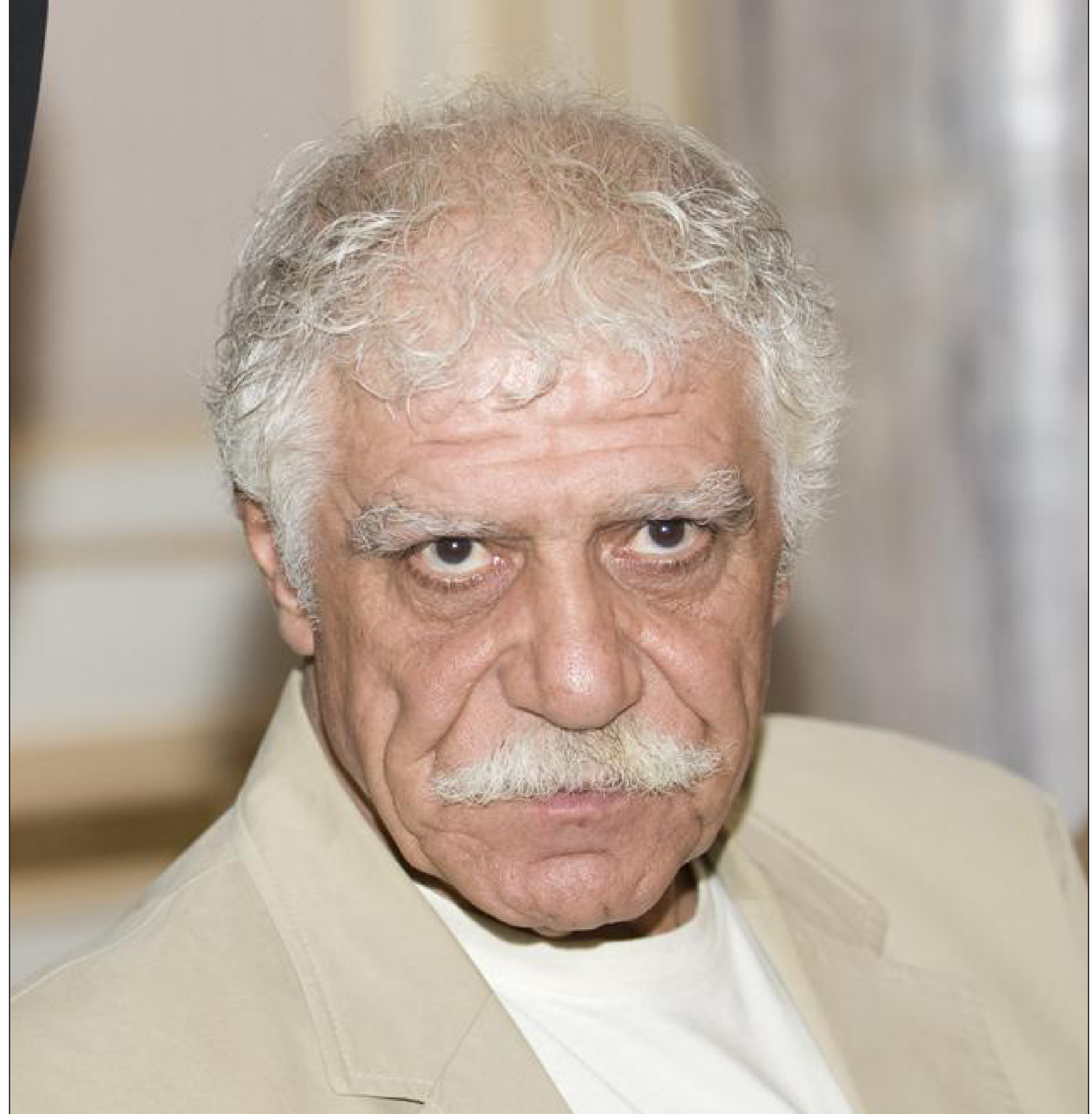
في ذكرى رحيل هرم الدراما السورية..

خالد تاجا الغائب الحاضر

جُمان بركات

«هل الحياة تفرضُ علينا أقدارنا، أم أننا نحن الذين نختارها؟ أم أن ما تبقى لنا من عمر قصير هو ما يجعلنا نهرب من ذواتنا لننكفئ على أوجاعنا التي حفرت أخاديدها في أعماقنا، دون أن يلامس أحدٌ ما بداخلنا من جروح تنزف ألماً لنرى أنفسنا نتلاشى في عتمة لا مستقر لها، عتمة تنبض بحزن مقيم في الحنايا ومن تسبّبوا بها هم آخر من ينتبه إلينا؟!».

لعلّ حالة الحزن التي يلمسها المشاهد عند الفنان خالد تاجا – الذي تصادف هذه الأيام ذكرى رحيله الحادي عشر – في أكثر حواراته هي ما يجعل هذه الأسئلة ملحّة في الذهن، فمن المستغرب ألا تستطيع سنوات النجاح والتميّز الطويلة في الأعمال الدرامية أن ترمّم ما بداخلنا من ألم، وأن تحصّن إنسانيتنا من استباحات الآخرين الذين ربما يكونوا أقرب الناس إلينا، فكم هو مؤلمٌ أن يعترف فنان مثل خالد تاجا أنه يعيش وحدة مؤلمة رغم كثرة الناس من حوله، فهو حزين ويعيش خصاماً مع ذاته، وقد حاول الخروج من وحدته بالكتابة ليخفّف من مشاعره وأحاسيسه وأحلامه التي جعلته يعيش وحيداً، فالناس من حوله لم يستطيعوا أن يلغوا وحدته، وكان يؤكد أن هناك أموراً في الحياة فُرضت علينا ولم يكن لنا دور في اختيارها، فنحن أتينا للحياة مرغمين، وسنغادرها مرغمين، وقد وثّق حياته بمقولة حفرها على كتف قاسيون لتكون شاهداً على خيباته وانكساراته تقول: «مسيرتي حلم من الجنون كومضة شهاب زرعت النور في قلبي لحظة ثم مضت!!».



خالد تاجا الفنان الذي لا يحتاج إلى حوار، فهو أعظم من قدم الأسلوب التعبيري في التمثيل على المستوى العربي، كانت انطلاقته الفنية الأولى عام ١٩٥٧ في عمل مسرحي بعنوان «مرتي قمر صناعي» وشارك في أعمال مسرحية عديدة باتت خالدة في أرشيف المسرح السوري، ثم تابع مسيرته الفنية ببطولة سينمائية في فيلم «سائق الشاحنة» الذي أنتجته المؤسسة العامة للسينما بدمشق عام ١٩٦٦، وقدم أيضاً العديد من الأفلام منها فيلم «أيام في لندن» وفيلم «الفهد» وفيلم «خيرو العوج» وفيلم «العار»، إلا أن تألّقه الحقيقي كان عبر الدراما التلفزيونيّة من خلال أعمال عديدة قدّمها مع نخبة من المخرجين المتميّزين، حقّق فيها حضوراً فنيا كرّسه أيقونة للدراما السورية.

وإذا حاولنا استحضار الأعمال الدراميّة التي تميّز بها الفنان الراحل خالد تاجا لعجزنا عن الاختيار، لأنه تميّز بالأعمال التي قدّمها كلّها ومن دون استثناء، حتى لو تفاوتت نسبة التألّق فيها بين عمل وآخر، فهو عبر تاريخه الفني الطويل كان يتمتّع بفضول طفل يجعله يتجوّل بين الشخصيات لاكتشاف أنماط ونماذج جديدة موجودة في داخله، يستحضرها كلّها وينتقي منها الشخصيّة المناسبة للدور المطلوب منه أداؤه، وبعد حياة فنية امتدت لأربعة عقود يرى تاجا أن الفنان الذي لا يستطيع أن يكون واقعياً في مشاهده متلبّساً ثوب الشخصيّة التي يؤديها لا يصلح أن يؤدي دور كومبارس، لذلك كان يتلوّن مع شخصياته المكتوبة، وقد يضيف إليها من عنده ليوضح معالمها أكثر.

لم يكن خالد تاجا يعترف بفنان ليس لديه مشروع، ولم يكن يؤمن بفكرة الفن للفن، إذ لابد للفنان من مشروع يقدّم من خلاله رسالة يعبّر من خلالها عن هويته كفنان له دوره الهام في المجتمع، ويرى أن الفن تجربة قابلة للفشل والنجاح، ويأسف أن الدراما سلعة تخضع للعرض والطلب في سوق المحطات، وعلى الفنان أن يبذل جهده ليقدّم الشخصيّة التي يجسّدها بالصورة التي يجعلها راسخة في مخيّلة الجمهور الذي يعدّ هو الحكم الأهم على هذه التجربة وكان مؤمناً أيماناً مطلقاً بدور الدراما في رفد ثقافة المجتمع، وبأهدافها التربوية والثقافية والاجتماعية، لكنه بالمقابل كان يرى أن المطلوب منها لتقوم بدورها الفاعل أن تكون حرة بعيداً عن عين الرقابة، خاصة مع تعدد وسائل الاتصال التي لا تخضع لأية رقابة، والتي فرضت نفسها علينا دون أن نستطيع رفضها، أو الاعتراض عليها.

وكان متأكداً من أن حضوره في أي عمل درامي يلفت النظر إليه بغضّ النظر عن حجم الدور ومساحته، لأنه كان يجهد كثيراً في البحث عن مفاتيح الشخصيّة ذات المساحة الصغيرة، بنفس الجهد الذي يبذله في البحث عن مفاتيح الشخصيّة الكبيرة، وكثيراً ما كان يتدخل في صياغة الشخصيّة لصقلها وتقديمها كاملة دون أي ثغرات، فأدواره كلّها تقوم على العفوية المدروسة التي تمنح الأداء عذوبة خاصة وتقرّبه من المشاهد، فكيف ننسى أبو ربيع في «قاع المدينة»، وأبو منذر في «زمن العار»، وأبو داغر في «الزعيم»، والأستاذ ممدوح في «يوميات مدير عام» والأب الحنون كريم في «الفصول الأربعة» وغيرها من الأدوار التي خلّدته في سجل الدراما السورية والعربية نجماً لن يأفل أبداً، وسيبقى منارة للأجيال الفنيّة القادمة التي كان يرى بمن عاصرهم كوادر فنية هامة مسلحة بالثقافة والموهبة والمعرفة.

أطلق الشاعر محمود درويش على الفنان خالد تاجا لقب «أنطوني كوين العرب»، وصنف ضمن أحد أفضل خمسين ممثلاً في العالم حسب مجلة التايم الأميركية، وأرجع خالد تاجا ذلك لتأديته دور الحارث بن عباد في مسلسل «الزير سالم» الذي كتبه الشاعر الراحل ممدوح عدوان وأخرجه حاتم علي.

وفي ذكرى رحيله الحادية عشرة كان الفنان المبدع والعبقري خالد تاجا أكثر من مجرد ممثل، كان استثناء لجميع الأدوار التي قدمها عبر مسيرته الفنية الطويلة، فقد ترك أثراً طيباً وبصمة خاصة لا يمكن أن يقدمها أي فنان وكان مميزاً بعطائه وإنسانيته وفنه.

محمد بسام علي..

«فرسان الظلام» تجربة مهمة تعلمت منها الكثير

نجوى صليبه

«للمشاركة في الموسم الدّرامي الرّمضاني نكهتها الخاصّة بالنّسبة إلى الممثل، لأنّنا تعوّدنا على تسويق معظم الأعمال الدّرامية وعرضها في شهر رمضان الكريم» يقول الممثل محمد بسام علي الذي يشارك في الموسم الحالي بالفنتازية الدّرامية «فرسان الظّلام ـ ذئاب الليل» من خلال شخصية «زرياب» التي يحدّثنا عنها بالقول: أؤدي شخصية لصّ من اللّصوص، ينقل الأخبار ويفتعل البلبلة والفوضى لكي يحصل على المال. هذه التّجربة ممتعة وعدد المشاهد القليل ليس أمراً مهمّاً، المهمّ لديّ هو المشاركة في هذا النّوع من الأعمال ولاسيّما في هذا الوقت، لأنّها تختلف وتتطوّر من حيث التّقنيات الحديثة، ولأنّي تعلّمت من خلالها الكثير، فهي باللغة الفصحى، وعمل مهم من أعمال سابقة ومماثلة للكاتب هاني السّعدي كالجوارح والكواسر التي كبرنا عليها.

لكن بماذا تختلف هذه الشّخصية عن الأولى التي أدّاها في الدّراما التّلفزيونية؟ يجيب علي: للتّجربة الأولى دائماً طعم خاصّ فكيف إن كانت مع المخرج نجدة أنزور الذي أعطاني فرصةً مهمّة وشخصيةً لها دورها الواضح في مسلسل «لأنّها بلادي ٢٠٢١»، وهي شخصية متزعم عصابة إرهابية اسمه «نجوان»، وكانت هذه التّجربة ممتعة جدّاً كما كانت مسؤولية كبيرة.

وفي السّينما، مثّل علي في عدد من الأفلام القصيرة، نذكر منها: فيلم عن الرّاحل سعد الله ونوس إخراج عبد الله شحادة في عام ٢٠١٧، و«بداية ثبات أكثر ممكن» من إخراج سندس سليمان في عام ٢٠٢٠، و«استيقاظ متأخّر» إخراج بشار عباس في عام ٢٠٢١، يوضّح: السّينما عالم آخر، وأتمنّى أن تتطوّر في بلدنا ونسمو بها إلى مكانة أفضل.

سبب آخر لحبّ علي للسّينما، فهي بتكثيفها تشبه المسرح الذي درس تقنياته أكاديمياً ـ في المعهد العالي للفنون المسرحية وتخرّج منه عام ٢٠٢٠ ـ واشتغل فيه قبل دخوله إلى المعهد، فقد كان له تجارب عدّة في المسرحين القومي والجامعي في طرطوس من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥، يبيّن: عند بداية دراستي في المعهد تغيّرت مفاهيم المسرح لديّ واكتشفت أمور جديدة فيها فأحببتها أكثر، ولاسيّما القسم الذي درست فيه قسم التّقنيات المسرحية اختصاص تصميم الإضاءة، فهناك أمور جديدة لا نهتمّ فيها كما البلدان الأخرى، مثل الرّؤية البصرية والضّوء في العمل المسرحي ودوره الذي لايقلّ أهمية عن بقية عناصر العرض المسرحي الأخرى، مضيفاً: أمر مهمّ آخر لعب دوراً في دراستي وهو أنّي قبل دخولي إلى المعهد كنت قد اتّبعت عدد من ورشات إعداد الممثّل وكان لي تجاربي المسرحية، ما أبقاني قريباً من التّمثيل ومحبّاً لاكتشاف الفضاء المسرحي أكثر، ومعرفة ماذا يعني أن أكون مصمم إضاءة مسرحية. الدّراسة الأكاديمية جعلتني أعرف أكثر عن مدارس التّمثيل والإخراج بشكلٍ عام وغيّرت وجهة نظري تجاه كثير من الأمور، لقد كانت البداية مفتاحاً لمعرفة أكثر عمقاً حول أدوات الممثّل من صوت وليونة وخيال وتركيز، ومن العروض التي شاركت فيها خلال فترة الدّراسة «منشق» كمصمم إضاءة بالشّراكة مع قسم الدّراسات المسرحية ضمن مادة الدّراماتورجيا ومشروع تخرجي الفصل الأوّل كان العرض المسرحي «حيز ميز» وهو اقتباس عن نصّ «ماذا؟ أين؟» للكاتب «صموئيل بيكيت»، وفي الفصل الثّاني كان مشروع تخرّجنا «أنا الآخر» بالشّراكة مع قسم الرّقص وفيه صممت إضاءة ثلاث لوحات، وفي طرطوس اشتغلت بعد التّخرّج عرض «روبوت» للمخرج الرّاحل رضوان جاموس، وشاركت ممثلاً ومصمم إضاءة، وكانت تجربتي في هذا العمل مختلفة جدّاً ولا سيّما أنّها كانت آخر عمل للفنان قبل وفاته بفترة قليلة.

وبالسّؤال عمّا إذا كان علي يتدخّل بتصميم الإضاءة في العروض التي يشارك فيها كممثل لا كمصمم إضاءة أو إذا كان يشعر بالرّضا عن أداء زملائه، يجيب: عموماً، الأعمال التي أشارك فيها كممثل أكون أيضاً مصمم الإضاءة فيها، وفي حال كان هناك مصمم إضاءة آخر فبالتّأكيد نتناقش ونتبادل وجهات النّظر.

وأمّا السّؤال الآخر الذي لابدّ من طرحه فهو: ما الأمر الذي يدفع مصمم الإضاءة إلى التّمثيل في التّلفزيون والسّينما والمسرح؟ هل هو قلّة الفرص في هذا المجال والتي تعدّ العلاقات الشّخصية سببها؟ يوضّح علي: الأمر لا علاقة له أبداً بقلّة الفرص، وهذه المشكلة موجودة في كلّ مجالات العمل والاختصاصات، لكن الأمر يتعلّق بشغفي وحبّي لمهنة التّمثيل ولاسيّما تعبي وإصراري من الصّغر لكي أكون موجوداً في هذا المجال، وها أنا اليوم موجود وأتعلّم من كلّ عمل أشارك فيه.

تعب وجهد أثمر خبرةً ينقلها محمد بسّام علي إلى الرّاغبين في دخول عالم المسرح الغريب والجميل من خلال عمله كمدرّب مع مجموعة مدرّبين في ورشة مسرحية، في طرطوس، بعنوان: «المسرح الشّرطي عند مايرخولد» والتي كان نتاجها عرض مسرحي بعنوان: «مين المفتش؟!» للمخرج غيث حسن عن نصّ «المفتّش العام» للكاتب «نيقولاي غوغول»، وعلى الرّغم من صغر سنّه فهو عضو في لجنة مشاهدة وتقييم العروض المسرحية في مسرح طرطوس القومي، وسؤالنا هنا: هل يعترض من هم أكبر سنّاً على وجوده في هذه اللجنة؟ يبيّن علي: عندما ترشّحت لهذه العضوية ومن ثمّ أصبحت من أعضاء اللجنة، بالفعل كان فارق العمري بيني وبين الموجودين كبير جدّاً، لكن لم يكن هناك اعتراض من أحد، بل على العكس لأنّي خريج والخريجون الأكاديميون الذين يشتغلون بالحقل المسرحي في طرطوس قلائل جدّاً، فقد كانوا سعداء بانضمامي إليهم وبالآراء ووجهات النّظر التي أقدّمها ممثلاً لجيلنا الجديد ورؤيتنا الشّابة في المسرح، لأنّ المسرح اليوم ليس كما في السّابق إنّه يتغيّر في كثير من التّفاصيل.

مسؤوليات وأدوار كثيرة يؤدّيها محمد علي في المسرح القومي بطرطوس، من تمثيل وتدريب إلى تصميم إضاءة وقراءة عروض، وفي وقت قريب سيقدّم عملاً من إخراجه أيضاً، فهل كان وجود هذا الأكاديمي في هذا المكان عبئاً أم ميزةً، وهل كان العمل بعيداً عن العاصمة أمرٌ متعبٌ أم لا؟ يجيب علي: طبعاً هناك جوانب إيجابية كثيرة منها ضرورة وجودي الفاعل بالحقل المسرحي بمدينتي، لقد شعرت أنّه من واجبي أن أقدّم أفضل ما لديّ على الأقلّ هذه الفترة، إضافةً إلى كوني أعدّ كلّ ما أفعله صقل لتجربتي الحالية وتجاربي في المستقبل، أمّا العمل في العاصمة فمختلف تماماً وضروري ومهم ويبقى أفضل من حيث الفرص ومن حيث ذهنية المسرحيين هناك، لذلك أحاول قدر الإمكان أن أوازن حضوري في المدينتين، على الرّغم من أنّه أمرٌ متعبٌ، وأمّا بالنّسبة للسّلبيات فمعروفة للجميع من حيث الأجور القليلة التي لا تساوي شيئاً في هذه الظّروف.

وكما معظم المسرحيين في بلدنا، يتجاوز علي كلّ ما ذكرنا من سلبيات وظروف عمل صعبة نعيشها جميعاً، ويتحضّر لعمله المسرحي الجديد من خلال إقامة ورشة عمل مدّة أسبوعين لاختيار الممثلين، يوضّح: بعد أن توقّفنا عن العمل بسبب الزّلزال الذي ضرب البلاد الشهر الماضي، نعود اليوم إلى البروفات الأولية لأوّل عمل مسرحي من إخراجي، وسيتمّ عرضه بعد شهر رمضان وهو من إنتاج وزارة الثّقافة مديرية المسارح والموسيقا.



أطروحة دكتوراه سورية في القانون الجزائي ..تقر كقانون في فرنسا

الباب السابع من قانون العقوبات السوري بحاجة لإعادة النظر فيه لوجود الكثير من النصوص الواجبة التعديل



دمشق _ حياة عيسى

حقق السوريون إنجازات عظيمة في كافة المجالات والمحافل الدولية ، ويمكن القول أن للعقل واليد السورية شهادة وبراءة اختراع في كل الميادين ، فمن التميزفي القراءة إلى الإبداع في الطب ، ليصل الأمر إلى تحويل أفكار مميزة في أطروحة دكتوراه في القانون الجزائي إلى قانون يقر ويطبق في إحدى الدول المتقدمة في قوانينها وهي " الجمهورية الفرنسية " .

الدكتور عيسى المخول ، الأستاذ في قسم القانون الجزائي في كلية الحقوق في جامعة دمشق تمكن من تحقيق إنجاز من شأنه رفع اسم بلده عالياً في أكثر الدول المتميزة بالتقدم العلمي والقانوني ، فقد استطاع من خلال أطروحة الدكتوراه المعنونة " ملائمة القانون الجزائي لحماية القصر ضحايا الجرائم الجنسية " من تكريس نظرية جديدة اسماها " تفريد الجريمة " ، مما جذب المشرع الفرنسي للاقتناع بهذه النظرية وتبني معظم الأفكار الواردة في هذه الأطروحة في سن القانون رقم ٤٧٨ تاريخ ٢١/ ٤/ ٢٠٢١ ، حيث قامت الجمعية الوطنية الفرنسية ومجلس الشيوخ الفرنسي بإقرار معظم مواد هذا القانون بالاعتماد على الأفكار المذكورة في أطروحة الدكتور " المخول "،والتي تمت مناقشتها في جامعة ليون الثالثة، جان مولان ، في فرنسا في عام ٢٠٠٩ .

غياب حماية القاصر

المادة الأولى من القانون المذكورأقرت تجريم الاعتداءات الجنسية العائلية التي يكون ضحاياها من القصر ، وهي من الأفكار التي وردت في أطروحة الدكتور " المخول " ، الذي بيّن لـ " البعث " أن الجرائم الجنسية العامة لا تحقق الحماية الكافية للقصر ضحايا الجرائم الجنسية العائلية ، وأن ذلك يتطلب أن يتم الأخذ في الاعتبار قصر الضحية كمحل للجريمة عند تحديد أركان الجريمة الجنسية العائلية ، بمعنى آخر لابد من تفريد أركان هذه الجريمة بحيث تتلاءم مع حماية هؤلاء القصر ، وهنا ناقشت الأطروحة هذه الفكرة من أنه لابد من تغيير نظرة القانون الجزائي الأحادية نحو الجاني فقط حيث أن القانون الجزائي يحدد أركان الجريمة بالنظر لمقترف الجريمة فقط ، وهي رؤية لا تحقق حماية كافية للضحية القاصر ، ويتوجب على المشرع أن يأخذ في الحسبان محل الجريمة عند صياغة أركانها ، وإن مجرد اعتبار القصر ظرف مشدد للعقوبة لا يؤمن حماية كافية للقصر، لأنه لابد بداية من إثبات توافرأركان الجريمة قبل تشديد العقوبة ، وبالتالي فلا يكون لهذا القاصر تأثيرعلى تفريد أركان الجريمة كونه ظرف مشدد فقط ، وهنا لابد من إيجاد تجريم للاعتداءات الجنسية العائلية بحيث يكون محلها القاصر فقط ،بحيث يؤثرهذا المحل بشكل مباشرعلى أركانها وعقوبتها مما يؤمن حماية فعلية لهؤلاء القصر.

وأوضح أنه إذا كان الضحية أحد المحاور التي يجب أن يرصدها القانون الجزائي ، إلا أنه ليس المحور الوحيد ، فهناك محور آخر يتعلق بالجاني الذي قد يكون له خصوصية كما للضحية ، وخصوصية الجاني قد تأتي من كونه أحد أفراد العائلة الذي يرتبط مع الضحية القاصر بمانع زواج ، وهنا يجب أن تؤثر خصوصية الجاني على أركان الجريمة ،أي أن علاقة القرابة التي تجمع بين الجاني والضحية يجب أن لا تعتبر مجرد ظرف مشدد لعقوبة الجريمة الجنسية المرتكبة على القاصر ، بل يجب أن يكون لها تأثير على أركان هذه الجريمة ولذلك كله لابد من إيجاد تجريم خاص للاعتداءات الجنسية العائلية المرتكبة على القصر تقوم على بعض الأسس من أهمها أن يؤثر محل الجريمة وهو القاصر على أركان هذه الجرائم وعقوبتها ، كما يجب أن تؤثر السلطة الشرعية أو الفعلية للجاني على هذه الأركان والعقوبة ، وبالتالي يصبح لدينا نتيجة لهذا التأثير جريمة جنسية عائلية ترتكب ضد القصر لها أركان متفردة وعقوبة خاصة ، و بالتالي فإن القصر والسلطة الشرعية أو الفعلية ليست مجرد ظروف مشددة بل إنها عناصر لهذه الجريمة الخاصة تؤثر على باقي أركان الجريمة المادي والمعنوي ، مما يؤمن حماية كافية للضحية القاصر. مع الإشارة إلى أن الجريمة الجنسية العائلية المرتكبة على القصر لها نوعين إحداهما اغتصاب سفاحي على القاصر والآخر اعتداء جنسي سفاحي على القاصر.

الظروف المشددة

كما عرج الدكتور " المخول " إلى فكرة أخرى في الأطروحة تبناها المشرع الفرنسي وهي فكرة الظروف المشددة المتعلقة بالعصابة المنظمة وعلاقة العمل والوسائل الإلكترونية ، حيث أضاف المشرع الفرنسي ظرفاً مشدداً للجرائم الجنسية يتعلق بالعصابة المنظمة ، فقد بيّن الدكتور " المخول" أن قانون العقوبات الفرنسي لم ينص على ضرورة توافر علاقة سببية بين العصابة المنظمة والجريمة المنظمة أي أن العصابات المنظمة من الممكن أن تقترف جرائم غير منظمة ومنها الجرائم الجنسية ضد القصر ، وهذا يجب أن لا يمنع من تشديد العقوبة على هذه الجرائم ، وهذا ماتبناه المشرع الفرنسي وفقاً للمادتين الثالثة والخامسة من القانون رقم ٤٧٨ لعام ٢٠٢١ المعدل لقانون العقوبات ،بالتزامن مع إضافة ظرف مشدد يتعلق بعلاقة العمل بحيث لا يجوز تقييم هذه العلاقة بين رب العمل والعامل بطريقة ذاتها سواء أكان العامل بالغاً أم قاصراً ، بل يجب أن يتم تقييم هذه العلاقة وفقاً لمعيار شخصي يراعي الوضع الخاص للضحية القاصر، وأيضاً هذا ماتبناه المشرع الفرنسي وفقاً للمادة الرابعة من القانون المذكور أعلاه، كما أن الوسائل الإلكترونية التي تسهم في تسهيل ارتكاب الجرائم الجنسية ضد القصر من الممكن اعتباره ظرفاً مشدداً ، وهذا ما تبناه المشرع الفرنسي وفقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ٤٧٨ لعام ٢٠٢١ .

جسد وحالة نفسية

فيما يتعلق بالتجريم الخاص للاعتداءات الجنسية الواقعة على القصر فقد أكد الدكتور " المخول " أنها يجب أن تشمل الجرائم الماسة بجسد القاصر أو حالته النفسية ، ويجب أن يؤثر محل الجريمة على أركان هذه الجرائم ، ففيما يخص الجرائم الجنسية الواقعة على جسد القاصر فهنا يجب توسيع مفهوم الإكراه المعنوي بحيث يشمل عدم فهم القاصر لمعنى الأفعال الجنسية وهذا يتطلب إنشاء جرم اغتصاب خاص بالقاصر ، وكذلك جرم اعتداء جنسي خاص بالقاصر بحيث يؤثر محل الجريمة على أركان هذين الجرمين وعقوبتهما لتأمين حماية كافية للقاصر الضحية وهو ماتبناه المشرع الفرنسي بداية من خلال المادة الثانية من القانون رقم ٧٠٣ لعام ٢٠١٨ المعدل لقانون العقوبات ، وتبناه من جديد من خلال المادة الرابعة من القانون رقم ٤٧٨ لعام ٢٠٢١ المعدل لقانون العقوبات.

أما بالنسبة للجرائم الجنسية الماسة بنفسية القاصر ومنها جريمة العرض الجنسي ، فهنا القصر يجب أن يؤثر على الركن المادي لهذه الجريمة بحيث تقترف هذه الجريمة على القاصر لمجرد العرض الجنسي الإيحائي من دون تطلب إبراز الجسد العاري للجاني ، بحيث تقوم الجريمة على مجرد الإيحاءات الجنسية عندما يكون الضحية قاصراً ، وهذا ما تبناه المشرع الفرنسي من خلال المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٤٧٨ لعام ٢٠٢١ .

صعوبات

وفيما يخص التقادم الخاص بالجرائم الجنسية المرتكبة ضد القصر ، فقد أشار الدكتور " المخول " أن هناك عدة صعوبات تواجه القاصر ضحية الجرائم الجنسية قد تمنعه من تقديم شكوى عند وقوع الجريمة بحقه ، وقد تكون إحدى هذه الصعوبات متعلقة أساساً بفهمه لطبيعة الجرائم الجنسية أو من خلال كيفية اللجوء للقضاء ، وتزداد هذه الصعوبات في حالة الجرائم الجنسية ضمن العائلة مما يجعل الخوف لديه يزداد ، وهنا يجب أن يؤثر قصر الضحية على مدة التقادم وعلى بدء سريان هذا التقادم ، لذلك من المنطقي أن تصبح مدة تقادم بعض هذه الجرائم عشرين سنة ، وأن لا يبدأ هذا التقادم بالسريان إلا بعد بلوغ الضحية القاصر سن الرشد، وهذا كذلك ما تبناه المشرع الفرنسي في تعديله لقانون العقوبات من خلال المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧٨ لعام ٢٠٢١ .

كما أكد الدكتور " المخول " على عدم منطقية عدم تجريم الشروع في ارتكاب الاعتداء الجنسي من دون عنف في قانون العقوبات الفرنسي كونه ليس من المبرر أن نفرق بين الاعتداء الجنسي بعنف والاعتداء الجنسي من دون عنف لجهة العقاب على الشروع ، فلا يوجد أي أساس قانون يجيز العقاب على الشروع في جريمة الاعتداء الجنسي بعنف وعدم العقاب على الشروع في الاعتداء الجنسي من دون عنف، فهذا التفريق غير منطقي حيث أن هناك اتحاد بين هذين الجرمين سواء في الركن المادي أو المعنوي أو المصلحة المحمية ، وهذا ماتبناه المشرع الفرنسي من خلال المادة الحادية عشرة من القانون رقم ٤٧٨ لعام ٢٠٢١ .

المطلوب

وبناء على ماسبق أشار الدكتور " المخول " إلى أن المطلوب من المشرع السوري إيجاد جرائم جنسية عائلية خاصة بالقصر سواء لجهة تجريم الاغتصاب السفاحي المرتكب على قاصر أو تجريم الفعل المنافي للحشمة السفاحي المرتكب على قاصر بحيث يؤثر هذا القصرعلى تحديد أركان هاتين الجريمتين بشكل يؤمن حماية كافية للقاصر ، وهذا التأثير من الممكن أن يكون سواء لجهة عمر القاصر المشمول بالحماية أو لجهة توسيع الركن المادي وخاصة مفهوم الجماع أو لجهة تحديد مفهوم عدم الرضا . كما يجب أن يكون الجاني هو صاحب السلطة الشرعية أو الفعلية من الأصول أو الفروع شرعيين أو غير شرعيين أو بين الأشقاء والشقيقات والأخوة والأخوات لأب أو لأم أو من هم بمنزلة هؤلاء من الأصهرة ، وهنا يصبح القصر والسلطة الشرعية أو الفعلية من ضمن عناصر الجريمة مما يسمح بإيجاد تجريم مستقل وعقوبة تتناسب مع جسامة وخطورة هذا الاعتداء الجنسي السفاحي الذي لا يقل خطورة عن الاغتصاب بالعنف أو الفعل المنافي للحشمة بالعنف .

ويتوجب على المشرع السوري أن يوسع دائرة الظروف المشددة لجريمتي الاغتصاب والفعل المنافي للحشمة المرتكبتين على قاصر بحيث تشدد العقوبة سواء ارتكبت هاتين الجرميتين من قبل عصابة منظمة أو من رب العمل سواء أكان له سلطة أم لا على القاصر الذي يعمل لديه ، أو إذا تمت الاستعانة بوسائل تقانة المعلومات لاستدراج القاصر من أجل اغتصابه أو ارتكاب الفعل المنافي للحشمة فيه ، وكذلك اعتبار عدم فهم القاصر للجرائم الجنسية من قبيل الإكراه المعنوي، وبالتالي لابد من تحديد مفهوم واضح للإكراه ضمن المواد الخاصة بالاغتصاب أو الفعل المنافي للحشمة المرتكبين على قاصركما يتوجب على المشرع السوري إطالة مدة التقادم على جرائم الاغتصاب والفعل المنفي للحشمة المرتكبين على قاصر بحيث تصبح المدة عشرين سنة ، ويجب أن تبدأ هذه المدة من بلوغ القاصر سن الرشد.

كما أشار الدكتور " المخول " إلى عدم وجود أي تبرير لعدم عقاب الشروع في الفعل المنافي للحياء وخاصة أن المشرع السوري عاقب على الشروع في الفعل المنافي للحشمة . وقد أكد الدكتور " المخول " على ضرورة توحيد مفهومي الحياء والحشمة ضمن مفهوم واحد وهو الاعتداء الجنسي وإيجاد تجريم خاص بهذا الاعتداء، وأضاف أن الباب السابع من قانون العقوبات السوري بحاجة لإعادة النظر فيه من قبل المشرع السوري لوجود الكثير من النصوص فيه الواجبة التعديل .

تميز بالكوادر

من جهته أكد رئيس جامعة دمشق الأستاذ الدكتور أسامة الجبان في حديث لـ " البعث " أن جامعة دمشق تتميز بكوادرها وبطلابها، وهناك سعي دائم لربط الجامعة بالمجتمع من خلال لجنة دائمة الانعقاد مؤلفة من قانونيين وأخصائيين في الاقتصاد والسياسة تجتمع لعقد ندوات على مستوى عالي وتخرج بتوصيات توضع بيد صانعي القرار لكي يكون عليها الارتكاز خلال العمل، مع تأكيده أن هناك سعي دائم لربط كوادر الجامعة بالمجتمع وذلك من خلال الندوات، حيث تمّ مؤخراً عقد ندوة حول مخاطر الزلزال ودراستها و تحديد نتائجها القانونية ، بالتزامن مع انعقاد ندوة حول تجميد العقوبات وفق "قانون قيصر" ، والآن بصدد عقد لجنة حول قانون تنظيم الجامعات وتطوير التعليم المفتوح وكافة تلك الندوات تسهم في تطوير العمل.

وأشار الدكتور الجبان أن بنود أطروحة الدكتوراه المقدمة من الدكتور عيسى المخول والتي نوقشت في جامعة ليون الثالثة قد اعتمدها المشرع الفرنسي بمعظم أفكارها المميزة وهناك أكاديميون قانونيون في جامعة دمشق يقدمون أفكارهم ودراساتهم في مختلف التشريعات ، وأن رئاسة جامعة دمشق بصدد تطوير العمل في هذا المجال.

يخرج الجميع إلى بيت العروس

وفي أيديهم الشموع المضاءة

فيصل خرتش

يقوم الكاهن بالواجب الرئيسي في مفاوضات الزواج لأنه بحكم منصبه فإنه على علاقة وثيقة بالعائلات، وعندما يتمَ الاتفاق يرسل أهل الخطيب الزهور والهدايا لعائلة الفتاة في المناسبات وتبدأ الزيارات بين العائلتين، وعلى الفتاة المخطوبة ألا تقترب من الهدايا المرسلة أمام الغير، وعندما يذكر اسم الخطيب فإنها تسكت أو تعبس أو تغادر المكان.

بعد طلب يد البنت رسمياَ يجتمع الأقرباء من الرجال في منزل أهل الفتاة كي يحدد الأب يوم الإكليل الذي يكون بعد خمسة عشر يوماً من الخطبة عامة، يعود ويجتمع هؤلاء في بيت الفتاة قبل الإكليل بيوم واحد، وبعد العشاء يتجهون إلى بيت العريس، فيجدون المدعوين هناك، ويختفي العريس والإشبين في مكان ما في البيت، وبعد تفتيش ظاهري بسيط يجدونهما ويخرجان من مخبئهما، وبصيحات الفرح يقودانهما إلى غرفة وضعت بها الثياب، وبعد مباركة الثياب من قبل الكاهن يرتدي العريس ثيابه ويمشي في باحة المنزل، وتبقى النساء في غرفة أخرى، وفي حوالي منتصف الليل يتجه الجميع إلى بيت العروس بمرافقة فرقة موسيقية وفي أيديهم الشموع المضاءة، وعند وصولهم يمنعهم بعض أقرباء العروس من الدخول إلى الدار، يتبعه صراع، وفريق العريس هو الغالب دائماَ، وتندفع النساء إلى داخل البيت وينتشلن الفتاة من بيت أهلها بأصوات النصر، وتكون الفتاة مغطاة الوجه وتصحبها الإشبينات وبعض القريبات، أما الأم والأقرباء فإنهن لا يرافقن العروس، ويسود الحزن عند مغادرتها منزل أهلها، بينما المدعوون من قبل العريس يستقبلونها بأهازيج عالية وفرح ويتجهون إلى بيت العريس، وعند دخول الفتاة من عتبة الباب ترتفع الأهازيج أكثر، وبعد استبدال الغطاء الطويل بالغطاء الأحمر يقودونها إلى قاعة كبيرة ويجلسونها على أريكة وتبقى ساكنة لا تتكلم أو تبتسم بل تحول نظرها إلى الأرض، وعندما تدخل أية امرأة للمباركة تنهض وتقبل يدها، وتمضي النساء الليل في الأهازيج بصوت عال بينما يجلس الرجال في غرفة ثانية، يشربون ويغنون، عدا بعض الرجال والنساء الكبار في السن الذين ينزوون للاستراحة، وإذا كان بيت العريس صغيراَ يجري الاستقبال في منزل الجيران.

في صباح اليوم التالي يصل الكاهن لإقامة مراسم الإكليل فتتوقف الأغاني والموسيقا ويسود صمت داخل البيت وتغطي جميع النساء وجوههن وبعد ارتداء الكاهن ثيابه الكنسية الخاصة، يدخل الجميع إلى غرفة النساء بهدوء، وتنتظر العروس في هذه الأثناء وهي واقفة على رجليها وبجانبها سيدتان عدا الإشبينة، ثمَ يقاد العريس مع إشبينه ليقف إلى يسار عروسته، وتبدأ مراسيم الإكليل، ويبدأ الكاهن بوضع الإكليل على رأس العريس وتاج آخر على رأس العروس، والشيء ذاته يطبق على الإشبين والإشبينة، ويرد العريس على أسئلة الكاهن حول الزواج بصوت مسموعبينما تجيب العروس بانحناءة من رأسها، وبعد ذلك يشبك يدي العريس والعروس ببعضهما، وبعد عدَة صلوات ومباركات يضع الخاتم في يد إصبع العريس ويقدم خاتماَ آخر للإشبينة كي تضعه في إصبع العروس، وبعد انتهاء المراسيم يربط الكاهن شريطاَ على رقبة العريس يبقى حتى المساء ليرفعه كاهن آخر، ثمَ يخرج الجميع من قسم النساء ويتجهون إلى أماكنهم السابقة حيث تقدم الأطعمة للكاهن ومرافقيه وبعض الشخصيات، وبعد مغادرة الكاهن ينتهي السكون المفروض ويعلو صوت الموسيقا والغناء ويبدأ الفرح ويستمر طوال اليوم، يرافقه الطعام والحلويات والقهوة والفواكه، وفي حوالي منتصف الليل يتجه العريس مع الأقرباء الذكور إلى غرفة النساء، ويستضاف بالمشروبات والفواكه، وهنا يرى العريس وجه عروسه لأول مرَة، وتستقبل العروس عريسها واقفة وبعد إلحاح شديد تجلس، ثمَ يغادر العريس الجناح تحت سيل من التصفيق ويستمر الفرح طوال الليل، وعند الصباح يقوم العريس بتقديم الهدايا لعروسه من ذهب وجواهر وسواهما، بينما يقدم الأقرباء الهدايا النقدية، وجرت العادة أيضاَ أن يرسل الأقرباء والأصحاب هداياهم بعد بضعة أيام عندما يأتون للمباركة.

ينتهي العرس بعد طعام الغداء في اليوم الثالث ويغادر جميع المدعوين عدا بعض الأقارب الذين يبقون مع العريس لتناول طعام العشاء، وبعد قضاء يوم متعب ينصرف الجميع كي يختلي العريس بعروسه، ويخصص الأسبوع التالي للتهاني، ويزور أهل العروس وأقرباؤهم ابنتهم في اليوم السابع للعرس، ومهما اشتركت النساء في الفرح فإنَ حركات العروس تكون محدودة خوفاَ من مراقبة المحتفلين أو التصرف ضد الأعراف المتَبعة، فإذا نسوا مثلاَ تقديم كأس ماء لها فإنها بالكاد تتجاسر على طلبه، وهناك نساء عديدات يروين ما جرى لهن من أحداث مضحكة أو بعض العرسان اللواتي أكدن عن انزعاجهن بسبب الضوضاء والعطش، وماعدا أيام العرس الثلاثة فإنَ العروس مكرهة على الصمت مدة شهر تقريباَ، وبالكاد تتبادل بعض الكلمات مع زوجها، ويقال إنَ هذه العادة تطول مدَة سنة عند الأرمن، ويدَعي الأزواج في بعض الأحيان بأنَ النساء يعوضن عن سكوتهنَ بالثرثرة فيما بعد، ونساء الموارنة أقل صرامة في احترام تلك الفروض.

الماء الساخن والصيام..

٧ فوائد صحية

«البعث الأسبوعية» ـ لينا عدره

لا يفوت الأوان أبداً على تبني عادات جيدة، مثل ممارسة الرياضة، واتباع نظام غذائي صحي، واتباع أسلوب حياة صحي، وتجنب التدخين، والاعتدال في استهلاك الكحول. وهناك العديد من النصائح الأخرى القادرة على جعل نمط حياتنا أكثر صحة، بدءاً من العنصر الأساسي لرفاهيتنا، وهو الماء الذي يعد مصدراً لا ينضب من الفوائد لجسمنا بالكامل، فهو مسؤول عن صحتنا الجيدة والأداء السليم لوظائفنا الحيوية.

لكن قلة من الناس يعرفون مدى فائدة شرب كوب من الماء الساخن كل يوم على معدة فارغة، والذي يمكن أن يوفر العديد من الفوائد لجسمنا بالكامل، دون بذل الكثير من الجهد أو الآثار الجانبية.

والماء الساخن في الصباح هو بالفعل بديل جيد جداً للماء الفاتر بالليمون، وهو مفيد جداً، ولكن في بعض الأحيان لا تتحمله معدتنا. ويمكن القول إن هذه العادة الرائعة هي أفضل طريقة لبدء اليوم دعونا نتعرف على أكبر ٧ فوائد صحية للماء الساخن على معدة فارغة.

- انقاص الوزن

لا يكفي شرب الماء الساخن على معدة فارغة للتخلص من الوزن الزائد، ولكن هذه العادة الجيدة يمكن أن تعزز فقدان الوزن إن ارتبطت بنظام غذائي صحي ومتوازن ونشاط بدني مستمر. ويعمل الماء الساخن على تسريع عملية التمثيل الغذائي، وتحسين الهضم، وتنقية السموم ومحاربة الإمساك، وهي إجراءات تساعد معاً على تنظيم وزن الجسم.

- تقوية الجهاز العصبي

يساعد شرب القهوة في الصباح على إيجاد الشحنة المناسبة من الطاقة لمواجهة النهار، ولكن يمكن أيضاً أن تزيد معدل الحموضة في الدم، لأنه يعزز تراكم السموم واحتباس السوائل وزيادة الحمل على الجهاز العصبي. على العكس من ذلك، فإن شرب كوب من الماء الساخن على معدة فارغة مثالي لتحسين صحة الجهاز العصبي في هذا الوقت من اليوم، في الواقع، تكون المعدة أكثر تقبلاً، وتنقي نفسها وتستعد لهضم العناصر الغذائية بشكل أفضل.

- يخفف من تقلصات الدورة الشهرية

بالنسبة لبعض النساء، يعد ألم البطن بمثابة جحيم حقيقي يمنعهن من عيش حياة طبيعية أثناء الحيض. إن القليل من الراحة، في هذه الحالة، يمكن توفيره من خلال كوب بسيط من الماء الدافئ، ليتم شربه ببطء وفي رشفات صغيرة.

- يحسن الهضم

يعتبر الماء الساخن علاجاً حقيقياً للجهاز الهضمي. وإذا كان لا يُنصح بشرب الماء أثناء تناول الطعام لأنه يثقل كاهل المعدة ويؤخر الهضم، فإن شرب كوب من الماء الساخن على معدة فارغة يساعد على تنقية الأمعاء والمعدة، ويعزز امتصاص العناصر الغذائية لفترة أطول.

- يحارب الشيخوخة المبكرة

الماء الساخن حليف جيد للغاية ضد الشيخوخة المبكرة. وعن طريق شربه يومياً على معدة فارغة، فإنه يعزز ترطيب الجلد، ويحسن التعرق أو التخلص من السموم. وبهذه الطريقة، يمكن للجسم المحروم من البكتيريا أو العناصر الضارة الأخرى أن يقاوم الجذور الحرة بشكل أكثر فعالية، وهي الحذور التي تسبب الشيخوخة المبكرة.

- يحمي من الالتهابات

في الأيام الباردة، يعتبر شرب كوب من الماء الساخن طريقة جيدة للتدفئة بلا شك، ولكنه قد يكون مفيداً أيضاً لمحاربة التهاب الحلق ونزلات البرد وجميع أنواع الالتهابات الأخرى. حيث يساعد مفعولها الفعال ضد الفيروسات والبكتيريا والسموم على تخفيف آلام الأنسجة الملتهبة.

- يحسن صحة المسالك البولية

أثناء الليل، يحتفظ الجسم بكمية كبيرة من البول والسموم والبكتيريا. ويعد شرب كوب من الماء الساخن على معدة فارغة، بعد الذهاب إلى الحمام، وسيلة ممتازة لمحاربة التهابات المسالك البولية وتحسين صحة الكلى، حيث يتم التخلص من المواد الضارة وتحفيز إدرار البول.



البعث
الأسبوعية

ناس ومطارح

زكريا الصافي: أول الحب، اعذبه يا دمشق

تمام بركات

وسط الردهة الفارهة، لواحد من أشهر فنادق دبي، وضعت زهرية ضخمة، ترتفع لمترين ونصف المتر، من القاعدة، حتى الرأس، يوحي منظرها البديع، بالموزاييك الدمشقي المبهر الذي يكسوها، وكأنها «سفير» فوق العادة، يميل بالسلام على الجميع معاً، وواحداً واحداً، بنفس الوقت، ويمكن عند الإصغاء جيداً، سماع صوت هذا السلام الرائق، بلهجته السورية الفريدة.

المتأملون لخطوط الجمال الخالص، التي تتقاطع فوق محيا تلك الزهرية الأكبر في العالم، مُشكلة العديد من الأشكال الفنية البديعة، والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بثقافة الفنان الصانع، بتراثه وهويته وعاطفته أيضاً، وبعد الدهشة التي ترتدي ملامحهم، عند معرفتهم بأنها «صناعة يدوية»، يذهبون نحو البطاقة التعريفية للعمل، وعليها يقرؤون «زكريا محمود الصافي-سورية».

بعضهم يطوف بنظراته على الموجودين في المكان، عله يهتدي إلى «زكريا»، وحين يعجز عن معرفة صاحب هذا العمل الفني المبهر، يسأل عنه، لكن حتى الجواب الصحيح، لن يكون كافياً لمقابلته ومعرفته، ذاك أن «زكريا» غير موجود في المكان، ليس أنه كان منذ قليل، ثم غاب لشأن يعنيه ويعود، وليس الأمر وكأنه سيعود بعد قليل، أو بعد كثير، فالرجل لديه بشراه الخاصة، التي اخبرته مذ لمع الضوء على جبينه، بأن لا مكاناً تأنس في روحه ويرتاح فيه قلبه، خارج «الشام» فقرر ألا يبارحها أبداً.

وفي الوقت الذي تسيل فيه لعاب نظرات الناس ومن مختلف جنسيات العالم، على تلك الزهرية المشوقة، تسيل أصابع زكريا في حي «الميدان» الدمشقي، على عمل فني جديد، ربما قد بدأه منذ عدة أعوام، ولمّا ينتهي بعد، أو لعله يتلمس بوجدانه أيضاً، التفاصيل التي سيولها من قلبه، لعمل جديد، لكن الأكيد أن «زكريا» لم يغير خط سير يومياته، التي يحياها منذ ٦٢ عاماً، وبشكل أكثر دقة، منذ ٥٠ عاماً، عندما خرج في نزهة صيفية للعمل، ذات طفولة، بقصد مساعدة الأهل بمصروف البيت، وتعلق قلبه بأدوات حرفة «الموزاييك» التي يُعتبر فيها «شيخ الكار» وبالرغم من تلقيه عدة دعوات للسفر، مع كل التسهيلات التي تُمنح للمبدعين، إلا أن البطاقة الذهبية الوحيدة، التي تغريه وتداعب خياله، تلك التي يقطعها يومياً من ضحكات أبنائه ودعاء أهله وسلام جيرانه، في «بيت سحم» حيث يقيم، أو في «الميدان» حيث تشغل ورشته، واحدة من الغرف الفسيحة، لبيت عربي واسع، وجد فيه روحاً تضج بهاء، بين مجموعة من الأصدقاء، الذين يشغلون بقية المكان، ويزاولون حرفهم اليدوية الخاصة.



عام ٢٠١١، وبينما كان الناس في منطقة الغوطة، يحاولون النجاة بأرواحهم، من الموت وجحيم القذائف والمفخخات، كان زكريا يحاول أن يجمع ما أمكن من عمره الموزع في المكان، بين ورشة العمل والبيت، حيث اعتاد أن يمضي كل وقته، تارة بين أهله وأسرته، وتارات بين أخشابه و«مشغولاته» التي صرف ذهب العمر في صياغتها، لكن النار كانت أسرع من لهفته ويديه، وكل جنى العمر الذي كان موزعاً في الورشة كأخشاب وأدوات وأعمال فنية، صار طعاماً لألسنة اللهب المتطاولة فوق حزنه وأمانيه، وهكذا فقد الرجل الحياة التي عرفها طوال حياته، وصار لزاما عليه البدء من جديد، وفي مكان آخر ومختلف، وهكذا نشأت علاقته مع حي «الميدان» الذي كان يزوره للتبضع أو لزيارة صديق، ثم صار عالمه الجديد الرحب في مطلع كل صباح، وقبل أن تُرخي الشمس جدائل أشعتها الذهبية، يكون زكريا قد وصل الحي الدمشقي الشهير، ومن بوابة الميدان تبدأ رحلته اليومية، مع عالم بديع من الألوان والأصوات والروائح، التي تشكل مجتمعة نوتة موسيقية لها طعم ورائحة، تمنحه طاقة عالية، وترفع من مزاجه المبتسم دائماً، يلقي السلام على الجميع، الناس والبيوت والياسمين، وعليهم يرد السلام، ومع أغنية لـ «وديع الصافي» رفيقه القديم واليومي، يبدأ زكريا العمل، إبريق شاي على النار، وعما قليل سيصل الصحب والأصدقاء، فماذا يريد الإنسان أكثر من ذلك؟ ثم كيف له أن يجد كل هذا، سواء لساعة واحدة، مرافقاً عمله الفني المعروض في الردهة الفارهة لأحد أشهر فنادق دبي، أم لبقية العمر؟ يسأل زكريا، ويجيب

مجلة أسبوعية شاملة تصدر عن دار البعث للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع
المدير العام رئيس هيئة التحرير: د. عبد اللطيف عمران
رئيس التحرير: بسام هاشم   أمين تحرير المحليات والاقتصاد: حسن النابلسي
هاتف: ٦٦٢٢١٤١ - ٦٦٢٢١٤٢ - ٦٦٢٢١٤٣ - ٦٦٧٠٠٥٢ موبايل: ٠٩٦٦٦٠١١٦٤ - ٠٩٦٦٦٠١١٦٥
فاكس ٦٦٢٢١٤٠ - صندوق البريد ٩٣٨٩ العنوان: دمشق - اوتوستراد المزة - مبنى دار البعث

